الباب الثانى

الزراعة

من المعلوم أن مصر بلد زراعى فى المقام الأول . وبسبب ذلك كان لنا أن نتوقع أن كل تجديد فى زراعتها لا بد أن يؤثر تأثيرا عميقا فى حياتها الاقتصادية على وجه العموم، ما دام أن الزراعة هى أول مصادر دخلها، وأنها تعتبر إلى حد كبير عمادا لأوجه النشاط الأخرى القائمة فيها . وإن كان ذلك كله لا ينفى بالطبع أن ما قد يقع من تجديد فى حياتنا الزراعية لا يكون من شأنه ، فى حد ذاته ، تغيير الإطار العام لحياتنا الاقتصادية ، إذ يبقى هذا الإطار زراعيا كما كان . وبالتالى فإن هذا النوع من التجديد لا يؤدى ، حين وقوعه ، إلى تبديل كبير فى الإطار العام لاقتصادنا القومى ، إذ يبقى المجتمع ، فى هذا الفرض ، زراعيا وإن تطورت الزراعة فيه .

والآن ، فما التجديد الذى تم فى قطاعنا الزراعى ، وما أهم مظاهره وأسبابه ونتائجه ؟

يحسن فى الرد على ذلك أن نشير إلى ما درج عليه بعض الكتاب ، حتى المحدثين منهم ، من القول إن الزراعة فى مصر ظلت فى عصرنا الحديث ، جامدة بطيئة التطور. وقد يستدلون على ذلك بما تعوّدَ الزراع فى مصر استعماله من أدوات بسيطة ، أو ما ألفوا تطبيقه فى زراعتهم من أساليب قديمة . وقد يجدون شبها بين هذه الأدوات والأساليب التى تستخدم اليوم ، وتلك التى كان يألفها المصريون القدماء من قبل ، سواء فى عهد الفراعنة ، أو فيما تلا ذلك من العصور .

ولا يخلو هذا القول من كثير من الصحة ، لكن فيه دون شك تبسيطا ومغالاة فى التعميم ، مما ينتهى إلى مخالفته جزئيا للواقع من الأمور . إذ يتلخص هذا الواقع فى أن اقتصادنا الزراعى ، كاقتصاد غيرنا من الأمم ، هو اقتصاد متعدد الجوانب ، وقد يبقى بعض هذه الجوانب ، لسبب أو لآخر ، بطىء الحركة ، بينما تكون الجوانب الأخرى حافلة بالحياة . وذلك ما وقع فى حالة مصر بالذات . فإذا قصرنا النظر على ما يستخدمه الفلاح عادة حتى الآن من أدوات بسيطة ، فإنا قد نميل إلى القول ببقاء زراعتنا جامدة لا تريم ، لكنا إذا نظرنا إلى الغلات التى انتشرت زراعتها فى مصر فى أوائل القرن الماضى ، والتى كان من أثرها قلب اقتصادنا الزراعى فى ذلك الحين رأساً على عقب، لسارعنا إلى القول بأن زراعتنا كانت محل تطور سريع فى هذه الحقبة من التاريخ. وإذا عممنا هذا النظر على مختلف جوانب اقتصادنا الزراعى ، خلال الفترة موضوع البحث ، أمكننا الجزم بأن ما وقع من تجديد فى هذا الاقتصاد كان أعمق أثرا وأكثر شمولا منه فى أى بلد آخر من بلاد الشرق العربى . وإن كان هذا التجديد ، على أهميته ، قد فترت قوته فيما بعد ، ثم عاد إلى النشاط . وعلى أية حال ، فهو لم ينته بعد إلى غايته ، بفرض أن له غاية واحدة ينتهى إليها ، بل إن مجالاته لا زالت رحبة فسيحة ، بشرط توافر المال ، والعلم ، والعزم الشديد .

ويكفى فى بيان مبلغ « الحركة » التى وقعت فى الاقتصاد الزراعى المصرى منذ أوائل القرن الماضى حتى الآن أن نشير إلى ما كان عليه ذلك الاقتصاد من جمود طوال القرون السابقة على تلك الفترة ، وهو جمود ندع وصفه وبيانه وأسبابه إلى المؤرخ محمد شفيق غربال[1]، حيث يذكر أن شئون الزراعة وما يتصل بها كان لها مقام خاص فى الاقتصاد الإسلامى فى بعض أقطار دار الإسلام كمصر والعراق والهند ، « فالزراعة يتوقف عليها قوت الرعية ، والأموال المفروضة على الأرض الزراعية مربوطة عليها عطاءات الأجناد ، سواء أكانوا أحرارا كما فى صدر الإسلام أم عبيدا أو فى حكم العبيد

(١) محمد شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ ـ ١٠١ .

كما هو الحال فيما بعد . فاكتسبت الزراعة وأرض الزراعة وأهل الزراعة وضعا خاصا جامدا فى الاقتصاد الإسلامى . أخرج الزراعة وأرض الزراعة من نطاق التجارة والتبادل الحر ، وأخرج أهلها من نطاق التمتع بالأهلية الكاملة وأدخلهم فى نطاق الأدوات البشرية . قصرت الزراعة بصفة أساسية على إنتاج ما يلزم لغذاء الأهلين وملبسهم وامتنع التفكير فيما عدا ذلك (كالإنتاج الزراعى للتصدير للخارج مثلا) حذر نقصان الضروريات ، وامتنع التداول الحرُّ فى الأرضين حذر نقصان الغلة وتأثر أرزاق الأجناد بذلك ، وخضع الفلاحون لنظام مقيد لحريتهم ، معطل لشخصيتهم خضوع الجندى للقانون العسكرى ، فأمر الفلاح وأمر الجندى سواء فى نظر المصلحة العامة . لهذه الأسباب جمدت الزراعة على الحالة التى اطمأن المجتمع بالخبرة والواقع إلى أنها الحالة الملائمة لظروف التربة والمناخ وما إليهما من عوامل الإنتاج الزراعى ، وانعدم التداول الحر فى الأرضين ونشأ التزام الأموال المفروضة على الأرض الزراعية وتولى الملتزمون تنفيذ قانون الفلاحة» . ثم يضيف الأستاذ غربال قائلا : إن نظام الزراعة الذى كان سائدا فى مصر كان بذلك نظاما خاصا لا يستند إلى تشريع إسلامى بعينه ، بل تكوَّن وتجمد ليلائم ظروف البيئة الطبيعية والاجتماعية ـ وهو فى الجملة ـ نظام « واجبات » لا نظام « حقوق » .

* * *

فإذا أردنا الآن أن نتبين مظاهر الحركة فى اقتصادنا الزراعى ، فإنا نجدها تنحصر أساسا فى تطور كل من الملكية العقارية ، مع الإشارة إلى بعض جوانب العلاقة بين الأفراد والطوائف المشتغلين بالزراعة أو المهتمين بها ، ثم تطور الإنتاج الزراعى من أوجه مختلفة .

١ — تطور الملكية العقارية فى مصر

إذا بدأنا بالملكية العقارية، فإنا نجد أنها قد تطورت فى مصر فى اتجاهين مختلفين : الأول : هو اتجاهها من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة ، والثانى : هو الخاص بتوزيع هذه الملكية بين الأفراد .

وإذا نظرنا إلى هـذا التطور المزدوج ، فإنا نلحظ أن أمره لا يهم قطاع الزراعة وحده ، بل يهم أيضا الاقتصاد القومى على وجه العموم . إذ يبدو هذا التطور ذا صلة وثيقة بموضوع توزيع الثروات فى مصر . ورغم ذلك لا نجد مانعا من بحثه هنا بصدد دراسة التجديد فى الزراعة ، وذلك لما بين هذين الأمرين من ارتباط وثيق .

ا — تطور الملكية العقارية فى مصر من عامة إلى خاصة

ولنبـدأ بالكلام فى تطور الملكية العقارية فى مصر من ملكية عامة إلى ملكية خاصة . إذ يشير كثير من الكتاب بمناسبة هذا التطور إلى أن ملكية الأرض كان يعترف بها دائما للحاكم فى مصر . فذلك ما سار عليه الحال فى زمن الفراعنة ، ثم فى زمن البطالسة والرومان ، فكانت القرية تزرع أرضها زراعة جماعية ، كما كانت الضريبة تجمع من القرية على هذا الأساس . ولما جاء العرب، طبقوا فى مصر أنظمتهم القانونية الخاصة بالأرض ، وكانت تقضى بتقسيمها إلى خراجية ، وهى أرض كانت تقع تحت تصرف الحاكم وتدفع الميرى أو الخراج ، ويحدده الحاكم أيضا . وعشورية ، تدفع العشر ، وهو أقل قيمة من الميرى ، وكانت أراضى مصر تعتبر من النوع الأول ، كما كانت تعتبر منذ الفتح الإسلامى ملكا للحاكم ، وقد ظل الحال كذلك بعد الفتح التركى حتى أواخر القرن الماضى[1] .

---

(١) أنظر مقال بول خلاط فى مجلة Middle East economic papers، س ١٩٥٥ ، ص ٤٧ .
وعنوانه : Whither land tenure in the Arab World

وليس هنا محل بيان هذا الأمر بالتفصيل ، وإن كان لنا أن نلاحظ أن فى هذا الكلام إجمالا لا يعبر عن الحقيقة كاملة ، فليس صحيحا أن أرض مصر اعتبرت دائما ملكا للحاكم ، فقد جاءت عهود تخللت الحكم الفرعونى ذاته ، اعترف فيها بالملكية الخاصة للأفراد . كذلك فلا يوضح لنا هؤلاء الكتاب بدرجة كافية ما إذا كان تمليك الحاكم الأرض فى مصر منذ القدم هو أمر قاصر على بلادنا أو حتى على الشرق الإسلامى وحسب ، أم أنه كان ظاهرة شائعة فى غير ذلك من البلاد ، وأن كل ما يلاحظ فى شأن مصر وجاراتها هو تأخر ظهور الملكية العقارية الخاصة فيها فى العصور الحديثة ، وحتى هذا الأمر الأخير فإنه ليس من شأن بلادنا وحدها ، بل شاركتها فيه أمم أخرى . كذلك لا تعنى الكتابات المشار إليها ببيان الأسباب الأصيلة التى من أجلها اعتبرت الأرض فى بلادنا ملكا للحاكم على هذا النحو .

ومن الصعب أن نتبين النظام القانونى للأرض فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر ، وإن كان من الثابت أن الأرض كانت تعتبر مملوكة ملكية اسمية للسلطان . أما من الوجهة الفعلية ، فقد كان المماليك يتقاسمون البلاد ، بحيث كان كل منهم يختص ببضعة قرى ، يقسم الأراضى فيها بين الفلاحين المقيمين عليها ، ويلتزم بجمع الضريبة المستحقة عليهم ، ويمنح فى سبيل ذلك أراضى يستغلها مع إعفائه من الضريبة عليها . وكانت هذه الأراضى الأخيرة تعتبر ملكه الخاص ، أما الفلاح فلم يكن له إلا حق الانتفاع بالأرض ، بشرط دفع الضريبة ، فكان بذلك بمثابة المستأجر . وكانت ثمة أراض أخرى تمنح للعسكر وغيرهم تعفى من الضرائب ، وثالثة يقفها أصحابها على خلفائهم أو غيرهم ، وقفا أهليا أو خيريا حسب الأحوال .

فلما جاء محمد على ، ألغى نظام الالتزام بالضريبة العقارية ، ثم مسح الأرض المزروعة فى القرى المختلفة وربطها فى السجلات ، ووزعها على الفلاحين ، يقومون بفلاحتها دون أن يكون لهم حق توريثها أو تداولها عن طريق البيع أو غيره من التصرفات . وأعقب ذلك استيلاؤه على الأراضى التى كان يملكها الملتزمون ، وبعض

الأراضى الأخرى . وبذلك أصبح محمد على المالك الوحيد للأرض . وكان يبين للزراع نوع الحاصلات التى يزرعونها ، ويشترى منهم تلك الحاصلات بأثمان يحددها[١] . لكنه منح بعض أراضى، كان قداستبعدها من السجلات، لأقربائه وأصفيائه ، واعترف لهم بحق الملكية عليها ، كما أعفاهم من دفع الضريبة عنها . كما تنازل ، منذ بداية سنة ١٨٣٩ ، للأوربيين ، وبخاصة الإنجليز ، عن عدد من القرى والأراضى الملحقة بها ، لتكون فى حوزتهم على الدوام[٢]. ثم عمد محمد على فى أواخر عهده إلى التخفيف من القيود التى وضعها على تداول الأراضى بين الفلاحين القائمين بزراعتها ، إذ أقر للفلاح فى لائحة الأطيان التى أصدرها سنة ١٨٤٦ ، بحقه فى النزول للغير عن الأرض التى يزرعها ، وحقه فى رهنها ، وكذلك حقه فى استردادها إذا هو كان قد فقدها قبلا بسبب هجرته من القرية أو عدم قدرته على زراعتها .

ويتجه الرأى عند بعض المؤرخين إلى أن موقف محمد على من ملكية الأراضى يفسر بأن الزراعة استمرت فى عهده تحتل المقام الأول من الاقتصاد المصرى، مما استدعى بقاءها تحت هيمنة الدولة . ويعزز ذلك سعى هذا الوالى إلى احتكار وتوجيه الزراعة والتجارة والصناعة لنفسه ، فإنه يساعد فى ذلك ، فى رأيهم، أن وضع الأرض جميعها

---

(١) ذكر بعض معاصرى محمد على أن من المستحيل إعطاء بيان صحيح عن القواعد التى تنظم العلاقة بين حكومة الباشا والزراع، لأن هذه القواعد كانت تتغير كل عام وفق مصلحة الباشا ، تقرير أحد المهندسين الميكانيكيين الإنجليز عن الصناعة وحالة الطبقة العاملة فى مصر سنة ١٨٣٨ ، ملحق بتقرير يورنج، محمد شكرى فؤاد وآخرين، المرجع السابق، ص ٧٣١ . وأضاف آخرون أنه «على الرغم من أن ملكية الأرض معتبرة من حق صاحب السلطان ، فإنى لا أعرف حالات طرد فيها الفلاحون من أراضيهم ، ما داموا يؤدون الضرائب المفروضة عليهم بانتظام . وكثيرا ما كانت الأرض تنتقل من يد إلى أخرى ، ويسجل النقل فى المحكمة لقاء مبلغ يزيد كثيرا على قيمة ضريبة الأرض المقررة. وعلى ذلك فقد نشأ نوع من حق الملكية المكتسب . هذا عدا حق ملكية أراضى الأوقاف المحبوسة على المساجد لأغراض دينية أو خيرية . تقرير كامبل ، المرجع السابق ، ص ٧٥٩ .

(٢) كامبل ، المرجع السابق ، ص ٧٦٤ .

تحت سلطان الحاكم فيستطيع أن ينظم الزراعة على النحو الذى يراه محققا لأغراضه[٥]. ويضيفون أن موقف محمد على من الملكية الزراعية يعتبر على أية حال تمهيدا لما جرى فيما بعد من إقرار للملكية الخاصة ، إذ قضى هذا الوالى على طبقة المماليك والملتزمين ، وهى التى كانت تقف وسيطا بين ولى الأمر والفلاحين ، كما أنه ثبت الفلاحين فيما كان فى أيديهم وزادهم على توالى الزمن حقوقا فى أرضيهم[٣].

على أن ذلك لا ينفى أن الملكية الخاصة فى الأموال العقارية بقيت مجهولة أو تكاد فى مصر حتى أواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وأنها لم تظهر فى بلادنا إلا تدريجيا . وتم ذلك بإصدار سعيد باشا لائحة سنة ١٨٥٤ ، ثم إصداره على الأخص لائحة الأراضى سنة ١٨٥٨ ، التى اعترف فيها للفلاح بحق الاحتفاظ بالأرض الموجودة تحت يده ، فلا تنزع منه إلا لمصلحة عامة ، ويجب حينئذ تعويضه بمنحه قطعة أرض أخرى، كما اعترف له بحق تأجير أرضه ورهنها ووقفها وملكه لما عليها من مبان وسواق وأشجار ، كما أقر له بحق توريث أرضه لأبنائه، بحيث تقسم فيما بينهم طبقا لأحكام المواريث الشرعية .

وفى سنة ١٨٧١ أصدر إسماعيل قانونه المسمى قانون المقابلة ، حيث قرر أن من يدفع الضريبة العقارية للحكومة عن ست سنوات مقدما يعفى بعد ذلك من نصف هذه الضريبة إلى الأبد ، كما تعترف له الحكومة بحقه فى الملكية التامة على أرضه إذا هى

---

(١) أنظر فى ذلك، محمد شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ ، وأمين مصطفى عفيفى عبد الله ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ص ١٢٦ وما بعدها.

والظاهر أن الملكية الفردية ظهرت فى مصر قبل غيرها من بلاد الشرق العربى التى ظلت تسود فيها أنواع أخرى من الملكية المشاع ، ينظر فؤاد مرسى ، النقود والبنوك فى سوريا ولبنان، ص ٥٣ هامش .

(٢) وقد دافع محمد على عن نظام الملكية الذى طبقه بحجج معينة : أنظر تقرير بوالكمت ، المرجع السابق ، ص ٢١٨ ، ص ٢٢٠ .

كانت من قبيل الأراضى الخراجية ، وهى التى لم يكن يتمتع أصحابها بحق الملكية التامة عليها ، وذلك خلافا للأراضى العشورية على ما سبق بيانه . وينم هذا القانون عن الأزمة المالية العميقة التى كانت تعانيها حكومة أسماعيل ، والتى بقيت آثارها حتى بعد خلع ذلك الوالى . وقد أُلغى قانون المقابلة المذكور بصفة نهائية سنة ١٨٨٠ ، كما عوضت الحكومة الأشخاص الذين دفعوا المقابلة تطبيقا له ، وأقرت لهم بحق الملكية التامة على أراضيهم على نحو ما تعهدت به . ورغم ذلك ، فقد ظلت التفرقة بين الأراضى الخراجية والأراضى العشورية قائمة ، بما كان يستتبعه ذلك من تفريق بين حقوق أصحاب كل من هذين النوعين من الأراضى ، لكن لم تلبث هذه التفرقة أن ألغيت بصفة نهائية سنة ١٨٩١ ، إذ اعترف للجميع ، ابتداء من ذلك التاريخ ، بحق الملكية التامة على الأرض ، وعدل القانون المدنى المصرى القديم بما يفيد هذا المعنى سنه ١٨٩٦ . ولا يمنع ذلك من القول بأن جزءا هاما من الأراضى المصرية لا زال واقعا فى ملك الدولة ، ويشمل ذلك على الأخص الأراضى الصحراوية ، وكذلك أراضى واسعة نسبيا تقع فى مناطق مختلفة من الدلتا . وقد بلغت مساحة الأراضى الزراعية المملوكة للحكومة سنة ١٩٥٦ (٩٥٣ ر٤٦٢ ر١ فدان)[1] ، وتقوم الحكومة من وقت إلى آخر ببيع قطع من هذه الأراضى للزارعين ، ويتم ذلك عادة بعد إصلاحها وتمهيدها وتزويدها بطرق الرى والصرف الأساسية ، كما يعترف القانون فى مصر للدولة بملكية ما يحويه باطن الأرض من معادن وأحجار .

ذلك هو ملخص التجديد الذى تم فى مصر من حيث توزيع الملكية العقارية بين عامة وخاصة ، وقد استغرقت هذه الحركة كما رأينا طوال القرن التاسع عشر ، حتى إذا تمت فى منتهاه ، لم يطرأ عليها أى تغيير هام من ذلك التاريخ حتى الآن ، اللهم إلا إذا

---

(١) الإحصاء السنوى للجيب ١٩٥٧ ، ص ٧٨ .

استثنينا ما وقع عقب الثورة من استيلاء الدولة على أراض كثيرة كانت تقع فى ملك كبار الملاك العقاريين ، وقد تم ذلك بمقتضى قانون الإصلاح الزراعى الصادر سنة ١٩٥٢ . لكن لم يكن من شأن هذا الإصلاح وضع الحكومة يدها بصفة نهائية على الأراضى المذكورة ، بل إن استيلاءها عليها إنما كان استيلاءً مؤقتا ، إذ سارعت الحكومة إلى توزيع هذه الأراضى على صغار الفلاحين الذين تملكوها ملكية خاصة. كذلك لا ينال من نظام الملكية الخاصة فى مصر مصادرة الحكومة فى سنة ١٩٥٣ أملاك أسرة محمد على ، فإن الجزء الأكبر من هذه الأملاك كان يدخل تحت حكم قانون الإصلاح الزراعى ، بحيث أن ما وقع بعد ذلك من تلك العقارات تحت طائلة المصادرة كان ضئيل الشأن . وسنشير فيما بعد إلى قانون الإصلاح الزراعى المذكور ، كما نتكلم أيضا بمناسبته عما أجرته حكومة الثورة من حل الأوقاف الأهلية ، وتسليم أراضى الأوقاف الخيرية للإصلاح الزراعى ، وأثر ذلك فى توزيع الملكية العقارية فى البلاد .

فإذا تساءلنا الآن عن تفسير ما وقع فى مصر من تطور على النحو السابق بيانه ، فإنا نلاحظ أنه لا يكفى فى هذا التفسير ما يقال عادة من أفضلية الملكية الخاصة على ما عداها من أشكال الملكية ، لأن التسليم فرضا بهذه الأفضلية لا يشمل فى حد ذاته إيضاحا للعوامل التى أدت بالفعل إلى التطور المذكور . وفى اعتقادنا أن من هذه العوامل ما هو خارجى ومنها ما هو داخلى . فمن العوامل الخارجية تأثر حكامنا طوال القرن التاسع عشر بالأنظمة السياسية والقانونية التى كانت قد سادت واستقرت فى أوروبا الغربية منذ آماد طويلة ، ومن أهمها نظام الملكية الخاصة ، إذ كان هذا النظام قد وصل فى أوروبا مرحلة النضج خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، حتى كانت المذاهب الاقتصادية والسياسية السائدة هناك فى ذلك الحين تعتبره حجر الزاوية فى كل تنظيم اجتماعى سليم ، بل كان بعض تلك المذاهب ، فى صورتها الأولى على الأقل ، يعتبره نظاما إلهيا منزلا ، ويراه أساسا للنظام الطبيعى الذى رتبته يد الله الخفية لخير الفرد والمجتمع ، فذلك ما نادى به على الأخص الطبيعيون فى فرنسا خلال القرن الثامن عشر ،

وظهر أثره واضحا فى تعاليم الثورة الفرنسية ، ثم فى قانون نابليون وغيره من القوانين التى صـدرت على نسقه فى البلاد الأوروبية الأخرى . لذلك لم يكن غريبا أن يعتنق مشرعنا هو الآخر مبـدأ الملـكية الخاصة على العقار ، وأن يقرر ذلك بصـــفة مطلقة عنـد إصداره القانونى المدنى القديم ، الذى استقيت معظم أحكامه ، كما هو معروف ، من قانون نابليون المشار إليه .

كذلك ، ومن جهـة أخرى ، فإن تقرير حق الملـكية المذكور كان مما يقتضيه حسن استثمار الأموال فى مصر ، سواء كانت أموالا وطنيـة ، وهى التى كانت قـد أخذت تظهر فى الميدان التجارى خلال النصف الثانى من القرن الماضى ، أو أموالا أجنبية ، وهى التى أخذت ترد إلى مصر منذ عهد محمد على ، ثم كثرت خلال النصف الثانى من القرن الماضى وفى صدر القانون الحالى[1] ، خاصة فإن من هذه الاستثمارات الأجنبية ما وجه نحو أعمال البنوك والتسليف على وجه العموم ، وكثيرا ما يقتضى ذلك تقـديم ضمانات عينية للمقرضين فى شكل ارتهانهم أراضى المدينين ، ويستوجب

---

(١) وقد لاحظ ذلك بعض معاصرى محمد على ، الذين كانوا يطالبون بتقرير حق الملـكية لتشجيع « الطبقة الراقية » من السكان ، وكذلك الأجانب على استثمار الأموال ، فقد ورد فى بعض تقارير أولئك المعاصرين أن « من الواجب سن قوانين معينة للمحافظة على الأرواح والممتلـكات ، لأن ذلك من شأنه أن يغرى الطبقة الراقية وكبار الضباط فى الدولة بأن يستغلوا ثروتهم فى اقتناء الأراضى ، ومن شأن ذلك أن يربطهم وذريتهم بالأرض ، إذ يغرى أكثر ما يصدر عن كبار الضباط من حوادث الاختلاس والدسائس والهجرة ، إلى عدم استمتاعهم فى الوقت الحاضر بحق الوراثة . كما أنه من شأن ذلك أيضا العمل على توطيد دعائم الحكومة إلى حد كبير لأن أفراد الطبقة الراقية سيتاح لهم حظ أوفر من النفوذ يمكنهم عن طريقه أن يحولوا دون المضى فى اتخاذ إجراءات استبدادية تنافى العدالة ، هذا فضلا عن أنه سيكون من مصلحتهم أن يبذلوا كل ما لديهم من نفوذ فى سبيل استقرار القوانين وتأييد الحكومة . ومن ناحية أخرى فإن مراعاة هذه الضمانات سيكون من شأنها إغراء المهاجرين من جميع الأقطار باستغلال رؤوس أموالهم وجهودهم فى (مصر) » . أنظر تقرير أحد الصناع الإنجليز عن الصناعة والزراعة فى مصر سنة ١٨٣٧ ، المرجع السابق ، ص ٧٤٤ ، ٧٤٥ .

ذلك بداهة الاعتراف أولا بحق حائز الأرض فى رهنها ، وحق الدائن فى نزع ملكيتها والتصرف فيها إذا لم يقم المدين بالوفاء . وبعبارة أخرى، فإن نشاط البنوك يفترض الاعتراف أولا بحقوق واسعة للملاك العقاريين الذين يتعاملون معها ، ويقع نفس الأمر بالنسبة لشركات أجنبية أخرى ، أخصها شركات استصلاح الأراضى ، التى كثر تكوينها فى مصر خلال الفترة المذكورة أيضا ، إذ تهدف هذه الشركات إلى بيع الأراضى التى تستصلحها للزراع ، أى تمليكهم إياها ، وتحقيق الربح من وراء بيعهم الأرض مستصلحة على هذا النحو . ولا يكون هذا النشاط ممكنا على نطاق واسع إلا إذا بدئ بتقرير حق الملكية على الأرض ، وقد يمكن الاستدلال على اهتمام الأجانب بإقرار نظام الملكية الفردية فى مصر بالانتقادات المرة التى وجهوها إلى تملك محمد على للأراضى فيها .

كذلك فلا بد أن قد ساعد فى إقرار هذا المبدأ الظروف المحلية التى كانت سائدة فى مصر حينذاك، فقد ذكرنا كيف منح محمد على أفراد أسرته وأخصائه مساحات شاسعة من الأراضى، مما كان يطلق عليه الشفالك، كما منح غير هؤلاء أراضى أخرى كانت تسمى بالأبعاديات ، وكانت الأراضى المذكورة تعد ملكا خالصا لأصحابها ، أى أنها كانت نواة للملك الخاص فى مصر . وكما عمل أصحاب هذه الأراضى على الاحتفاظ بها والاستزادة منها ، كذلك فقد رحب الفلاحون بكل ما كان يؤدى إلى تثبيت حقوقهم فى الأراضى الموجودة فى حوزتهم ، فلا يتعرضون للطرد منها لمجرد عدم دفعهم المال عنها كما كان الحال الماضى ، مع احتفاظهم فى نفس الوقت بغلتها لأنفسهم ، وتمتعهم بحريتهم فى العمل والإنتاج ، وضمانهم مستقبل أبنائهم بتوريثهم أرضهم . وزاد فى ترحيبهم بذلك استقرار الأمن فى البلاد . فقد لاحظ البعض أن الناس، حتى عهد محمد على ، لم يكونوا يقبلون على تكوين الثروات التى كانوا يعلمون أنها عرضة

للسلب والنهب[١]. وقد كان هذا الشعور قائما فى عهد الولاة الذين تبعوا ذلك الحاكم[٢].

وبالجملة، فنى اعتقادنا أن تصدع النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى كان سائداً فى مصر قبلا . وبدأ ظهور الرأسمالية فيها خلال القرن الماضى ، كل ذلك كان عاملا هاما فى التعجيل بالأخذ بمبدأ الملكية العقارية الخاصة فى بلادنا . كما نعتقد أن احتلال انجلترا البلاد فى أواخر ذلك القرن ، ساعد فى تثبيت المبدأ المذكور بصفة نهائية . وربما وجدت انجلترا فى ذلك وسيلة إلى كسب تأييد طبقة الزارعين ، وتلافيا لما قد يؤدى إليه الاعتراف بالملكية لولى الأمر من استرجاعه بعض نفوذه وسلطانه الغابر . كما كان الاعتراف بالملكية الخاصة فى مصر متمشيا مع المذهب الاقتصادى السائد فى انجلترا وغيرها من الدول الرأسمالية، ومحققا لمصلحتها كدولة تاجرة يهمها تقرير حرية

---

(١) تقرير بوالكمت ، المرجع السابق ، ص ٢١٩ . كما يضيف بورنج ، المرجع السابق ، ص ٤٠١ ، أن «الرغبة فى جمع المال والاحتفاظ به قوية بين الفلاحين ومسيطرة عليهم ، كما هو شأن أية طائفة أخرى من بنى الإنسان . ولو صارت حقوق الملكية أكثر تحديدا ، ونالت قسطا أوفر من الاحترام ، وأدخل على الإدارة المالية فى مصر شىء من التنسيق ، لكان من الممكن أن نطمئن كل الاطمئنان إلى اهتمام الفلاحين بمصالحهم » .

(٢) يروى « سنيور » ما ذكره له « حكيكيان » ، أحد كبار ملاك الأرض المقيمين فى مصر فى عهد محمد على وعباس وسعيد ، من أن « أكبر ما ابتليت به مصر ، وغيرها من البلاد التى تحكم حكما بربريا متعسفا ، هو عدم اطمئنان الإنسان فيها إلى شىء . فإن أى مال أحوزه أو يحوزه غيرى من المصريين لا يدخل حقا فى ملك أى منا . فأنا مثلا أمتلك منزلا ، لكن « الباشا » يستطيع أن يأخذه منى . كما أنى أمتلك قرية تبلغ ضريبتها الآن خمسين ألف قرش فى السنة ، لكن الوالى يستطيع أن يرفعها إلى ثمانين أو مائة ألف قرش . كما أنه يستطيع أن يأمر بأن تمده تلك القرية بالجمال والحمير والقمح ، أو أن يطلب كل الرجال القادرين على العمل فى تلك القرية للتجنيد . بل إنه يستطيع أن يأخذ كل سكانها غصبا : الرجال منهم والنساء والأطفال ، فيرسلهم لحفر ترعة فى الصحراء . حتى إذا أصبحت تلك القرية بذلك عاجزة عن دفع ضريبتها ، أمكنه حينئذ أن يحجر عليها لدفع متأخرات الضريبة ، ثم يقدمها منحة لبعض أصدقائه ! . فليس ثمة إذن ملك ، أو قدر اجتماعى للفرد ، أو نظام ثابت ، وذلك فيما عدا تلك القلة التى تتمتع بالحماية الأوربية » . أنظر : سنيور ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٠٤ — ١٠٥ .

تبادل الأموال فى صورها المختلفة ، بل ومحققا لمصلحتها أيضا كدولة مستوردة للقطن، ما دام أن الاعتراف للزارع بالملك الخاص كان مدعاة إلى إقباله على تجويد محصوله ، حتى ولو تم ذلك بالوسائل والإمكانيات المحدودة التى كان يجدها بين يديه .

هذا من حيث تقرير الملكية الخاصة على العقار . لكن من الواضح أن ثمة فرقا بين تقرير هذه الملكية من الناحية القانونية ، وبين تمكن الأفراد من الحصول عليها بالفعل ، وينقلنا ذلك إلى الكلام فى التوزيع الفعلى لهذه الملكية ، فقد كان هذا التوزيع موضع تطور كبير هو الآخر خلال الفترة موضوع البحث .

ب — تطور توزيع الملكية العقارية فى مصر

من المؤسف أنه لم توضع إحصاءات عن توزيع الملكية العقارية فى مصر حتى أواخر القرن التاسع عشر ، لذلك فمن المتعذر أن نتتبع تطور هذا التوزيع حتى ذلك التاريخ . على أنه يمكن أن نلاحظ خلال الجزء الأكبر من المدة المذكورة وجود أقلية صغيرة جدا من السكان، كانت تملك جزءا هاما من الثروة ، بينما كان يتقاسم بقية الأرض عدد كبير من صغار الزراع ، هم الفلاحون ، دون أن تقوم بين هاتين الفئتين فئة أخرى، ذات شأن يذكر ، من متوسطى الملاك العقاريين . نجد آية ذلك فى عهد المماليك ، فقد كان عددهم ضئيلا ، لكنهم كانوا يمتلكون مساحات كبيرة من الأراضى ، كما كان يمتلك أفراد قلائل آخرون من الأتراك وعلماء الدين مساحات أخرى ذات شأن . وقد ذكرنا قبلا أنه لما جاء محمد على وزع الأراضى على الفلاحين ، بحيث جعل لكل رئيس أسرة نصيبا منها بضعة أفدنة قليلة ، وهذه هى طبقة صغار الزراع التى قامت فى عهده ، لكنا ذكرنا أيضا أنه أقطع أفراد أسرته وحاشيته والمقربين إليه والعربان وغيرهم إقطاعيات واسعة ، تحت أسماء مختلفة ، كالشفالك والأبعاديات ، وقد قدرت هذه الأخيرة[1] بـ ٢٠٠ ألف فدان . وبذلك بدأ تكوين طبقة كبار الملاك من جديد[2] .

(١) أنظر : سيد مرعى ، الإصلاح الزراعى فى مصر ، سنة ١٩٥٧ ص ١٩ .

(٢) يشير بعض معاصرى محمد على إلى أن الأرض كانت موزعة توزيعا سيئا بين القرى ، =

وحين جاء إسماعيل ، عمد إلى الاستحواذ على الأرض لنفسه ، حتى قدر ما كان يملكه منها بـ ٩٥٠ ألف فدان ، أى حوالى خمس المساحة المزروعة فى مصر كلها فى عهده ، كما تابع إسماعيل سياسة محمد على فى منح الأرض للأقارب وغيرهم ، فبلغت مجموع هباته وإحساناته ٨٧٦٫٨٦٣ فدانا[١] . وقد صفيت أراضى إسماعيل[٢] بعد خلعه سنة ١٨٧٩ ، وبيعت تلك الأراضى لحساب دائنيه. وتدل الإحصائيات على أن الملكية العقارية كانت موزعة فى نهاية القرن الماضى وبداية القرن الحالى على النحو الآتى :

= « فهناك قرى تزرع من الأرض أقل بكثير مما تستطيع ، وهناك غيرها تزرع ما يزيد كثيرا على ما تستطيع .. » . تقرير بورنج ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢ . وهو يذكر ذلك فى موضع آخر فيقول « ليست الأراضى فى مصر موزعة بنسبة ما فى كل جهة من الأيدى العاملة فى الزراعة . وقد عمل تأريع لأكثر الأراضى الزراعية . ولكن به نقصا وخطأ . ومن ثم صار مفهوما أن النية معقودة على «روك» البلاد بمزيد من الدقة . فهناك قرى كثيرة يتسع زمامها إلى حد لا تستطيع معه أن تجد من العمال من يقوم بزراعته ، فى حين أن قرى أخرى لم تحصل من الأراضى على النصيب الذى تستحقه. والنقص والزيادة كلاهما يلحقان الأذى بالفلاحين وبإيرادات الدولة » ، المرجع السابق ، ص ٣٩٥ .

(١) سيد مرعى ، المرجع السابق ، ص ٢٠ ـ ٢١ .

(٢) ويذكر المستر الفريد بلنت أن إسماعيل باشا « ذكر له متملقوه الوطنيون أن الأراضى برمتها كانت فى عهد جده ملكا خاصا للوالى وأن محمد على ظل إلى عدة سنوات صاحب الامتياز فى تجارة مصر الخارجية فعول على إحياء هذه الحقوق فى شخصه .

« ومع أنه لم يجترئ ـ فى مواجهة الأجانب ـ على مصادرة الأراضى مصادرة علنية ، فإنه أدرك غايته عن طريق آخر وبسرعة مدهشة حتى إن خمس الأراضى الزراعية فى القطر المصرى أصبح ملكا له ولما يمض على حكمه بضع سنوات . وكان طريقه فى ذلك الإرهاب والضغط إلى أن تصبح الأراضى التى يريد اغتصابها عالة على أصحابها وتضيق فى وجوههم المسالك فيضطروا إلى التخلص منها بأثمان زهيدة . وقد حصل بهذه الوسيلة كما قدمت على أراض شاسعة وظن أنها ستكون مصدر ثروة عظيمة له . ولكن جشعه هذا كان سبباً فى إفلاسه فقد ظهر من الوجهة العملية أن أطيانه لما كانت مع صغار الملاك كانت تدار إدارة حسنة وعادت عليه بربح كبير بعكس هذه الأملاك الواسعة التى فتحت عليه أبواب الخسارة من عدة طرق . . » بلنت ـ التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر . ج ١ ، ص ٣١ . (ترجمة اخترنا لك) .

حالة الملكية الزراعية سنة ١٩٠٠[١]

	عدد		المساحة		متوسط
	الملاك	٪	المملوكة	٪	الملكية
أقل من ٥ أفدنة	٧٦١ر٣٣٧	٨٣ر٤	١ر١١٣ر٤١١	٢١ر٨	١ر٤٥
٥ — ١٠ أفدنة	٨٠ر١٧١	٨ر٨	٥٦٠ر١٩٥	١١	٦ر٩٨
١٠ — ٥٠ فدانا	٦٠ر٩٦٧	٦ر٦	١ر١٩٦ر٨٧٣	٢٣ر٤	١٩ر٦٣
أكثر من ٥٠ فدانا	١١ر٨٣٩	١ر٣	٢ر٢٤٣ر٥٧٣	٤٣ر٩	١٨٧ر٩٢
المجمـــوع	٩١٤ر٤١٤	١٠٠	٥ر١١٤ر٠٥٢	١٠٠	٥ر٥٩

وفى خلال النصف الأول من القرن الحالى قارب عدد الملاك أن يكون ثلاثة أمثاله فى مطلع ذلك القرن ، أما المساحة المملوكة فلم تزد إلا بحوالى ١٦٪ . وكان مؤدى ذلك نقصان كبير فى متوسط نصيب كل مالك على حدة . على أن الأمر لم يقف عند هذا الحد، بل إن الزيادة فى عدد الملاك إنما وقعت على الأخص بين صغارهم، الذين ارتفع عددهم بدرجة كبيرة ، بينما لم تزد المساحة المملوكة لهم إلا بنسبة أقل . لذلك نقص متوسط ملكية كل فرد فى هذه الفئة بدرجة أكبر بكثير من غيرهم من أفراد الفئات الأخرى[٢]. وذلك على نحو ما تبينه الإحصائية الآتية ، وهى الخاصة بحالة الملكية الزراعيـــة سنة ١٩٥٢ ، أى قبيل الإصلاح الزراعى مباشرة :

---

(١) الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة ، المرجع السابق ، ص ١١ . وأنظر تطور توزيع الأراضى الزراعية حسب فئات المساحة فى السنوات ١٩٠٦–١٩٥٦ فى مجموعة البيانات الإحصائية الأساسية ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(2) "... the outstanding feature of the Land system before the reform was gross inequality, and also growing inequality ..."

Doreen Warriner, Land reform and development in the Middle East P. 30.

حالة الملكية الزراعية سنة ١٩٥٢[١]

	عدد		المساحة		متوسط
	الملاك	٪	المملوكة	٪	الملكية
أقل من ٥ أفدنة	٢ر٦٤١ر٨٧٨	٩٤ر٣	٢ر١٢١ر٨٦٤	٣٥ر٥	٠ر٨٠
٥ — ١٠ أفدنة	٧٩ر٢٥٩	٢ر٨	٥٢٥ر٩٠٤	٨ر٨	٦ر٦٣
١٠ — ٥٠ فدانا	٦٩ر١١٥	٢ر٥	١ر٢٨١ر٤٣٣	٢١ر٥	١٨ر٥٤
أكثر من ٥٠ فدانا	١١ر٣٤٨	٠ر٤	٢ر٠٤٣ر٢٧٠	٣٤ر٢	١٨٠ر٠٥
المجمـــوع	٢ر٨٠١ر٦٠٠	١٠٠	٥ر٩٧٢ر٢٧١	١٠٠	٢ر١٣

ويبين مما تقدم أن متوسط الملكية هبط من ٥ر٥٩ فدانا فى مطلع هذا القرن ، حتى أصبح ٢ر١٣ فدانا فقط عند بداية النصف الثانى منه[٢] . بل إن حقيقة الموقف تبدو أكثر وضوحا إذا نحن لم نقتصر على استخراج متوسط الملكية بالنسبة للمالكين فعلا ، بل استخرجناها بالنسبة لمجموع السكان فى البلاد ، أى لو أنا حددنا متوسط نصيب كل فرد من السكان فى الملكية العقارية ، سواء كانوا مالكين بالفعل أم لا . فقد أدى تضاعف عدد السكان خلال النصف الأول من القرن الحالى ، مع عدم تزايد مساحة الأرض المزروعة إلا بدرجة ضئيلة خلال نفس المدة ، نقول إن ذلك أدى إلى نقصان نصيب كل منهم فى المساحة المزروعة ، حتى ليكاد هذا النصيب أن يقل عن ثلث فدان فقط . وتدل الإحصائيتان المشار إليهما حالا إلى قيام

(١) الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة ، المرجع السابق ، ص ١١ .

(٢) يقال أحيانا إن البنوك التجارية ساعدت فى أوائل القرن الحالى على حسن توزيع الملكية العقارية عن طريق منحها القروض التى مكنت من شراء أراضى الدائرة السنية . لكن الظاهر أن هذا الأمر كان عارضا — بل يمكن أن يقال إن البنوك التجارية ساعدت على تكوين الملكية الكبيرة — إذ قصرت قروضها على كبار الملاك سواء للمحافظة على أملاكهم أو لاستصلاح أراضى جديدة .

ظاهرتين معينتين إحداهما إلى جانب الأخرى ، وإنا كانا على طرفى نقيض . فأما الأولى ، فهى تركز جزء هام من الثروة العقارية (يبلغ أكثر من نصف المساحة الكلية طبقاً لإحصائية سنة ١٩٥٢) فى أيدى أفراد يبلغ عددهم سبعين ألفا فقط . وأما الثانية ، فهى تجزئة باقى المساحة بين عدد من الملاك يزيد على مليونين ونصف من الأنفس .

فما تفسير هاتين الظاهرتين ؟

إذا بدأنا بظاهرة التركز ، فإنا نجد أنها ترجع ، فى اعتقادنا إلى عدة عوامل سادت خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وفى النصف الأول من القرن الحالى . ومن هذه العوامل أن شراء مساحات واسعة من الأرض ، للقيام فيها بعمليات الاستصلاح ، لم يكن ليقدر عليه إلا الأثرياء ، الذين ركزوا استثماراتهم الكبيرة فى هذا اللون من النشاط ، فلم يوجهوا منها نسبة تذكر إلى أوجه النشاط الاقتصادى الأخرى ، كالصناعة مثلا . كما أن البنوك وشركات الأراضى كانت تقصر عليهم ثقتها ، وتمنحهم من الائتمان ما يمكنهم من توسيع رقعة الأرض التى فى حوزتهم وتحسين تربتها وتجويد إنتاجها ، ولا تمتع الفقراء أو محدودى الدخل بشىء من ذلك. وإذا كانت هذه الظروف أكثر ملاءمة للأغنياء فى الأوقات العادية ، فإن مفعول ذلك كان أوضح فى أوقات الأزمات الدورية التى مرت بمصر كما مرت بغيرها من البلاد خلال فترة البحث. ومن المعروف أن أثر الأزمات يكون فى البلاد الزراعية أشد منه فى غيرها ، خاصة بسبب انخفاض أثمان المحاصيل الزراعية وصعوبة تصريفها ، فهذه الأوقات الصعبة قد يتعذر على المالك الصغير أو المتوسط اجتيازها، وقد يؤدى تراكم الديون عليه خلالها إلى بيعه أرضه جبرا أو اختيارا ، أما الطبقة الغنية ، فإنها غالبا ما تتمكن، بسبب غناها ، وكذلك بفضل الثقة التى تتمتع بها لدى البنوك ، من اجتياز هذه الأزمات بسلام ، فلا يضطر أفرادها إلى بيع أرضهم إلا نادرا ، وحتى إذا هم باعوا شيئا منها، فإن ذلك يتم فى الغالب إلى أغنياء آخرين ، وبذلك لا تتجزأ ملكيتهم

الكبيرة ، بل تبقى تلك الملكيات كما كانت ، ويقتصر الأمر حينئذ على إحلال بعض الأغنياء محل البعض الآخر .

هـذه أهم الاعتبارات الاقتصادية التى أدت إلى التركز . وقد يضاف إليها كثرة نفقات الزراعة فى مصر الحديثة ، خاصة زراعة القطن ، مما يقعد بمحدودى الدخل والثروة عن الرغبة فى توسيع ملكيتهم، بينما يقدر على ذلك الأغنياء .

أما عن الناحية السياسية ، فلاشك أن ثمة ظروفا معينة ساعدت فى تحقيق ظاهرة التركز المشار إليها . فمن المعروف أن الطبقة الغنية كانت هى الطبقة الحاكمة ، وكانت توجه أداة الحكم فى صالحها . وليس أوضح مثالا على ذلك مما ذكرناه حالا من أن الخديوى إسماعيل أدخل فى ملكه حوالى مليون فدانا ، مع أنه كان لا يملك فى بداية حكمه أكثر من ٢٥٫٠٠٠ فدان[١] . وكذلك يضرب بعض الكتاب[٢] مثل مصلحة الأملاك الأميرية (وهى التى كانت تتولى إلى عهد قريب إدارة الأراضى المملوكة للحكومة) ، فقد باعت هـذه المصلحة ، فى الفترة من سنة ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٥٠ ، ٢٠٠ ألف فدان، وكان المفروض أن تباع هذه المساحة لصغار الزراع خاصة ، إذ كانت الحكومة تعلن فى ذلك الوقت عن رغبتها فى نشر الملكية الصغيرة ، لكن لم يقع من ذلك شىء ، بل حصل صغار الملاك على ١٫٧٪ من المساحة المبيعة ، بينما حصل خريجو المعاهد الزراعية على ٦٫٧٪ منها ، أما الباقى ، وقدره ٧٫٩٠٪ من تلك المساحة، فقد حصل عليه كبار الملاك . وما كان ذلك ليتم لولا ما كان لهم من نفوذ كبير فى دوائر الحكومة . والواقع فإن هذا النفوذ كان قويا متعدد الجوانب . وقد تمكن كبار الملاك عن طريقه من الحصول لأنفسهم على ضروب من المزايا ، كالتخفيض فى الضرائب المقدرة على أطيانهم ، والتسهيلات فى شئون الرى والصرف ،

---

(١) سيد مرعى ، المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٢) الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

واستخدام مزايا التعاون الزراعى لصالحهم ، أو إفادتهم من التسهيلات التى يمنحها بنك التسليف الزراعى (الآن بنك التسليف التعاونى) ، بل إن الحكومة تدخلت رسميا خلال الأزمة الثلاثينية ، فتحملت بجزء من الديون التى كان كبار الملاك قد عقدوها بضمانة أطيانهم ، حتى تحفظ عليهم هذه الأطيان ، فلا تنتزعها منهم البنوك الأجنبية . كما أن التسهيلات الائتمانية ـ العقارية والزراعية ـ كثيراً ما كانت تقصر على كبار الزراع ومتوسطيهم . أما صغار الملاك ، فكانوا يحرمون منها عملا .

وكما استخدمت الطبقة الغنية جهاز الحكم لصالحها على هذا النحو ، كذلك فإنها وجدت فى الدولة المحتلة نصيراً لها ، فقد سهلت انجلترا لبعض أعوانها فى مصر الحصول على مساحات واسعة من الأرض عند تصفية أملاك إسماعيل ، كذلك فإنها مالأت كبار الملاك ، وقاومت حركات الإصلاح فى مصر التى كان من المستطاع أن تنتهى ، لو أصابها شىء من النجاح ، إلى تعجيل اختصار الفروق بين الأفراد فى الثروات . كذلك شجعت انجلترا ، كما شجع الولاة من أسرة محمد على من قبلها ، على توطين العربان ، بمنح رؤسائهم مساحات كبيرة من الأرض على مشارف الصحراء . على أنه يجب الاعتراف بأن انجلترا لم تكن الوحيدة فى مساندة الملكية الكبيرة فى مصر ، بل إن هذه الملكية كانت تجد أيضا تأييدا من الأجانب المقيمين فى مصر ، ومن ورائهم دولهم ، ذلك بأن عدداً لا بأس به من الأجانب كان ينتمى بالفعل إلى طبقة كبار الملاك ، كما أن كثيراً من المؤسسات المالية الأجنبية كان يستثمر أمواله فى الأراضى ، إما عن طريق استصلاحها وبيعها ، أو عن طريق التسليف عليها . وحتى المؤسسات التجارية والصناعية الأجنبية ، فإنها كانت ترى فى وجود طبقة كبار الملاك عاملا من عوامل نجاحها ، بل وأحيانا شرطا من شروط استمرارها فى العمل . ونخص من هذه المنشئات ، تلك التى كانت تعمل فى بيع أدوات الترف أو الآلات الزراعية وما شابه ذلك ، إذ كان معظم مبيعاتها يتم لكبار الملاك العقاريين .

وأخيراً، فثمة ظروف اجتماعية ساعدت هى الأخرى فى تحقيق الظاهرة التى نتكلم فيها ، فقد أضفت ملكية العقار على صاحبها فى بلادنا من قديم الزمن مكانة مرموقة. وزاد هذا الأمر توكيدا تمتع أصحاب هذه الملكيات بنفوذ كبير ، سواء داخل المجالس النيابية أوخارج تلك المجالس ، وقد حملهم ذلك على التشبث بملكهم وتحسينه . كما عملوا على إبقاء هذا الملك بين أيديهم وحمايته من التجزئة والتقسيم . وتم لهم ذلك بوسائل مختلفة ، كتزاوج أفراد هـذه الطبقة فيما بينهم ، أو وقفهم أموالهم على ذريتهم ، أو إبقاء الورثة هذه الأموال على الشيوع بعد وفاة مورثهم ، فلا يتقاسمونها فيما بينهم ، حتى لا يضعف ذلك شأن أسرتهم كوحدة لها كيان اقتصادى واجتماعى معين .

ومهما قيل فى محاسن الملكية العقارية الكبيرة ، فإنها كانت مصدرًا لمساوئ كثيرة .

فلا شك أن الملكيات الكبيرة التى تكونت على هذا النحو كانت تتمتع ببعض المزايا التى تنسب عادة إلى الإنتاج الكبير فى الزراعة ، وذلك على الأقل عندما كان أصحاب تلك الملكيات يقومون باستغلالها بأنفسهم ، إما كلها أو جزءاً هاما منها ، وهو ما لم يكن يقع فى كل الأحوال . لكن حتى بفرض تحقق المزايا المذكورة ، فإنه يجب الاعتراف بأن تلك الملكيات كانت مصدرا لمساوئ كبيرة ، سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية . فقد مكنت الملكيات الكبيرة لأصحابها من تركيز السلطة السياسية بين أيديهم ، واستغلالها لصالحهم ، وكان لذلك أثره الواضح فى مدى تمكن المواطن العادى، وهو غالبا ما يكون زارعا، من التمتع بحرياته وضمان حقوقه العامة والخاصة ، وبعبارة أخرى ، فقد كان وجود تلك الملكيات فى مصر سببا فعليا فى انتقاص الحريات ، وعدم تحقق الديموقراطية فيها على نحو فعال . كما كان أصحاب تلك الملكيات حربا على كل تطور اجتماعى ، وعلى كل تيار فكرى جديد ، ما داموا لا يرون فيه صالحا لهم ، والواقع فإنهم كانوا يخشون التجديد الفكرى والاجتماعى ، ويتشبثون بكل ما هو قديم ، خوفا منهم أن يأتى الجديد بما يطيح بملكهم،

ومن الذائع أن أفرادا منهم كانوا يذهبون فى ذلك إلى حد إظهار عدم الرضا عن نشر العلم بين أفراد الطبقة الفقيرة ، بحجة أن ذلك يقلل من عدد الأجراء الذين يخدمون الأرض ، كما أنه يحقق نوعا من المساواة بينهم وبين أولاد الفقراء من المتعلمين ، ويجرئ عليهم أجراء الأرض ، وهو ما لم يكونوا يرتضونه بحال .

أما من الناحية الاقتصادية، فمن المعروف أن طبقة كبار الملاك فى مصر لم تهتم بدرجة كافية بتوجيه أموالها نحو الاستثمارات المفيدة[1]، بل أكثرت من الإنفاق الترفى ، سواء فى شراء الكماليات المستوردة من الخارج، أو فى السفر إلى البلاد الأجنبية بل والإقامة فيها مددا طويلة أحيانا . أما استثمارات تلك الطبقة ، فكانت توجه أساسا نحو شراء الأرض وتحسينها ، حتى أصبحت الأرض محل مضاربات عنيفة فى كثير من الأحيان، وكان ذلك بعض أسباب ارتفاع أثمانها إلى درجة مغالى فيها أحيانا . كما ينسب ارتفاع هذه الأثمان أيضا إلى احتكار الأغنياء لجزء هام من مساحة الأراضى . ومهما يكن من أمر ، فلم يكن هؤلاء الملاك يحلون الصناعة إلا محلا ثانويا من تفكيرهم ، وإن كان الحال قد تغير إلى حد ما فى هذا الخصوص منذ أعقاب الحرب العالمية الأولى . كذلك كان انحصار جزء هام من الثروة والدخل فى أيديهم على هـذا النحو ، مع إقامتهم وعائلاتهم فى المدن التى كان يقطنها الأجانب أصحاب الثروة المنقولة ، كان كل ذلك سببا من أسباب تركز جزء هام من القوة الشرائية فى البلاد داخل المدن الكبيرة ، أما القرية ، فقد ضعفت قوتها الشرائية وران عليها فقر مدقع ، وكان ذلك سببا آخر من أسباب تأخر الصناعة فى البلاد ، إذ لا مجال لرقى الصناعة إذا بقيت جمهرة الزراع

---

(١) وذلك على عكس الطبقة الغنية فى بلاد أوربا الغربية التى كان لإقبالها على الاستثمار إبان الثورة الصناعية وخلال الفترة التالية عليها أثر هام فى التقدم الاقتصادى الذى أحرزته تلك البلاد. فعلى حد تعبير كينز « . . . لم يكن الأغنياء الجدد فى القرن التاسع عشر ينفقون مبالغ كثيرة إذ كانوا يفضلون السلطة التى أتاحها لهم الاستثمار على إنفاق أموالهم فى المسرات والملذات السريعة الزوال» . التتائج الاقتصادية للسلام . مثبتة فى كتاب الرأسمالية المعاصرة . بقلم : ويه ستراكشى،

وسكان الريف فقراء لا يقدرون على شراء ما تنتجه المصانع . يضاف إلى ذلك أن كثيرا من الملاك لم يكن يقيم فى أرضه ، أو يتولى الزراعة بنفسه ، بل كان هذا الفريق يقيم فى المدن ، ويترك الزراعة إلى وكلاء عنه ، أو يؤجر الأرض ، إما لبعض الوسطاء ، أو لصغار المستأجرين ومتوسطيهم مباشرة[١] ، وبذلك يصدق عليهم ما يلاحظه بعض الكتاب على كبار الملاك المتغيبين عن أراضيهم فى بلاد الشرق الأوسط على وجه العموم ، من أن السيد صاحب الأرض هو قيّم يقوم على جمع الريع عينا أو نقدا ، دون أن يكون له ، مقابل ذلك ، أى قيادة أو أى توجيه فى الموضوعات الزراعية ، وهو فى الحقيقة لا يعدو أن يكون ، عن جهل أو عن معرفة ، مستغلا للأرض والقائمين على فلاحتها على السواء[٢] .

وعلى وجه العموم ، يمكن أن يقال إن احتكار جزء هام من الأرض فى أيدى أفراد قلائل ترتب عليه تلك الآثار السيئة التى تلاحظ عادة عند سوء توزيع الثروات والدخول . ويعزز ذلك أمران ؛ الأول : أن هذا التوزيع السيء للأراضى كان بعض الأسباب الهامة فى انخفاض أجور العمال الزراعيين ، بل والأجور عامة ، وذلك لعدم تملك كثير من السكان أرضا يزرعونها لحسابهم ، وافتقارهم إلى مصدر ما للدخل يستمدون منه رزقهم ، وتكوينهم بسبب ذلك جيشا جرارا من العمال الزراعيين المتنافسين فيما بينهم فى سبيل لقمة العيش . وقد تضطرهم ظروف المعيشة القاسية إلى الهجرة نحو المدن التماسا لبعض الأعمال فيها ، فتكتظ المدن بهم ، ويمتد إليها انخفاض الأجور والبطالة الملموسين فى الريف . أما الأمر الثانى : فهو أن ضغط السكان فى مصر

---

(١) ورد فى بعض تقارير وزارة الزراعة أنه فى سنة ١٩٤٩ كان ٦٠ ٪ من الأراضى مؤجرا ، وذلك مقابل ١٧ ٪ فقط سنة ١٩٣٩ .

(٢) تطور الزراعة فى الشرق الأوسط ، تأليف الدكتور كين ، ترجمة السيد أمين نظيف (تحت إشراف الأمير مصطفى الشهابى) ، ص ٣٧ .

خلال القرن الحالى ، مكن الملاك المقاربين من رفع الريع أى إيجار الأرض ، وبذلك استطاعوا الحصول لأنفسهم على جزء أكبر من الدخل القومى ، فازداد توزيع هذا الدخل بين الأفراد سوءا بسبب ذلك[١] .

ويضاف إلى هذه المساوئ أن سوء توزيع الأرض استتبع سوء توزيع الأموال المنقولة ، وأظهر مثال لذلك أن المالك الكبير هو الذى يستطيع شراء الآلات واستخدام الأسمدة إلخ . على النحو المطلوب وهذا يزيده غنى .

***

تلك هى أهم مساوئ الملكية الكبيرة فى مصر . والواقع فإن هذه الملكية كانت تساند نظاما سياسيا واجتماعيا واقتصاديا معينا ، كما كانت تصبغ العلاقات بين الأفراد والطبقات فى مصر بصبغة خاصة . وكانت النظم والعلاقات المذكورة تتميز بكثير من الجمود وعدم الاستجابة لدواعى النهضة القومية فى مختلف صورها ، لذلك كان لابد من تغيير النظم والعلاقات المذكورة ، وذلك بتغيير الأساس الهام الذى ترتكز هى عليه ، وهو أساس الملكية الكبيرة ، وإنما يكون ذلك عن طريق ثورة من ثورات الإصلاح الزراعى ، وهو ما توقع كثير من المختصين بشئون الشرق الأوسط حدوثه فى بلاد تلك المنطقة . فمثلا كتب الدكتور كين خلال الحرب العالمية الثانية ، أن التاريخ برهن على أنه « إذا أجيز لمعضلة الملاك الذين يتغيبون عن أرضهم أن تبقى فى الوجود ، فإنها تكون معرضة لأن تحل بثورة من ثورات توزيع الأراضى الزراعية »[٢] . كذلك توقعت حدوث هذا الإصلاح الزراعى الكاتبة الإنجليزية دورين فارنر ، فى كتابها عن الأرض والفقر فى الشرق الأوسط .

---

(١) دورين فارنر ، وهى تعلق على ذلك قائلة :

"Land refotm was needed, not only because the distribution of property was ueequal, but also because it gave the landowenrs a vested interest in retrogression"

Land reform in the Middle East.

(٢) كين ، المرجع السابق ، ص ٣٧

ولم تكن مساوئ توزيع الملكية فى مصر حتى قيام الثورة تقتصر على تركز جزء هام من الأراضى فى أيدى قلة من الأفراد كما سبق بيانه ، بل إنا ذكرنا قبلا أن هذا التوزيع كانت تعتوره أيضاً تجزئة الملكية الصغيرة فيه إلى حد التفتيت . ويكفى فى بيان ذلك أن نذكر أن ٧٠ ٪ من الملاك العقاريين كان الواحد منهم لا يمتلك إلا نصف فدان أو أقل[1]. وترجع هذه الظاهرة بدورها إلى أسباب أهمها تكاثر عدد السكان ، مع عدم تزايد المساحة المزروعة بنفس النسبة . وشجع على ذلك أيضا قلة تعود الأفراد الاشتغال بالصناعة أو التجارة ، ورغبتهم بسبب ذلك فى توظيف مدخراتهم ، ولو كانت بسيطة، فى الاستغلال الزراعى ، الذى لا تحتاج ممارسته إلى خبرة خاصة ، أو إلى رأس مال كبير . فقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تزاحم الأفراد على شراء قطع صغيرة من الأرض . وزاد هذا التنافس شدة احتكار مساحات هامة من الأراضى فى أيدى كبار الملاك ، فضاقت بذلك المساحة التى يتنافس على حوزتها الباقون ، ممن يعتمدون فى عيشهم على الزراعة ، ويرغب الواحد منهم بسبب ذلك فى الاستحواذ على قطعة ولو صغيرة من الأرض . كذلك ، فقد كان من أسباب هذا التفتت تطبيق قوانين المواريث ، التى تسمح بتقسيم الأرض ، مهما صغرت مساحتها ، بين الورثة الشرعيين . كما قد يؤدى إلى هذه النتيجة أيضا القيام ببعض المشروعات

---

(١) وقد لاحظ أرمنجون ظاهرة تفتت الملكية العقارية هذه فى مصر حتى فى مطلع القرن الحالى، ومن الأسباب التى يعزو إليها الكاتب هذه الظاهرة ما كان مؤقت خاصا بتلك الفترة . أنظر ، أرمنجون ، المرجع السابق ، ص ١٦٨ .

التى تفصل أجزاء الملكية عن بعضها البعض . وكذلك نزع الملكية لبعض الأسباب العامة[١] .

وهاك الإحصاء الذى أعدته فى هذا الخصوص مصلحة الإحصاء عن سنة ١٩٥٢ :

المساحة المملوكة وعدد الملاك (أقل من نصف فدان ـ ثلاثة أفدنة)

	المساحة بالفدان	عدد الملاك
أقل من نصف فدان	٤١٣٥٥١	١٤٥٩١٦٧
من نصف إلى فدان	٣٥٦٦٩٥	٥٥٢١٦٢
من فدان إلى فدانين	٤٤٩٨١٦	٣٢٧٦١٢
من فدانين إلى ثلاثة	٣٥٤٨٥٥	١٥٣٢٩٣

ومن جهة أخرى ، فإن هذه الأراضى ليست مفتتة من حيث مساحتها فحسب ، بل إن كثيراً منها مشتت الأجزاء من حيث موقعها فى الطبيعة ، أو من حيث حيازة الزارع لها ، بحيث تكون الملكية الواحدة فى كثير من الأحيان ، على صغرها متكونة من عدة قطع متناثرة فى زمام قرية واحدة ، أو فى زمام عدة قرى فى آن واحد .

ويعد تفتيت الملكية أمراً بالغ الضرر من الناحية الاقتصادية ، فقد رأينا كيف أن كثيراً من الملكية هو من الضآلة بحيث تقل مساحته عن الحد الأدنى لأى استغلال اقتصادى سليم . والواقع فقد أدى صغر مساحة هذه الملكية ، مع تشتت أجزائها فى كثير من الأحيان ، إلى ضياع فى العمل ورأس المال ، وعجز

(١) كذلك يقال إن الحكومة سارت ، فى بعض الفترات الماضية ، على تشجيع الملكية الصغيرة ، وأن ذلك كان بتأييد من الحكومة الإنجليزية حين كانت لها السيطرة على البلاد . ويضيفون أن من الإجراءات التى اتخذت لهذا الغرض تخفيف الضريبة العقارية ، وتوزيع مياه الرى بالتساوى ، وإلغاء السخرة وبيع الحكومة أرضها قطعا صغيرة . انظر ، كروشلى ، المرجع السابق ، ص ١٦٣ . ويشير البعض إلى أنه قد سار فى هذا الاتجاه نفسه قانون سنة ١٩١٣ ، الخاص بمنع الحجز على ملكية الخمسة أفدنة فأقل .

عن استخدام الوسائل والأدوات الحديثة فى الإنتاج الزراعى[١] ، وتبذير فى الأراضى الزراعية بسبب وجود كثير من فواصل الحدود بينها ، وكثرة أطوال شبكة المجارى المائية لتوزيع المياه لكل قطعة وكذلك مجارى الصرف إلخ ، وصعوبة ترتيب دورة زراعية ملائمة بسبب اختلاف الملاك . ويعزون إلى ذلك كله سوء الإنتاج من حيث كميته ونوعه ، وسوء إعداده وتسويقه . ويزيد هذه الأمور توكيدا عدم انتشار الجمعيات التعاونية الزراعية بالدرجة الكافية ، وضعف نشاطها وجهل صغار الزراع مبادئ التعاون ، مع ما كان يعمل له كبار الملاك ومتوسطوهم من الاحتفاظ بمزايا الجمعيات التعاونية لأنفسهم من دون صغار الملاك . ووجود مثل هذه الملكيات الصغيرة ، إلى جانب الملكيات الكبيرة ، ليس أمرا قاصرا على مصر ، بل هو ظاهرة ملاحظة فى كثير غيرها من البلاد ، ومنها بلاد الشرق الأوسط ، وقد ذهب الدكتور كين ، فى كتابه المشار إليه سابقا عن تطور الزراعة فى الشرق الأوسط ، إلى أنه « من المتعذر إدارة الملكيات الصغيرة اقتصاديا ولو خصصت بزراعة مكثفة من الخضراوات والأشجار المثمرة ودعمتها جمعيات تعاونية قوية لبيع المحصولات ، مما هو بعيد عن الواقع ، وقد نتج عن هذا الوضع فى الشرق الأوسط كله أن هذه الطبقة من صغار الملاك هى اليوم واقعة فى قبضة المرابين . ورجالها ، وإن ملكوا الأرض ، فإنما يعوزهم إصلاحها . . »[٢] .

* * *

هذان هما العيبان الأساسيان اللذان ظلا لاصقين بالملكية العقارية فى مصر حتى صدور المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى ، فقد صدر هذا القانون فى مستهل عهد الثورة ، وكان من أهدافه التقليل من سوء توزيع الملكية العقارية ، والحيلولة دون تفتيت الملكية المذكورة ، وذلك إلى جانب أهداف أخرى

(١) يذكر البعض أن الفقد فى الإنتاج نتيجة تفتت الملكية يقدر بحوالى ٣٠ ٪ — أنظر الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة — المرجع السابق ، ص ٣٨ .

(٢) كين ، المرجع السابق ، ص ٣٨ .

رمى إليها هذا القانون ، مما سنشير إليه بعد قليل . وقد لاقى إصدار القانون المذكور مقاومة من جانب كبار الملاك ، الذين رأوا فيه انتقاصا لملكياتهم ، كما أثاروا حوله المخاوف والشكوك ، لكن لم يتحقق من ذلك شيء معلوم .

فإذا أردنا الآن أن نعرف أهم الأحكام التى أوردها هذا القانون بخصوص تحديد الملكية الزراعية ، فإنا نجدها تتلخص فيما قرره من تحديد حد أقصى لما يملكه أى شخص من الأراضى الزراعية بمائتى فدان . لكنه أورد على هذا المبدأ بعض استثناءات تنطبق بشروط خاصة ، إذ أجاز القانون المذكور امتلاك أكثر من مائتى فدان من الأراضى للشركات والجمعيات التى تستصلح الأرض لبيعها . وكذلك الأفراد الذين يمتلكون الأراضى البور والأراضى الصحراوية ، وأيضا الشركات الصناعية الموجودة قبل صدور القانون والتى تمتلك مقدارا من الأراضى الزراعية يكون ضروريا للاستغلال الصناعى ولو زاد على مائتى فدان ... إلخ .

أما ما يجاوز الحد الأقصى المذكور ، فتستولى الحكومة عليه فى خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ العمل بالقانون. ويبدأ الاستيلاء على أكبر الملكيات الزراعية . ولكن أجاز القانون مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون ، أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من أطيانه الزائدة على مائتى فدان . ويكون هذا التصرف : (أ) إلى أولاده بما لا يجاوز خمسين فدانا للولد ـ على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه إلى أولاده على المائة فدان . (ب) أو إلى صغار الزراع بشروط معينة ، أهمها ألا يزيد ما يملكه كل منهم من الأراضى الزراعية على عشرة أفدنة ، وألا تزيد الأرض المتصرف فيها على خمسة أفدنة ، وألا تقل الأرض المتصرف فيها لكل منهم عن فدانين ، إلا استثناء . وقد حدد تاريخ أكتوبر سنة ١٩٥٣ لنهاية العمل بهذا البند . (ج) أو إلى خريجى المعاهد الزراعية بشروط معينة هى: أن تكون الأرض مغروسة حدائق ، وألا يزيد ما يملكه المتصرف إليه من الأراضى الزراعية

على عشرين فدانا ، وألا تزيد الأرض المتصرف فيها لكل منهم على عشرين فدانا ، ولا تقل عن عشرة أفدنة ، إلا إذا كانت جملة القطعة المتصرف فيها تقل عن ذلك .

وقد قرر القانون ، أن لمن استولت الحكومة على أرضه ، الحق فى تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية لهذه الأرض مضافا إليها قيمة المنشآت الثابتة والأشجار. وتقدر القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية . ولا شك أن هذا التقدير يبدو فى غالب الحالات أدنى من القيمة الفعلية للأرض، فقد ذكرنا كيف كانت هذه القيمة فى ارتفاع مستمر بسبب كثرة الطلب على الأراضى وانحصار المساحة القابلة للزراعة ، ورغم ذلك فإن التعويض المذكور لا يعد تافها بحال من الأحوال . وقد نصت المادة السادسة من قانون الإصلاح الزراعى على أن يؤدى التعويض المذكور سندات على الحكومة . وتكون هذه السندات إسمية ، ولا يجوز التصرف فيها إلا لمصرى ، ويقبل أداؤها ممن استحقها من الحكومة لأول مرة أو من ورثته فى الوفاء بثمن الأراضى البور التى تشترى من الحكومة أو فى أداء ضرائب معينة بالذات . وقد صدر المرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٣ بالإذن لوزير المالية والاقتصاد فى إصدار قرض فى حدود مائتى مليون جنيه لمدة ثلاثين سنة وبفائدة سعرها ٣ ٪ ، وذلك لأداء ثمن الأراضى المستولى عليها .

والأرض التى يتم الاستيلاء عليها على هذا النحو فى كل قرية توزع على صغار الفلاحين ، بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد على خمسة أفدنة تبعا لجودة الأرض . أما الأراضى المخصصة للحدائق، فتوزع على خريجى المعاهد الزراعية بعد تجزئتها على صورة لا تخل بحسن الاستغلال، بحيث لا تزيد القطعة على عشرين فدانا . وعند إصدار القانون ، حدد ثمن الأرض المزروعة بمبلغ التعويض الذى أدته الحكومة فى سبيل الاستيلاء عليها ، مضافا إليه فائدة سنوية سعرها ٣ ٪ ،

ومبلغا إجماليا قدره ١٥ ٪ من ثمنها فى مقابل نفقات الاستيلاء والتوزيع والنفقات الأخرى . ويؤدى مجموع الثمن أقساطا سنوية متساوية فى مدى ثلاثين عاما . ثم عدل القانون فى سنة ١٩٥٨ ، بحيث أبيح للملاك الجدد أداء ثمن الأرض الموزعة عليهم على أقساط متساوية فى مدة أربعين سنة ، بفائدة سنوية قدرها ٥ر١ ٪ ، مضافا إلى ذلك مبلغ إجمالى قدره ١٠ ٪ من الثمن كمصاريف إدارية . وكان الغرض من تعديله على هذا النحو التخفيف على المنتفعين بالإصلاح ، وتمكينهم من دفع قسط معقول فى كل سنة .

على أن الحكومة لم تشأ أن تترك صغار الزراع من المستفيدين بالإصلاح الزراعى على هذا النحو بمفردهم دون تقديم مساعدة لهم ، إذ أنها كانت تعلم مقدما أن صغار الزراع ضعاف ماليا وفنيا ، وأن الإنتاج الزراعى فى مناطق الإصلاح لابد وأن يضعف هو الآخر إذا لم تمد الحكومة يد المعونة إلى المستفيدين من عملية توزيع الأراضى . وقد وجدت الحكومة أن خير طريقة إلى ذلك هى تكوين جمعيات تعاونية زراعية إجبارية من صغار الزراع ، وهم من آلت إليهم الأرض المستولى عليها فى القرية الواحدة ، وممن لا يملكون فيها أكثر من خمسة أفدنة . كما رأت الحكومة أن صغار الزراع عديمو الدراية بإدارة الجمعيات التعاونية وتصريف أمورها ، لذلك قررت أن تؤدى هذه الجمعيات التعاونية الزراعية أعمالها تحت إشراف موظف تختاره وزارة الشئون الاجتماعية . ونص القانون على أن تقوم الجمعيات المذكورة بمهام معينة هى :

(أ) الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقاً لحاجات الأراضى المملوكة لأعضاء الجمعية .

(ب) مد الزراع بما يلزم لاستغلال الأرض كالبذور والسماد والماشية والآلات الزراعية وما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها .

(جـ) تنظيم زراعة الأراضى واستغلالها على خير وجه بما فى ذلك انتقاء البذور وتصنيف الحاصلات ومقاومة الآفات وشق الترع والمصارف .

(د) بيع المحصولات الرئيسية لحساب أعضائها على أن تخصم من ثمن المحصولات أقساط ثمن الأرض والأموال الأميرية والسلف الزراعية والديون الأخرى .

(هـ) القيام بجميع الخدمات الزراعية التى تتطلبها حاجات الأعضاء ، وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية .

هذا فيما يخص إعادة توزيع الملكية العقارية . أما فيما يتعلق بالحد من تجزئة تلك الملكية ، فقد اعتقد المشرع أن فى استطاعته تحقيق ذلك بالنص على أنه إذا وقع مايؤدى إلى تجزئة الأراضى الزراعية إلى أقل من خمسة أفدنة ، وجب على ذوى الشأن أن يتفقوا على من تؤول إليه ملكية الأرض منهم ، فإذا لم يوجد من يستطيع الوفاء بباقى الأنصبة ، قررت المحكمة بيع الأرض بطريق المزاد ، وتفضل المحكمة ، فى أيلولة الأرض غير القابلة للتجزئة ، من يحترف الزراعة من ذوى الشأن .

على أن هذا الحكم القانونى لم يجد طريقه إلى العمل ، بل أهمل تطبيقه ، وذلك بسبب الصعوبات التى حالت دون تنفيذه ، والتى يلخصها بعض الكتاب[1] فى تعذر اتفاق الورثة على تخلى بعضهم عن نصيبه فى الأرض للبعض الآخر ، لأن كلا منهم يرغب فى الاشتغال بالفلاحة ، التى يسهل عليه مزاولتها ، بينما يصعب عليه بالعكس الاشتغال بغيرها من الأعمال . وأنه حتى لو أمكن اتفاق الورثة على ذلك ، فإنهم جميعا من الفقر والحاجة بحيث يصعب على بعضهم إيجاد المال اللازم لشراء أنصبة الآخرين . كما يلاحظون أنه إذا كان القانون قد منع تجزئة الأرض الزراعية إلى أقل من خمسة أفدنة ، فإنه أباح بالعكس تجزئة الملكيات التى تقل عن هذه المساحة . لذلك عمل القائمون على شئون الإصلاح الزراعى على التغلب على مساوئ تفتيت الملكية عن طريق آخر هو تنظيم الدورة الزراعية ، إذ تزرع مساحات واسعة من الأراضى التابعة للإصلاح

---

(١) سيد مرعى ، المرجع السابق ، ص ١٨٣ـ١٨٤ .

محصولا معينا فى مدة زراعية معينة ، وذلك بصرف النظر عن تفتت هذه المساحات من حيث الملكية . وقد أدى توحيد الدورة على هذا النحو إلى زيادة غلة الأرض ، وقلة نفقتها الحقيقية والنقدية . كما أدى نجاح هذا التنظيم الهام إلى محاولة مده إلى القرى خارج مناطق الإصلاح[1] .

ولم يكتف قانون الإصلاح الزراعى بتحديد حد أقصى للملكية الزراعية ومحاولة منع تفتيت هذه الملكية ، بل أضاف ذلك القانون نصوصا أخرى تنظم العلاقة بين المالك والمستأجر ، كما تحدد أجر العامل الزراعى . وتخص هاتان النقطتان ، كما هو واضح ، العلاقات الاجتماعية والاقتصادية القائمة بين المشتغلين بالزراعة ، وكانت هذه العلاقات ، أو تكاد ، متروكة قبل قانون الإصلاح الزراعى إلى قوى العرض والطلب ، أو إلى قواعد جرى بها العرف فى هذه الشئون . ولم تكن النتيجة فى العادة إلا ظلما يحيق بالأطراف الضعيفة فى التعاقد ، وهم المستأجرون فى عقد إيجار الأرض ، والعمال الزراعيون فى عقد العمل الزراعى . فأما المستأجرون ، فكانوا يعانون ارتفاع الإيجارات ، بسبب تنافسهم الشديد على استئجار مساحة محدودة من الأراضى ، مع كثرة الوسطاء بينهم وبين الملاك . فقد أدت هذه الظروف إلى تفاهة الدخل الذى كان يحصل عليه المستأجر الصغير ، مع كثرة الأخطار التى يتعرض لها نتيجة لسوء المحصول أو انخفاض ثمنه ، حتى كادت حالة هذا المستأجر الصغير لا تفترق كثيرا

---

(٢) أنظر كلمة وزير الإصلاح الزراعى فى اجتماع المؤتمر العام للاتحاد القومى بالإقليم الجنوبى ، ص ١٣ ، وقد ورد فى تلك الكلمة أنه « أمكن الآن إقناع كثير من القرى بفائدة هذا النظام ، ويساهم الجهاز التعاونى والفنى فى الإصلاح الزراعى فى تطبيق الدورة بمائة قرية أخرى جديدة » .

كما يلاحظ أنه كان من أثر قانون الإصلاح الزراعى ، على أية حال ، زيادة حجم كثير من الملكيات الصغيرة جدا ، التى لم تكن تتعدى أحيانا بضعة قراريط أو فدانا مثلا ، إلى خمسة فدادين ، وفى هذه الحدود ، يمكن القول أنه كان لهذا القانون أثر مضاد لظاهرة تفتيت الملكية إلى أجزاء صغيرة جدا .

عن حالة العامل الزراعى نفسه . ولم يكن مستغل الأرض عن طريق المزارعة أحسن حالا من المستأجر ، بل كان المزارع فى حالة بينة من التبعية وانعدام الاستقلال . أما العامل الزراعى ، فلا حاجة إلى وصف ضآلة أجره ، وكثرة تعطله ، وسوء حاله الصحية والاجتماعية على وجه العموم ، ومبلغ ما كان يلاقيه من إهمال المالك . ويصدق هـذا القول على العمال الزراعيين على وجه العموم ، كما أنه يصدق على وجه الخصوص بالنسبة لمن كان منهم يعيش فى المناطق الآهلة بالسكان ، أو فى تلك التى تضيق فيها المساحة المزروعة .

كانت هذه هى حال المستأجر والعامل الزراعى على وجه الإجمال منذ القرن التاسع عشر . ولم تبذل الحكومات المتعاقبة جهدا لتحسينها ، وذلك إذا استثنينا بعض إجراءات مؤقتة اتخذتها الحكومة فى بعض الأوقات الاستثنائية ، ولمواجهة هـذه الأوقات فحسب ، ونعنى بذلك تدخل الحكومة أحيانا لتخفيض الإيجار ، وقد وقع ذلك على الأخص عقب الحرب العالمية الأولى ، إثر انخفاض أثمان القطن انخفاضا ذريعا فى ذلك الوقت . كذلك فقد تدخل الحاكم العسكرى لتحديد حد أدنى لأجرة العامل الزراعى خلال الحرب العالمية الثانية .

أما قانون الإصلاح الزراعى ، فقد نظم تأجير الأرض الزراعية ، فحظر تأجيرها إلا لمن يتولى زراعتها بنفسه ، وقضى بذلك على طائفة الوسطاء فى استئجار الأراضى ، وهى طائفة كانت تحصل لنفسها على دخل كبير دون عمل تؤديه . كذلك وضع المشرع حدا أقصى لأجرة الأرض الزراعيـة ، فجعلها بحيث لا تزيد على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها . وفى حالة الإيجار بطريق المزارعة ، لا يجوز أن يزيد نصيب المالك على النصف بعـد خصم جميع المصروفات . ثم تناول القانون مدة الإيجارة ، فجعلها بحيث لا تقل عن ثلاث سنوات ، وهدف بذلك إلى تحقيق شىء من الثبات فى الاستغلال الزراعى ، حتى يجد المستأجر ما يحمله على العناية بالأرض ، ما دام يعلم أن ستبقى فى يده مدة طويلة نسبيا من الزمان .

أما عن حقوق العامل الزراعى ، فقد ترك القانون تحديد أجره فى المناطق الزراعية المختلفة كل عام إلى لجنة يشكلها وزير الزراعة، برئاسة أحد كبار موظفى الوزارة وعضوية ستة يختارهم الوزير : ثلاثة يمثلون الملاك والمستأجرين، وثلاثة يمثلون العمال الزراعيين. ثم يصدق وزير الزراعة على هـذه القرارات . كذلك أجاز القانون للعمال الزراعيين تكوين نقابات للدفاع عن مصالحهم المشتركة[1] .

ويعتبر القانون فى كل من هذين الحكمين الخاصين بأجر العامل الزراعى ، مجددا إلى حد كبير ، إذ لم يسبق من قبل أن جعل تحديد هذا الأجر من شأن لجان يمثل فيها العمال الزراعيون والملاك والمستأجرون ، بل كان تحديد هذه الأجرة متروكا ، كما قلنا ، إلى الظروف السائدة فى سوق العمل فى القرية أو مجموعة القرى المتجاورة . كما لم يسبق من قبل أن أبيح للعمال الزراعيين الانتظام فى نقابات تدافع عن مصالحهم المشتركة ، بل كان هذا الأمر محظورا عليهم صراحة فى قانون النقابات الصادر فى سنة ١٩٤٢ . ورغم ما ينطوى عليه كل من هذين الحكمين من تجديد ، فقد بقى أثرهما محدودا جدا[2] .

لكن ما هى آثار قانون الإصلاح الزراعى فيما تناوله من شئون أخرى ، عدا تحديد أجر العامل الزراعى ، وعلى الأخص فما هى آثار توزيع الأرض المستولى عليها ، وكذلك تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر ؟ .

قد يصعب تبين جميع هذه الآثار بصفة نهائية من الآن ، خاصة فإن من جوانب الإصلاح الزراعى ما لا يزال تحت التنفيذ ، فهى لم تستكمل بعد .

---

(١) حدد الحد الأدنى لأجر العامل الزراعى فى نهاية سنة ١٩٥٢ ، بحيث لا يقل عن ١٨ قرشا يوميا للرجل وعشرة قروش للأولاد والنساء .

(٢) وإن كان من الملاحظ أن توزيع الأراضى على صغار الملاك ، وعلى غير المالكين ، قلل إلى حد ما من عرض العمل ، فترتب على ذلك ارتفاع نسبى فى أجور العمال الزراعيين ، وذلك فى المناطق التى وزعت فيها مساحات واسعة من الأراضى .

ومن جهة أخرى ، فإنه يزيد فى صعوبة تحديد آثار الإصلاح الزراعى بصفة تفصيلية قلة الإحصاءات فى هذا الميدان .

ورغم ذلك ، فإن من المستطاع أن تتبين من الآن اتجاهات سياسية واجتماعية واقتصادية معينة يمكن أن تنسب كلها أو جزء منها إلى صدور قانون الإصلاح الزراعى ووضعه موضع التنفيذ[١] .

فمن الناحيتين السياسية والاجتماعية ، يمكن القول ، على وجه التأكيد ، إنه كان من شأن صدور ذلك القانون إضعاف النفوذ السياسى الذى كان يتمتع به كبار الملاك وتخفيف سيطرتهم على الحكم ، بل لقد ساعد ذلك أيضا ، بصفة غير مباشرة ، فى إنهاء نفوذ انجلترا والأجانب عامة فى البلاد . فمن الثابت ، كما قدمنا ، أن انجلترا كانت تؤيد قيام طبقة من كبار الملاك فى مصر وفى غيرها من بلاد الشرق الأوسط ، وأنها كانت تجد فى بعض هؤلاء سنداً لها ، كما أن من الثابت قيام اتحاد فى المصالح ، من كثير من الوجوه ، بين الأجانب الذين كانوا يسيطرون على الحياة الصناعية والتجارية والمالية فى مصر ، وكبار الملاك الذين كانوا يسيطرون على الحياة الزراعية فيها، إذ كان الأجانب يفضلون التعامل مع هؤلاء الملاك ، سواء عند تقديمهم القروض على الأرض أو المحاصيل ، أو عند تعاملهم فى المحصول الرئيسى للبلاد وهو القطن ، أو عند اتجارهم فى السلع الترفية التى كان يقبل كبار الملاك على اقتنائها . لذلك فقد ترتب على ضعف نفوذ كبار الملاك إضعاف مركز الأجانب أيضا .

هذا من الناحية السياسية ، أما من الوجهة الاجتماعية ، فلا شك أن الهيكل الاجتماعى للأمة قد تأثر هو الآخر ، إذ كان النظام الطبقى فى مصر يتميز بكثير من الجمود ، فلم يكوِّن كبار الملاك ، على وجه الإجمال ، طبقة فكرية واعية ، ذات مُثُل

---

(١) نصرف النظر هنا عن بعض المصاعب التى أثارها تنفيذ القانون ، كالمنازعات التى تقوم أحيانا بين المالك والمستأجر إذا ما تأخر هذا الأخير عن دفع الإيجار إلخ .

وأهداف بناءة ، بل كان هم الكثيرين منهم منصرفا أساسا إلى المحافظة على امتيازاتهم والاستزادة منها ، والتمتع بها ما أمكنهم ذلك، مع إبقاء طبقة العمال والفلاحين فى حالة من التبعية وعدم التحرر . ولا شك أن قانون الإصلاح الزراعى أدخل كثيراً من شعور الاستقلال والمساواة فى نفوس أفراد هذه الطبقة ، كما ترتب عليه تطور نسبى فى تفكير أفراد الطبقة الغنية ومن يحاول الانتماء إليهم من أفراد الطبقة المتوسطة ، بحيث أصبح الكثيرون منهم أكثر إيجابية فى أعمالهم ، وأكبر وعيا وإدراكا لحاجات المجتمع وواجبات كل فرد فيه ، وأقل ميلا إلى الفراغ والجدة ، وهو ما كان يطغى على حياة كثير منهم فى القديم ، حتى كانوا أقرب إلى الطفيليات، يفيدون من مجهود سواهم، ولا يفيد سواهم شيئا .

كذلك ، فلا شك أن توزيع الملكيات الكبيرة ساهم مساهمة فعالة فى تحرير الفلاح ، إلى حد محسوس ، من حالة التبعية التى كان يعيش فيها ، كما حرر المنتفعين به من شىء كثير من القلق وعدم الأمان ، وهو الشعور الذى يساور الإنسان إذا لم يكن له مصدر ثابت للدخل ، ولو كان هذا المصدر ضئيلا فى حد ذاته .

فإذا نظرنا الآن إلى الناحية الاقتصادية للإصلاح الزراعى ، فإنها نجدها متعددة الجوانب[1] ، فمن جهة نلحظ أنه كان للإصلاح أثره فى استثمار الأموال . وقد كان البعض يظهر خشيته عند أول صدور القانون ، مما قد يترتب عليه من زيادة الاستثمار فى مصر ضعفا على ضعف . وكانوا يعتمدون فى ذلك على قولهم إن كبار الملاك أقدر من غيرهم على الاستثمار ، وذلك بسبب كبر مدخراتهم . أما الفقراء ممن توزع عليهم الأرض ، فهم عاجزون عن الادخار والاستثمار . على أن العمل أظهر ، على وجه العموم، أن ليس لهذا التخوف من سند صحيح . بل يذكر البعض الآخر أنه كان من أثر

---

(١) أنظر إشارة إلى بعض هذه الآثار فى: الإصلاح الزراعى فى مصر ، البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الخامس ، العدد الثالث ، سنة ١٩٥٢ ، ص ١٨١ .

الإصلاح الزراعى ، من بعض الوجوه ، زيادة الاستثمار بدلا من قلته . ويفسرون ذلك بقولهم إن أموال الطبقة الغنية كانت توجه قبل الإصلاح نحو المضاربة على شراء الأراضى الزراعية ، أو إلى شراء بعض الأموال العاطلة كالحلى وغيرها ، ولا يعد أىٌّ من هذين الأمرين استثمارا مفيدا من الوجهة القومية . كذلك فقد كان جزء كبير من الملكيات الكبيرة يؤجر للغير ، وقد لا تلقى الأراضى المؤجرة عناية كبيرة من المستأجر[1] . هذا ، وقد حمل الإصلاح الزراعى كثيراً من الأغنياء ، ممن انتزع منهم بعض أملاكهم ، على بذل هذه العناية للأرض التى تبقت لهم ، حتى يعوضوا أنفسهم بذلك عما فقدوه من دخل إضافى . ولم يكن كثير من كبار الملاك يفعل ذلك قبلا ، فقد كان كبر دخله يغنيه عن العناية بأراضيه الواسعة ، وبذلك يكون الإصلاح الزراعى قد أدى إلى زيادة الاستثمار من هذه الناحية . بل إن من هؤلاء الملاك من وجه همَّه ، بعد الاستيلاء على أملاكه الزائدة على ٢٠٠ فدان ، إلى استصلاح بعض الأراضى البور ، التى لا تنطبق عليها أحكام قانون الإصلاح . كما عمل بعض محدودى الدخل ، ممن كانوا يعتمدون فى معاشهم على تحصيل إيجار مرتفع عن الأرض التى يملكونها ، على تعويض النقص فى دخولهم بسبب خفض الإيجار ، عن طريق

---

(١) وكانت هذه الملاحظة نفسها قائمة فى الإقليم السورى قبل إجراء الإصلاح الزراعى فيه سنة ١٩٥٨ ، فيذكر الدكتور أحمد السمان أنه « كان ينتظر أن تؤتى الملكية الكبيرة ثمراتها بالانتفاع بمزايا الإنتاج الكثير واستخدام الفن الزراعى والآلات الزراعية . ولكن جرت العادة على أن يوزع المالك الكبير أرضه إلى مساحات صغيرة يوزعها على أسر الفلاحين لاستغلالها . ومن الضرورى أن ينهك هؤلاء الأرض ليستمدوا منها كل عنصر من عناصر الخصوبة . وليفقروها ما أمكنهم » . أحمد السمان ، الجغرافية الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة ، معهد الدراسات العربية العالية ، سنة ١٩٥٩/ ١٩٦٠ ، ص ٦٠ـ٦١ . وأنظر أيضا الدكتور زكى محمود شبانه ، الزراعة العربية ، معالم رئيسية فى الكون الاقتصادى العربى ، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٦٠ـ١٩٦١ ، ص ٦٧ .

مزاولة بعض الأعمال النافعة . ومن جهة أخرى ، فقد اتجهت الهيئات المشرفة على الإصلاح الزراعى إلى تزويد الزراع بالآلات والأدوات الزراعية الحديثة ، ومنها الآلات الارتوازية وغيرها ، كما عنيت هذه الهيئات بمسائل الإسكان والتحسين الفنى للإنتاج والبساتين . ولا شك أن كل ذلك يزيد الاستثمار الزراعى . على أن هـذا النوع من الاستثمار لم يكن الوحيد الذى تأثر بالإصلاح الزراعى ، بل تأثرت به أيضا أنواع الاستثمارات الأخرى ، وعلى الأخص ، فقد ساعد الإصلاح ، فى السنوات اللاحقة عليه ، فى توجيه بعض رؤوس الأموال نحو الصناعة .

وكما كان للإصلاح الزراعى أثره فى الاستثمار على هذا النحو[1] ، كذلك كان له أثره فى الاستهلاك أيضا . وقد تم ذلك من ناحيتين : فمن جهة ، قلّ إقبال الأغنياء على الإنفاق الترفى ، كالسياحة فى الخارج ، أو كاستيراد مواد الترف وما شاكل ذلك. ومن جهة أخرى ، زادت القوة الشرائية فى يد بعض الطبقات الأخرى عن ذى قبل ، وأخصها طبقة المستأجرين الزراعيين ، فقد أصبح أفرادها يستأجرون الأرض مباشرة من الملاك . فانتفت بذلك ، كما سبق أن ذكرنا ، طبقـة الوسطاء فى الإيجار ، وهم الذين كانوا يتسببون فى رفع الإيجار فى غير داع . كذلك أصبح الإيجار محددا قانونا بسبعة أمثال الضريبة . وقد لا يلقى هذا التحديد تطبيقا تاما فى كل الأحوال . ورغم ذلك ، فلا شك أنه متبع كقاعدة عامة ، وبذلك ، فإن الإيجار الآن فى معظم المناطق أقل كثيرا منه فى الماضى ، ويحتفظ المستأجر بهذا الفرق بين الإيجارين لنفسه . كما أنه يستطيع الآن أن يحقق لنفسه دخلا أكبر منه قبلا ، وذلك بافتراض وحدة

---

(١) ومن جهة أخرى ، فقد كان البعض يبدى خشيته من أن يؤدى توزيع الأرض على صغار الفلاحين إلى اندفاعهم نحو زراعة المحاصيل الغذائية ، وانصرافهم عن زراعة القطن . لـكن ظهر أنه ليس لهذه الخشية من موجب . أنظر تعليق مصطفى السقاف على مؤلف عيسوى فى مجلة مصر المعاصرة سنة ١٩٥٤ ، المرجع السابق .

الإيجار فى الحالين ، إذ أصبح استئجاره الأرض أكثر استقرارا وأكبر دواما منه فى الماضى ، فازدادت بذلك عنايته بإنتاجه ، وكبر دخله بالتالى . وقد قدرت وزارة الزراعة أن الإصلاح الزراعى كان له فضل توفير مبلغ ٤٠ مليون جنيه لطبقة المستأجرين[١] . على أن هذه الطبقة لم تكن هى وحدها التى ازدادت مقدرتها الشرائية على هذا النحو ، بل كان ذلك أيضا حال صغار الزراع الذين وزعت عليهم الأرض المستولى عليها ، حتى ليذكر البعض أن متوسط دخل الفرد ارتفع أحيانا بالتوزيع إلى أكثر من ضعف ما كان عليه قبل تنفيذ القانون[٢] ، ويفسرون ذلك بانخفاض الالتزامات النقدية الواقعة على عاتق المالك الجديد عما كان يدفعه المستأجر قبل القانون ، ولا شك أن زيادة القوة الشرائية فى الريف على هذا النحو شرط أساسى لكل تنمية اقتصادية . وعلى الأخص ، فإنه لابد من هذه الزيادة إذا أريد تقوية السوق الداخلية وتمكينها من استيعاب منتجات الصناعة الوطنية ، إذ لا تستطيع هذه الصناعة مواصلة تقدمها إذا هى صادفت سوقا داخلية ضعيفة ضيقة ، وتعذر عليها فى نفس الوقت الخروج إلى السوق الدولية على نطاق واسع ، بسبب ما تجده فى هذه السوق من منافسة قوية .

وربما كان تزايد القوة الشرائية فى يد هذه الطبقات على هذا النحو من بين أسباب ارتفاع الأثمان النسبى الملحوظ حاليا .

ويبين مما تقدم أنه ترتب على قانون الإصلاح الزراعى إعادة توزيع الثروات والدخول فى قطاع الزراعة . وتقدر الأراضى التى تم الاستيلاء عليها حتى يوليو سنة ١٩٦٠ بـ ٤٤٥ر٢٢٨ فدانا[٣] . كما قام كبار الملاك ببيع ١٤٥ ألف فدان إلى صغار

---

(١) سيد مرعى ، المرجع السابق ، ص ٢٣١ . ودورين فارنر ، الإصلاح الزراعى فى بلاد الشرق الأوسط ، ص ٣٧.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .

(٣) كلمة وزير الإصلاح الزراعى فى اجتماع المؤتمر العام للاتحاد القومى بالإقليم الجنوبى ، يونيو سنة ١٩٦٠ ، ص ٥ .

الملاك وغيرهم قبل ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، وهو التاريخ الذى ضرب لهم كى يتولوا التصرف فى فائض أراضيهم بأنفسهم . وإلا تم الاستيلاء عليها من قِبَل الحكومة ، وقامت هى بتوزيعها على صغار الزراع بمعرفتها . ويذكر بعض الكتاب[١] أنه بفضل هذا القانون أصبحت طبقة كبار الملاك تملك فقط ٦ ٪ من المساحة المزروعة .

ويعتبر أثر قانون الإصلاح الزراعى فى تعديل توزيع الثروة والدخول أثرا معتدلا على وجه العموم ، خاصة إذا راعينا انخفاض متوسط الدخل فى مصر ، وأن معظم المصريين يكادون لا يملكون شيئا . والواقع فإن هذا القانون لا يقسو إذ يبيح لكل شخص تملك الأرض بحد أقصى قدره ٢٠٠ فدان ، كما يبيح له التصرف إلى أولاده فيما زاد عن ذلك فى حدود ١٠٠ فدان أخرى . فإن هـذا الحد لا يمكن إطلاقا أن يوصف بالانخفاض ، وهو يتيح لصاحبه دخلا مرتفعا جدا إذا قيس بمتوسط الدخول فى البلاد . كما أن من الأسر فى الريف ما استطاع أفرادها الاحتفاظ لأنفسهم بمئات من الأفدنة ، فبقى لهم بسبب ذلك كثير من سطوتهم ونفوذهم[٣] .

وإذا كان الإصلاح الزراعى قد أعاد توزيع الثروات والدخول إلى حد ما على هذا النحو ، فليس معنى ذلك أنه عالج مشكلة الفقر فى الريف المصرى بصفة نهائيـة ،

---

(١) سيد مرعى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .

(٢) أنظر جمال الدين سعيد ـ التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير ، سنة ١٩٥٥ ، ص ١٦٩ ـ وأنظر وليم تيويت The Egyptian Agrarian, W thoweatt فى مجلة Midle East economic papers, 1955, p. 150.

(٣) هذا ، وكان بعض الكتاب قد نصح ء عند بداية تطبيق القانون ، بأن ينظر إلى نتائج ذلك التطبيق ، فإن وجدت طيبة ، أمكن إنقاص الحد الأعلى للملكية العقارية مرة أخرى ، بحيث تحدد بـ ٥٠ فدانا كحد أقصى . وقد علق البعض على هذا الرأى قائلا إنه بفرض التفكير فى إجراء إصلاح زراعى جديد ، فمن الممكن أن يتم ذلك عن طريق فرض ضريبة ثقيلة على الأرض التى تزيد على عشرة أفدنة (وذلك بافتراض أن العشرة أفدنة هذه تمثل الحجم الأمثل للزرعة فى مصر) . أنظر تعليق مصطفى السقاف على مؤلف شارل عيسوى فى مجلة مصر المعاصرة ، سـنة ١٩٥٤ ، ص ٣٩ .

فمشكلة الفقر، وخاصة بين العمال الزراعيين ، لا تزال قائمة تحتاج إلى حل ، بل إن من الكتاب[١] من يذكر أن فرص العمل قد قلت نسبيا أمام هؤلاء العمال ، لأن من وزعت عليهم الأراضى من صغار الزراع أصبحوا يخدمونها بأنفسهم . وإن كان يرد على ذلك بأن من هؤلاء الملاك أنفسهم من كانوا من قبل عمالا ، فإذا هم انقلبوا إلى ملاك ، فمعنى ذلك أن عدد العمال الزراعيين يكون قد قل بمقدار عددهم وعدد أولادهم الذين يشتغلون معهم فى الأرض التى أصبحوا يملكونها . ومهما يكن من أمر ، فلا شك أن تزايد السكان لا بد أن ينتهى إلى تخفيف أثر الإصلاح الزراعى من حيث توزيع الملكية والدخل، وفى ذلك ما يظهر ضرورة فتح مجالات أخرى للعمل .

والواقع فإنه ما كان لقانون واحد مهما بلغ خطره أن يأتى لوحده بالمعجزات . وقد اقتصر أثر قانون الإصلاح على تعديل الموقف فى هذا الخصوص تعديلا محسوسا ، كما أنه قضى على سبب من أسباب الركود الطويل المدى الذى ران على اقتصادنا الزراعى نتيجة الأوضاع الاقتصادية السائدة فيه ، وأزال بذلك عائقا من عوائق التنمية الاقتصادية[٢]، وقد أخذت به بعض بلاد أخرى ، شابهت مصر من حيث أوضاع الملكية العقارية فيها . ومن قبيل هذه البلاد ، الإقليم السورى عقب الوحدة [٣] وكذلك العراق.

---

(١) دورين فارنر ، المرجع السابق ، ص ٤٠

(٢) أنظر : Land reform defects in agrian Structurs as obstacles to economic deve'opment . U. V. 1951.

وعبد المنعم الطاملى ـ الإصلاح الزراعى فى الدول الغير متقدمة ـ مجلة مصر المعاصرة ، إبريل سنة ١٩٥٦ ، ص ٨٩ ـ ١٠٤ .

(٣) وذلك بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٦١ والمؤرخ ٢٧ أيلول سنة ١٩٥٨ . أنظر فى تفاصيل ذلك ، محاضرات الدكتور أحمد السمان فى الجغرافية الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ص ١٠ وما بعدها ـ وبحث الدكتور كمال غالى فى الزراعة والتنمية الاقتصادية فى الإقليم السورى ، المقدم لحلقة الدراسات الاقتصادية العربية الأولى، القاهرة ، يناير سنة ١٩٦١ .

على أن الإصلاح الزراعى لم يقتصر على مجرد إعادة التوزيع مما أشرنا إليها حالا، بل إن القائمين على أمره يحاولون إجراء تجربة جديدة من نوعها فى مصر ، وهى إقامة الاستغلال الزراعى على أساس تعاونى. ولا شك أن الجمعيات التعاونية الزراعية عرفت فى مصر منذ أمد طويل ، لكن كانت هذه الجمعيات ضيقة النشاط ضعيفة الأثر ، بل إنها كانت فى كثير من الأحيان بعيدة كل البعد عن فكرة التعاون ، ومجرد أداة فى يد كبار الملاك ومتوسطيهم ، يستغلونها لصالحهم دون صغار الملاك والزراع . وعلى أية حال فإن هذه الجمعيات التى كانت قائمة قبل الإصلاح ، والتى ظلت قائمة فى معظم المناطق التى لم يمتد إليها آثاره ، لم تغير جوهر الاستغلال الزراعى فى شىء ، فقد بقى هذا الاستغلال فرديا كما كان ، وعاشت الجمعيات المذكورة على هامشه ، ولم تؤثر فى صميمه. ويؤكد المهيمنون على الإصلاح الزراعى أن هذا ليس حال الجمعيات الزراعية التى أنشأها الإصلاح فى مناطقه ، بل الأمر على عكس ذلك ، إذ تحول الاستغلال ، بفضل هذه الجمعيات الأخيرة ، فأصبح تعاونيا فى كثير من وجوهه ، فقد سيطرت هذه الجمعيات على الاستغلال وأصبحت توجهه وتصرف شئونه الأساسية ، ولم يعد المالك الصغير يترك وشأنه، يباشر الاستغلال كيفما اتفق، وتبعاً لإمكانياته الفنية والمالية الضيقة ، بل أصبح يلزم قانونا بالانتماء إلى الجمعية التعاونية الموجودة فى قريته[1]، وهى جمعية تتكون من زملائه من صغار الزراع ؛ هم فيها جميعا على قدم المساواة ، كما أنها توضع ، على ما سبق ذكره ، تحت إشراف موظف تعينه اللجنة العليا للإصلاح الزراعى . وتقدم هذه الجمعية لأعضائها الخدمات التعاونية المعتادة فى هذا المجال . ويذكر القائمون على شئون الإصلاح الزراعى أن حركة الجمعيات التعاونية فى مناطق الإصلاح تطورت تطورا سريعا خلال السنوات القليلة التى مضت منذ البدء فى تنفيذ قانون الإصلاح حتى الآن،

---

(١) أنظر فى نظام جمعيات الإصلاح الزراعى فى مصر . الدكتور محمد حلمى مراد ، التعاون من الناحيتين المذهبية والتشريعية ، سنة ١٩٦١ ، ص ١٦١ ـ ١٦٧ .

فقـد بلغ عددها فى سنة ١٩٦٠ : ٣٢٦ جمعية ، كما بلغ أعضاؤها حوالى ٢٠٠ ألف مواطن، وقدر رأس مالها بـ٥٦٣ و٦٥٤ جنيها . وقامت هذه الجمعيات بخدمات لأعضائها بلغت قيمتها ٧٦١ و٢٦٠ و٢ جنيها، كما بلغ صافى الأرباح ٨٨١ و٨٦٦ جنيها .

وطبق فى هذه الجمعيات نظام الإقراض المشرف عليه ، وهو يقوم على قواعد من أهمها فرض الرقابة على القروض التى يقترضها الزراع ، واتخاذ الضمانات الكفيلة باستخدامها على خير وجه يحقق صالح الإنتاج . كذلك قامت الجمعيات المذكورة بتحسين وسائل الرى والصرف وشراء الآلات والجرارات ، وتسويق منتجات أعضائها ، وخاصة القطن ، تعاونيا ، حتى بلغت مبيعاتها فى سنة ١٩٥٩ ٧٠٥ر٣٩٨ قنطاراً من القطن ، وتمت مبيعاتها هذه بزيادة فى الدخل تتراوح بين جنيه وثلاثة جنيهات عن كل قنطار يباع تعاونيا . كما عملت الجمعيات المذكورة على القيام ببعض المشروعات المفيدة لأعضائها ، كمشروع الدواجن ، وتوزيع الماشية ، والتأمين عليها إلخ . واهتمت بتقديم بعض الخدمات الاجتماعية للأعضاء . ويقال، فى سبيل بيان أثر نشاط هذه الجمعيات فى زيادة دخل أعضائها ، إن هذا الدخل كان يبلغ فى بعض المناطق ٣٨٣ مليما و ١٣ جنيها قبل الإصلاح ، ثم زاد إلى ٨٨٣ مليما و ٢٧ جنيها بعده[١] . ويعزون ذلك إلى مجهود الجمعية لزيادة الإنتاج وتحسينه وخفض تكلفته . كذلك تجب الإشارة بصفة خاصة إلى أهمية تكوين هذه الجمعيات لتنظيم الدورة الزراعية فى كل منطقة ، فقد مكن ذلك من استغلال الأراضى على نطاق واسع وبأسلوب الإنتاج الكبير ، وذلك رغم تجزئتها من حيث الملكية إلى أجزاء صغيرة ، وتم بذلك تفادى بعض الآثار الضارة الناجمة عن تفتيت الملكية[٢] .

---

(١) كلمة وزير الإصلاح الزراعى أمام المؤتمر العام للاتحاد القومى، يونية سنة ١٩٦٠، الملحق .

(٢) وقد أشار وزير الإصلاح الزراعى فى كلمته فى اجتماع المؤتمر العام للاتحاد القومى ، المرجع السابق ، ص ١٢ وما بعدها إلى « أن ماحققه الإصلاح الزراعى من نجاح ـ كان حافزا لهمم القرى التى تحيط بمزارعه والمجدين من الفلاحين كى يستفيدوا من تجاربه ويطبقوها ويحصلوا على خيرها. =

ويجب الاعتراف بأن نجاح الإصلاح الزراعى واستدامة أثره يتوقفان إلى حد كبير على مبلغ التوفيق الذى تصادفه جمعياته التعاونية فى عملها . وهو ما يستلزم المرونة واليسر فى نشاطها ، والتجديد فى اتجاهاتها ، والكفاية والإخلاص فى القائمين عليها ، والعمل دائما على تحقيق أوفر النتائج بأقل التكاليف الممكنة .

* * *

وبمناسبة الكلام فى الإصلاح الزراعى ، تجب الإشارة إلى إجراءين آخرين ، يمكن اعتبارهما من أكثر من وجه ، مكملين للقانون المذكور ، ويخص كلاهما أراضى الوقف ، وهى أراضى تحبس رقبتها على ملك الله ، فتكون بحيث يمكن الانتفاع بها ، دون إمكان التصرف فيها أو توريثها . والوقف ، كما هو معروف ، نظام قديم يرجع تطبيقه إلى أوائل الفتح العربى . وكان هذا النظام مدعاة إلى مضار كثيرة ، أخصها عدم وجود من يعنى بالأرض الموقوفة ، بحيث يحسنها ويرفع إنتاجيتها ، وذلك فضلا عن تعذر تداولها بين الأفراد عن طريق البيع أو غيره من التصرفات . وقد كان الوقف على نوعين : أحدهما ، كان يسمى بالوقف الأهلى ، أو الوقف على غير الخيرات ، وهو الذى كان الواقف يخصص منفعته لمن يرغب من أقاربه أو سواهم ، والثانى يسمى الوقف الخيرى ، وهو الذى كانت تصرف غلته على بعض أوجه البر ، كالمساجد وغيرها . وكانت الأراضى الموقوفة فى مصر تبلغ حوالى ٦٠٠ ألف فدان ، ولما كان الوقف على وجه العموم يعد من الوجهة الاقتصادية عائقاً فى وجه الاستغلال الزراعى السليم ، لذلك كان حسناً أن تعمد حكومة الثورة إلى إلغائه ، وقد بدأت بإلغاء الأوقاف على غير الخيرات سنة ١٩٥٢ . وبذلك تحول المستحقون فى هذه الأوقاف إلى أصحاب ملكية خاصة . وفى سنة ١٩٥٧ بدأت وزارة الأوقاف ، وهى التى كانت تقوم أساساً

= والإصلاح بهذه الصورة أصبح مزرعة تجريبية كبرى تمتد فى طول البلاد وعرضها » . وأضاف أن الإصلاح قام بمشروعات خارج النطاق المرسوم له بحكم القانون — كمشروعات الإسكان فى بعض المدن المزدحمة ، وتجربة تجميع الدورة فى بعض القرى خارج الإصلاح إلخ .

باستغلال الأراضى الموقوفة وقفاً خيرياً ، فى تسليم الأراضى الموقوفة على البر العام للإصلاح الزراعى ، كى يقوم باستغلالها بمعرفته ، على أن تعوض وزارة الأوقاف عن الأراضى المذكورة أموالا أخرى ، حتى تتمكن من مواصلة أداء رسالتها[١] .

***

تلك هى أهم نتائج قانون الإصلاح الزراعى[٢]، وهو يعد إحدى الخطوات الأولى نحو تطوير حياة البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ونحو تحرير الفلاح ورفع مستواه . وكما قلنا سابقاً ، فإن هذه الخطوة لا تكفى فى حد ذاتها حلا لمشاكل الريف المصرى ، لكنها تعالج جانباً هاماً من هذه المشاكل[٣]، وهى دليل قوى على توجيه السلطة العامة عناية خاصة إلى شئون الفلاح الصغير ، محور الحياة المصرية وقوامها الأساسى حتى الآن . ولم يكن هذا هو الحال قبلا ، حين كان الفلاح يلقى من السلطة العامة — إلا فى أحوال قليلة — إهمالا وعدم عناية بشئونه .

---

(١) بلغت أراضى الأوقاف المستولى عليها حتى سنة ١٩٦٠ ٠٠٠ر١١٠ فدان — ملحق كلمة وزير الإصلاح الزراعى ، المرجع السابق .

(٢) نترك هنا دراسة بعض الانتقادات التى أشار إليها كتاب ، كالأستاذ فرمون Fromont فى كتابه : L'agriculture Egyptienne et ses Problèmes, 2953-1954, pp. 126-127. كقولهم إنه ترتب على الإصلاح الزراعى خفض قيمة الأرض والمنتجات الزراعية ، وارتفاع أجور العمال الزراعيين ، وامتناع الملاك عن تحسين أرضهم ، وخوفهم من العودة إلى خفض الحد الأعلى للملكية . فهذه الانتقادات وأمثالها غير مؤكدة ، وعلى أية حال فإنها ثانوية الأهمية ، وتتصف بصفة التوقيت .

(٣) وهذا ما يلخصه مثلا الأب عيروط H. C. AYROT بقوله :

" Au bout de trente année de législature, le Parlement d'un pays agricole, quelque fut le parti au pouvoir, n'a presque rien fait pour la reforme agraire et n'a émis aucune loi radicale pour le bien du Fellah. Limiter l'extension des grands domaineset le morcellement de petites propriétés, fixer un bareme pour la location des terres, établir un Salaire minimum, imposer auproprietaires les service sosial etc, constituent autant de projets de lois qui gisent dans les dossiers."

Ayrout, Fellahin d'Egypte, 1952 p. 56.

٢ — الإنتاج الزراعى

إذا نظرنا إلى الفترة السابقة توّا على عهد محمد على ، فإنا نجد أن الإنتاج الزراعى كان يتميز حينذاك بضيق المساحة المزروعة ، كما كان يتميز باتباع طريقة رى الحياض . وكان ذلك بأن تقسم الأرض إلى أحواض يغمر كل منها بمياه الفيضان فترة من الصيف ، ثم تعد الأرض ، بعد أن تنكشف عنها المياه ، للزراعة الشتوية ، وأهمها العدس والقمح والفول والبرسيم. ويرجع الأخذ بهذه الطريقة إلى زمن الفراعنة . ومن مزاياها إفادة الأرض من طمى النيل الذى يترسب من مياه الفيضان ، فتزداد بذلك خصوبة الأرض . كما أن من مزاياها عدم إنهاك الأرض بالزراعة المستمرة . لكن كانت لهذه الطريقة مضارها ، وعلى الأخص فإنها كانت تجعل من المتعذر زراعة الأرض زراعة صيفية ، لذلك ظلت المحصولات الصيفية، وأهمها الأرز والقطن وقصب السكر ، ثانوية الأهمية حتى ذلك الحين ، فقد كانت هذه المحصولات تزرع فقط فى الأماكن القريبة من النيل أو من الترع والقنوات المتفرعة عنه ، أو حيث كان من المستطاع حفر الآبار . ومن جهة أخرى ، فقد كانت شئون الرى والزراعة مهملة أشد الإهمال خلال القرن الثامن عشر ، كما أهملت حينذاك صيانة الجسور ، ونجم عن ذلك ضعف المحصول ، وانتشار المجاعات فى بعض السنين ، وتهديد الفيضانات العالية البلاد من وقت إلى آخر .

وقد هدفت سياسة محمد على الزراعية إلى تغيير هذه الأوضاع البالية ، فجدد الترع والقنوات القديمة ، وحفر أخرى جديدة ، وعمقها بحيث تكفى مياهها لرى الأرض خلال الصيف ، وأنشأ عليها قناطر لرفع منسوب المياه فيها ، حتى يسهل بذلك رى الأرض . ولهذا الغرض نفسه بدأ فى سنة ١٨٣٤ فى إنشاء قناطر محمد على[1] بالقرب

---

(١) كان بورنج يتوقع أن سيكون من أثر تشييد هذه القناطر خفض نفقات الرى بالسواقى ، وهى النفقات التى كان يراها باهظة بسبب ما يتكلفه إنشاء السواقى وما يلزم لتشغيلها من العمال والثيران . بورنج، المرجع السابق ، ص ٣٩٩ .

من القاهرة ، على أنه لم يستطع إتمام هذه القناطر ، فلم يمكن الإفادة منها على الوجه المرغوب فيه إلا منذ أواخر القرن الماضى .

وقد مكّنت هذه الإجراءات محمد على من زيادة مساحة الأرض المزروعة ، حيث ارتفعت هذه المساحة من٣ مليون فدان سنة ١٨٢٤ إلى ٣½ مليون فدان سنة ١٨٣٥، وإلى ٣٫٨٥٦٫٢٢٦ فدانا سنة ١٨٤٠ ، ثم إلى ٤٫١٦٠٫١٦٩ فدانا سنة ١٨٥٢[٢] . وساعده فى ذلك إقطاعه مساحات من الأراضى القابلة للاستصلاح لأقربائه وخاصته ، مع مطالبتهم باستصلاحها على ما سبق ذكره . كذلك مكنته هذه الإجراءات من تحويل جزء من أراضى الدلتا إلى رى دائم ، بعد أن كانت تروى قبلا كغيرها رى حياض . وكانت هذه بداية لتجديد كبير فى الإنتاج الزراعى فى مصر ، إذ ترتب عليه انتظام المحصولات وزيادة غلتها وتنوعها[١] . فبدلا من أن تزرع الأرض زراعة واحدة ، هى الزراعة الشتوية ، كما كان الحال قديما ، نراها تزرع مرتين ، بل أحيانا ثلاث مرات فى السنة . وبذلك بدأت المساحة المحصولية فى التزايد هى الأخرى ، فإن زراعة أرض معينة محصولين مثلا فى السنة ، هى من بعض الوجوه ، بمثابة زيادة الأرض التى تزرع محصولا واحدا إلى مثلى مساحتها . ويعد ذلك فى حد ذاته سبباً فى زيادة الدخل الزراعى . على أن هذه الزيادة يرتفع رقمها بدرجة كبيرة إذا تذكرنا أن المحصولات الصيفية التى أمكن الإكثار منها بفضل الرى المستديم على هذا النحو ، وهى القطن والأرز وقصب السكر ، هى محصولات ذات إيراد نقدى وفير .

ومن جهة أخرى ، فقد عمد محمدعلى إلى صنف جديد من القطن ، كشفه موجيل، كان يفوق فى خواصه القطن البلدى ، فأكثر من زراعته ، واستخدم فى ذلك الإجبار

---

(١) كروشلى ، المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(٢) أنظر H.Lorin فى كتابه L'Egypte d'aujourd'hui, Le Pays et les hommes, 1926 p. 123

والقسر[١] ، إذ تردد الفلاحون أول الأمر فى زراعة هذا المحصول الجديد ، فقد كان

---

(١) كما استخدم محمد على الإجبار والقسر فى زراعة بعض المحاصيل الأخرى ، وكانت حجته فى ذلك أن المصرى طبع على الكسل ، وأنه لو ترك حر التصرف ، لكف عن الاشتغال بالزراعة تماما ، أو لاقتصر على إنتاج السلع اللازمة لاستهلاكه الخاص .

وكان محمد على يقول فى ذلك « إن الفلاحين عندى مصابون بعدم إدراك ما هو فى صالحهم ، وعلىّ أن أقوم بدور الطبيب ، ومن واجبى أن أصطنع الشدة ، إذا لم تسر الأمور فى مجراها الصحيح » . وقد انتقد هذا الرأى بعض معاصرى محمد على من الأجانب ، فقد قرر بورنج « أن الرغبة فى جمع المال والاحتفاظ به قوية بين الفلاحين ومسيطرة عليهم ، كما هو شأن أية طائفة أخرى من بنى الإنسان ، ولو صارت حقوق الملكية أكثر تحديدا ، ونالت قسطا أوفر من الاحترام ، وأدخل على الإدارة المالية فى مصر شىء من التنسيق ، لكان من الممكن أن نطمئن كل الاطمئنان إلى اهتمام الفلاحين بمصالحهم » . المرجع السابق ، ص ٤٠١ . على أن بورنج رجع عن هذا النقد جزئيا فى ص ٤٢٧ ، وأضاف أيضا فى موضع آخر (ص ٤١٢) أن « الثمن الذى يدفعه الباشا لقاء ذلك (لقاء شراء القطن) يكون مجزيا طالما كان الزارع على جانب من الرأى والجاه يمكنه من أن يدرأ عن نفسه أعمال الابتزاز والاختلاس التى يقوم بها جباة الضرائب وغيرهم من عمال الحكومة . أما إذا كان الفلاح المسكين واقعا تحت رحمة موظفى الدولة ، فإنه يصبح فى الأغلب الأعم من الحالات فى موقف يستحق الرثاء ؛ إذ أنهم يسلبونه ما لديه دون أن تأخذهم به شفقة . وإذا كان القطن الذى ينتجه من النوع الجيد ، فلن يدفع إليه فى أغلب الأحيان سوى الثمن العادى ، هذا فضلا عما يلقاه من غش فى الوزن ، ومطل فى الدفع ، وإلى جانب ذلك فإن موظف الحكومة لا يفكر إلا فى شىء واحد ، هو أن ينتزع من الفلاح البائس كل ما تستطيع يده أن تصل إليه » .

ويقول ثيربورن : « إنه لمن واجبى أن أعترف ، بناء على ما أعلمه بنفسى من أخلاق أبناء العرب كما هى فى الوقت الحاضر ، بأن هناك بعض الحق فيما يقال ، من أن الفلاح المصرى لو أطلقت له حرية التصرف طبقا لمشيئته ، لقصر اهتمامه على مطالبه الوقتية ، ولظل دهراً طويلا غير معنى إلا بزراعة الحاصلات التى لا يكلفه إنتاجها غير أقل جهد ونفقة . فقليل جدا من تتوافر لديهم الأموال الكافية للقيام بمشروعات زراعية ، مهما يكن الربح الذى تدره تلك المشروعات إذا كان من شأنها إنفاق أموال طائلة والتأخر فى اجتناء الأرباح ، هذا إلى أنه ليس فى وسع الأوربيين أن يشتغلوا بمثل هذه الأعمال ، دون أن تكون هناك اتفاقات تحميهم ، وليست هذه الاتفاقات واردة فيما بينهم وبين الباب العالى من معاهدات فى الوقت الحاضر .

« فإذا أمكن تدبير وسائل تكفل صيانة رؤوس الأموال الأجنبية ، سواء ما استغل منها =

الوالى يحتكر شراءه ، وكانوا يبيعونه إياه بثمن بخس ، رغم كثرة تكاليفه ومتاعبه ، أما « الباشا »، فقد وجد فى القطن ضالته ، إذ أمكنه أن يبيع كميات متزايدة من هذا المحصول إلى أوربا ، فحصل بذلك على العملة الأجنبية التى ساهمت فى تمويل غزواته ومشروعاته الصناعية ، وبذلك استعاض الوالى بتصدير القطن عن تصدر القمح ، فإنه « نظراً لتقدم الزراعة فى أوربا ومنافسة حبوب البحر الأسود ، ورداءة أنواع القمح المصرى ، لم يجد فائدة من العودة بمصر إلى ما كانت عليه ، وآثر أن يزرع بها ما لا يناسبه مناخ أوربا[1] » . كما مكنه ذلك المحصول أيضاً من توفير المادة الخام لصناعة الغزل والنسيج التى عمل على إحيائها و إقامتها على قواعد فنية حديثة . وإذا كان الفلاحون قد قاوموا زراعة القطن أول الأمر ، فقد أقبلوا عليه بالعكس منذ أواخر حكم محمد على ، حين تركت لهم حرية بيع محصولاتهم بالثمن الذى يشاؤون ، وبذلك أخذ القطن يحتل مركز الصدارة فى حياة الفلاح المصرى ، الذى يعتمد عليه أساساً فى الحصول على فائض من المال يستثمره أو يسد به بعض حاجاته ، كما احتل القطن المصرى مركز الصدارة فى حياة البلاد كلها ، فأصبح محصولها الرئيسى ، والمؤثر الأول فى ميزان تجارتها وميزان مدفوعاتها ، وفى مختلف أوجه نشاطها الاقتصادى على وجه العموم ، كما أنه كان سبباً أساسياً فى ربط الاقتصاد المصرى بالخارج برباط وثيق ، مما يتناقض والحالة التى كانت قائمة قبلا . فقد كاد اقتصادنا خلال القرن

= فى الزراعة أو ما أقرض لزراع انتظارا للحصاد (كما هو الشأن فى صقلية وغيرها من البلاد) ، فليس من شك فى أن الباشا سيجد من مصلحته فى النهاية أن يتخلى عن نظام الاحتكار ، وأن يستبدل به ضريبة مئوية ثابتة تغنى عن جميع الضرائب الأخرى ، ومن الممكن أن تفرض هذه الضريبة فى موانئ الشحن ، دون التجاء إلى تلك الوسائل الإدارية المعقدة ، التى تكلف كثيرا من النفقات ولا يستغنى عنها فى تأييد النظام القائم » .

وبذلك ساهم الجميع فى إلصاق تهمة الجمود وقصر النظر بالفلاح ، لا لشىء إلا لتبرير رغبتهم جميعا فى استغلاله !

(١) يوالكمت ، المرجع السابق ، ص ٢٢١ .

الثامن عشر أن يكون اقتصادا مقفلا ، فكان بذلك ضعيف التأثر جداً بالتطورات الاقتصادية التى تقع فى الدول الأخرى ، حتى ما كان منها ضخم النتائج بالغ الأثر .

ولم يكن القطن وحده هو الذى لقى عناية الوالى ، بل إنه اهتم أيضا بالإكثار من محصولات هامة أخرى ، كقصب السكر والأرز والدخان والأفيون والبن ودود الحرير . كما استجلب بعض الفنيين من انجلترا ، وعهد إليهم بإجراء تجارب فى حدائقه الخاصة ، وكذلك فعل ابنه إبراهيم باشا ، بغرض إدخال بعض الزراعات لأول مرة فى مصر . ويذكر بعض الأجانب من معاصريه[١] أنه أرسل جماعة من البستانيين إلى جزائر الهند الشرقية وغيرها من الجهات ليجمعوا من فصائل النبات ما قد يلائم التربة المصرية . كما أنه استورد بعض فصائل الأبقار من السودان لتحسين نسلها فى مصر[٢] .

وقد اهتمت الحكومات التى أعقبت حكومة محمد على بأمور الزراعة ، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، وكان من أثر ذلك زيادة مساحة الأرض المزروعة ، مع استدامة ريها ، وتنويع الحاصلات الزراعية ، وزيادة غلاتها ، وتحسين صنفها ، والتقليل من تكاليفها .

فأما زيادة الرقعة المزروعة ، فقد تمت بوسيلتين مرتبطتين ، وهما تحسين وسائل الرى والصرف ، ثم استصلاح الأراضى البور والأراضى الضعيفة .

ففيما يخص وسائل الرى ، كثر حفر الترع والقنوات وتطهيرها ، وقدر مجموع أطوالها بـ ٢٢٤٥٧ كيلو مترا سنة ١٩٥٢ ، ثم ارتفع هذا الرقم إلى ٢٤٣١٨ كيلومترا سنة ١٩٥٧[٣] . ومن أهم الترع التى حفرت فى النصف الثانى من القرن الماضى ترعة

---

(١) تقرير بورنج ، المرجع السابق ، ص ٤٢٧ .

(٢) لورن LORIN ، المرجع السابق ، ص ١٥٦ .

(٣) مجموعة البيانات الإحصائية الأساسية ، المرجع السابق ، ص ٦٨ .

الإبراهيمية ، التى تمت فى سنة ١٨٧٣ لتروى ريا دائما مساحة قدرها ٢١٣٠٠٠ فدان من الأراضى التى كانت مملوكة للدائرة السنية فى مديريات أسيوط والمنيا وبنى سويف، وكذلك ترعة الإسماعيلية وترعة البحيرة إلخ .

كذلك فقد أمكن ، ابتداء من سنة ١٨٩١ ، استخدام القناطر الخيرية فى رفع منسوب المياه فى ترع الوجه البحرى ، بما مكّن من تعميم رى أراضيه ريا دائما ، دون حاجة إلى المجهود الشاق الذى كان يجبر الفلاحون على بذله لتطهير الترع من الطمى شتاء ، لرفع المياه منها إلى أراضيهم التى يزرعونها صيفا .

على أن مهمة هـذه القناطر كانت تقتصر على هذا الغرض أساسا ، فلم يكن من شأنها زيادة كمية المياه التى يستطيع الزراع استخدامها فى رى أراضيهم ، إذ كان لابد فى هذا الشأن من العمل على تخزين كميات من مياه النيـل لضمان التوسع فى رى الأراضى ريا دائما . وذلك ما تم عن طريق الخزانات التى بنيت على النيل ، وكان أولها خزان أسوان ، الذى بنى سنة ١٩٠٢ ، وتمت تعليته سنة ١٩١٢ ثم فى سنة ١٩٣٣ ، وأصبح بذلك قادرا على تخزين خمسة مليارات من الأمتار المـكعبة من المياه . كذلك فقد شيد خزان جبل الأولياء فى سنة١٩٣٧ ، وهو يحجز لمصر ٥ر٢ مليار مترمكعب ، كما تم فى سنة ١٩٥٤ إنشاء خزان أوين على بحيرة فيكتوريا .

وإلى جانب هـذه الخزانات بالمعنى الحقيق ، أقيمت على النيل قناطر عديدة ، كان الغرض منها توزيع المياه فى الترع المتفرعة من النهر ، وهى قناطر أسيوط (١٩٠٢) ، وزفتا (١٩٠٣) ، ونجع حمادى (١٩٣٠) ، وإسنا (١٩٠٨)[٢] ـ كما شيدت

(١) كما تم فى سنة ١٩٢٥ إنشاء خزان سنار على النيل الأزرق ، وذلك بغرض رى منطقة الجزيرة بالسودان ، وقد شاركت مصر فى نفقات تعلية الخزان المذكور .

(٢) شيدت هذه القناطر أساسا لضمان رى أراضى مديريةقنا رى حياض فى حالة الفيضانات المنخفضة ، أنظر نظام ومشروعات الرى فى مصر ، البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الثالث ، سنة ١٩٥٠ ، ص ١٧٦ ـ ١٨٧ . كما يلاحظ أنه شيدت قناطر عندإدفينا سنة ١٩٥٠، لـكى تقوم مقام السد المؤقت الذى كان يقام عند نهاية فرع رشيد=

فى سنة ١٩٣٩ القناطر الخيرية الجديدة كى تقوم مقام القناطر القديمة التى لم تعد تصلح لأغراض الرى الدائم المتزايدة فى الوجه البحرى .

لكن ترتب على تشييد هـذه القناطر ارتفاع منسوب المياه فى النيل والترع ، ثم ارتفاع مقابل لمنسوب المياه الباطنية فى الأراضى التى تروى ريا دائما . ويعد ذلك خطرا على الزراعة فى هـذه الأراضى ، إذ يترتب على تشبعها بهذه المياه قلة غلتها أو تلف محاصيلها ، لذلك كان من الواجب العمل على صرف هذه المياه الباطنية . وقد يكون هذا الصرف طبيعيا ، إذ يلاحظ مثلا أن انحدار أراضى الصعيد العالية يسهل ذلك ، لكنه يكون فى الغالب صرفا اصطناعيا ، وذلك برفع ميـاه الصرف رفعا آليا إلى مصارف تصب ، حسب الأحوال ، فى بحيرات شمال الدلتا أو فى البحر الأبيض المتوسط أو فى مجرى النيل أو الترع الرئيسية نفسها[١] .

وقد صاحب التوسع فى أعمـال الرى والصرف حركة استصلاح الأراضى البور والأراضى الضعيفة . وترجع بداية هذه الحركة إلى أوائل القرن الحالى ، وكان القائمون بها حسب الأحوال من الأفراد الأثرياء ، أو من الشركات العقارية ، وذلك بتشجيع من الحكومة وتعضيدها . وكان من أثر ذلك كله تزايد المساحة الكلية للأرض المزروعة ، وكذلك تزايد مساحة الأرض التى تروى ريا دائما ، مع انكماش مساحة أراضى الحياض[٢] ، وذلك على النحو المبين بالجدول التالى :

= فى الأوقات التى كانت فيها مياه النهر لا تزيد عن حاجة البلاد ، ثم يرفع عند مجىء الفيضان — كما تساعد هذه القناطر فى تحسين رى الجزء الشمالى من مديرية البحيرة ، وفى زيادة مساحة الأراضى التى تروى ريا دائما فيها .

(١) النشرة الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ — ١٨٣ . هـذا وقد ارتفع مجموع أطوال المصارف من ٣٦٩ كيلو مترا فى سنة ١٩٥٤ إلى ٤٦٥ كيلو مترا فى سـنة ١٩٥٧ . أنظر الإحصاء السنوى العام ١٩٥٧—١٩٥٨ ص ٢٠٤ .

(٢) وذلك مع ملاحظة أن الجزء الأكبر من أراضى الحياض يزرع رغم ذلك زراعة صيفية ، وذلك بالاستعانة بآلات الرى .

« بآلاف الأفدنة »**

السنة	الوجه البحرى		الوجه القبلى			المجموع		
	أراضى مزروعة بالرى الدائم	مساحة المزروعات	أراضى مزروعة رى دائم	أراضى مزروعة رى حياض	مساحة المزروعات	أراضى مزروعة رى دائم	أراضى مزروعة رى حياض	مساحة المزروعات
١٨٨٦	٢ر٧	٤ر٤	٠ر٢	٢ر٠	٢ر٣	٢ر٩	٢ر٠	٦ر٧
١٩١٩	٣	٤ر٦	١ر٠	١ر٢	٣ر١	٤	١ر٢	٧ر٧
١٩٣٥	٣ر٣	٤ر٨	١ر٢	١ر١	٣ر٢	٤ر٥	١ر١	٨ر١
١٩٤٧	٣ر٦	٠ر٠	١ر٤	٠ر٩	٠ر٠	٥	٠ر٩	٩ر٢

(**) التقدم وشروطه ، النشرة الاقتصادية ، البنك الأهلى المصرى ، المجلد التاسع ، العدد الثانى ، سنة ١٩٥٦ ، ص ١١١ ـ ١١٤

ولاشك أنه كان من أثر زيادة المساحة المزروعة على هذا النحو كبر الدخل القومى بالتبعية ، خاصة إذا تذكرنا ما قلناه حالا من أن طريقة الرى المستديم سمحت بالحصول على أكثر من غلة واحدة من نفس الأرض خلال العام الواحد ، وأن الزراعات الصيفية التى انتشرت بفضل هذه الطريقة شملت محاصيل هامة ، أخصها القطن[١] والأرز وقصب السكر، وكلها ذات إيراد نقدى وفير . كما أكد هذه الزيادة فى الدخل القومى ، فى الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية ، ما أخذ به الزراع من تطبيق بعض الأساليب الفنية الحديثة فى الاستغلال الزراعى .

وقد مكنت هذه الزيادة فى الدخل القومى إلى حد محسوس من مواجهة تكاثر عدد السكان فى مصر فى أواخر القرن الماضى وفى صدر القرن الحالى . لكن لاينفى ذلك أن معظم السكان كانوا حتى فى ذلك الحين يعيشون فى فقر مدقع. وقد تزايدت هذه الحالة سوءا بعد أن تباطأت[٢] الزيادة فى المساحة المزروعة بينما استمر تكاثر عدد السكان على حاله . لذلك يشارك كثيرون الاعتقاد بأن « المشكلة الرئيسية التى تواجه مصر سواء فى الزراعة أو فى غيرها من الميادين هى مشكلة المساحة الزراعية . ذلك أن عدد سكان

---

(١) والواقع فإن زراعة القطن والسكر كانت من أهم الأسباب التى دعت إلى تغيير وسائل الرى فى مصر ، فإن الرى عن طريق الساقية والشادوف لم يعد ملائما لهذا النوع من الزراعات . أنظر : دافيد . س . لانديس فى مؤلفه : Bankers and Pashas, 1955, pp 261-263

(٢) يذكر البعض أنه يمكن أن نحصر بعض معالم رئيسية فى تطور الزراعة فى مصر منذ أوائل القرن الحالى فيما يأتى: (١) تحقق نمو ملحوظ فى الزراعة فى صورة زيادة فى المساحة المزروعة والمساحة المحصولية فى الفترة الأولى من القرن الحالى حدثت أساسا نتيجة لزيادة الموارد المائية بإقامة خزان أسوان وتعليته الأولى والثانية وإقامة خزان جبل الأولياء علاوة على استنباط أصناف القطن الممتازة . (٢) بلغ نمو القطن ذروته فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية مباشرة . وقد كان ذلك نتيجة المجهودات الفنية الزراعية التى نشأ عنها وعى زراعى تقدمى وتطبيق للأساليب الفنية الحديثة . (٣) أما الزيادة فى الإنتاج الزراعى فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية فإنها تعتبر استعادة للمستوى الذى بلغناه فى السنوات التى سبقت الحرب العالمية الثانية . لجنة التخطيط القومى ، تقرير لجنة الزراعة والإصلاح الزراعى ، سنة ١٩٥٩ ، ص ٩ و ١٠ .

مصر يبلغ فى الوقت الحاضر نحو أربعة أفراد لكل فدان من الأراضى الزراعية فى المتوسط ، أى عشر المكتار ، وهى نسبة عالية ليس لها مثيل فى العالم فيما عدا اليابان وبعض البقاع القليلة فى وديان الأنهار الكبرى فى جنوب شرق آسيا[٤] .. » .

كما يضيف أصحاب هذا القول «أن اليابان انتهزت تلك الفرصة الفريدة التى سنحت لها منذ قرن مضى ، فاتجهت بكل قوتها نحو الصناعة ، وعرفت كيف تستفيد من موقعها الممتاز بالنسبة للأسواق الشرقية ، ورغم ذلك فإن اليابان تواجه مشكلة تدبير الغذاء لملايينها المتزايدة — ومن جهة أخرى ، فإنه إذا كانت الولايات المتحدة لا تواجه مثل هذه المشكلة ، كما لا ينتظر للبلاد الأوربية فى مجموعها أن تواجهها قبل مضى زمن طويل ، فليس الفضل فى ذلك لازدهار الصناعة فى تلك البلاد ، وإنما يرجع السبب الأصيل إلى أنها تملك المجال الكافى لتزويدها بالجانب الأكبر من حاجاتها الزراعية . كما يشيرون إلى أن مصر تضطر إلى استيراد بعض المواد الغذائية من أمريكا واستراليا وأوربا حتى تبعد شبح المجاعة عن سكانها ، على الرغم من أن متوسط إنتاج الفدان فى مصر يزيد عنه فى تلك البلاد ، أما ما تستورده أوربا من المواد الغذائية فيعتبر من مواد الترف ، وذلك لأن متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الغذائى المحلى فى أوربا يفوق كثيرا متوسط ما يستهلكه الفرد فى مصر[١] » .

ولا شك أنه يجب التسليم بأن زيادة المساحة المزروعة يعتبر من أهم المسائل التى يجب على مصر أن تواجهها فى الوقت الراهن ، وأنه يتوقف على حلها مستقبل البلاد الاقتصادى إلى حد كبير . ورغم ذلك فإننا ننكر هذا اليأس الذى يظهره أصحاب القول السابق من نشر الصناعة فى البلاد ، فالواقع أن زيادة المساحة المزروعة لا تطلب لذاتها .

---

(١) التقدم وشروطه ، النشرة الاقتصادية ، البنك الأهلى المصرى ، المجلد التاسع ، العدد الثانى ، سنة ١٩٥٦ ، ص ١١١ — ١١٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٢ .

بل على الأخص لما تؤدى إليه فى النهاية من زيادة فى الدخل القومى وإيجاد عمل للأيدى العاطلة. والدخل القومى يمكن زيادته عن طريق الزراعة أو عن طريق غيرها من فروع الإنتاج ومن أخصها الصناعة . ومن المسلم أن استيراد المواد الغذائية ليس عيبا فى ذاته ، وإنما العيب أن يكون الدخل القومى فى جملته قليلا ، أو أن يكون توزيعه سيئا ، بحيث يعيش الأفراد به عند حد الكفاف . ولا شك أن من الخطأ المقارنة ، كما يفعل أصحاب الرأى السابق، بين مصر من ناحية، وقارات بأكملها ، كأوروباواستراليا وأمريكا من ناحية أخرى. فالمقارنة إنما تصح بين قطر وقطر ، وإذا نحن اتخذنا من ذلك أساسا ، فإنا نجد كثيرا من البلاد التى تسلك فى عداد البلاد المتقدمة يقوم اقتصادها أساسا على الصناعة أو التجارة أو النقل أو السياحة ، أما الرقعة الزراعية فيها فضيقة ، وقد يكون من المتعذر توسيعها . وفى اعتقادنا أن من الخطأ علميا ، كما أن من الخطر عمليا ، نشر هذه الدعوة اليائسة من كل قطاع إلا قطاع الزراعة . بل حتى هـذا القطاع الأخير، فإنه لا يسلم أحيانا من الإشارة إلى عجز إمكانياته الحالية ، وقصور موارده المستقبلة ، مما يستوجب منطقيا أن يسلم المصريون أنفسهم إلى مصير بائس محتوم، وليس هذا بمستساغ ولا هو بمقبول .

ومهما يكن من أمر ، فمن المسلم وجوب توجيه العناية نحو زيادة الرقعة المزروعة، وذلك بالاهتمام بوسائل الرى والصرف واستصلاح الأراضى . وقد اتخذت الحكومة الحالية لذلك تدابير عاجلة وأخرى آجلة ، فطبقا لبيان وزير الأشغال أمام مجلس الأمة فى سنة ١٩٥٧ شرعت تلك الوزارة منذ عام ١٩٥٢/١٩٥٣ فى استصلاح ما يقرب من ٣٠٠ ألف فدان . وبدأت تنفيذ هذا البرنامج بإنشاء الترع والمصارف وإقامة بعض الطلمبات لاستخدام مياه الصرف فى أغراض الرى ، إلى جانب إنشاء محطات أخرى للصرف[٣] وبلغ ما أنفق على تلك المشروعات من أول عام ١٩٥٢ حتى آخر يونيه

---

(١) بيان وزير الأشغال أمام مجلس الأمة ، المرجع السابق ، ص ٤٦٤

سنة ١٩٥٧ حوالى ٠٠٠ر٠٠٠ر٦ جنيه ـ كما اتجهت تلك الوزارة إلى تعمير الواحات ، وعملت من جهة أخرى على تحسين طرق الرى والصرف فى كافة أنحاء الجمهورية، خاصة فى المناطق التى قلت غلتها وتدهور إنتاجها بسبب سوء الصرف أو صعوبة الرى ، بما يستتبعه ذلك من إنشاء جنابيات للترع الرئيسية ، وفروع جديدة لأغراض الرى والصرف فى المناطق المحرومة منها ، وتوصيل كافة الملكيات إلى المصارف العمومية، وتقوية محطات الرى والصرف القائمة ، وإنشاء محطات جديدة لهذا الغرض، وأخرى لتوليد القوى الكهربائية فى شمال الدلتا . ويقدر ما أنفق على هذه المشروعات خلال السنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٥٧ بـ ١٤ مليونا من الجنيهات . كما اهتمت تلك الوزارة باستيراد عدد كاف من الحفارات الميكانيكية لتطهير المصاريف وتعميقها ونزع الحشائش من قاعها . كما عنيت برفع منسوب التخزين فى خزان أسوان بصفة مؤقتة ، حتى يتم تنفيذ مشروعات جديدة للتخزين ، وتمكنت بذلك من زيادة محتويات الخزان بمقدار ١٠٠ مليون متر مكعب . كما شرعت فى سنة ١٩٥٦ فى تغيير بوابات قناطر إسنا، وتعديل قناطر زفتا وتقوية أساسها ودعائمها وتوسيع الطريق عليها ، وعملت على تقوية أقام الترع والرياحات الأساسية، منعا لارتفاع مناسيب المياه الجوفية وقلة خصوبة الأرض وغلتها بسبب ذلك .

كذلك اهتمت هيئات أخرى بإصلاح الأراضى فى مناطق معينة من القطر . فمنذ سنة ١٩٥٣ ، بدئ فى تنفيذ مشروع مديرية التحرير ، فى الصحراء بين القاهرة والإسكندرية . وفى سنة ١٩٥٤ عهد بالمشروع إلى مؤسسة عامة تتولى جميع الأعمال الخاصة بالتوسع الزراعى والصناعى والعمرانى فى المنطقة التى أريد إصلاحها ، والتى تقدر بخمسين ألف فدان . وقد ورد فى بيان للسيد وزير الإصلاح الزراعى[1] أن هذه

(١) بيان وزير الدولة للاصلاح الزراعى عن مديرية التحرير فى: بيانات الرئيس جمال عبد الناصر والوزراء فى مجلس الأمة سنة ١٩٥٧ ، المرجع السابق ، المجلد الأول ، ص ٤٠٣ ـ ٤١١ .

المؤسسة أتمت الأعمال الإنشائية من ترع رئيسية وفرعية وطرق رئيسية مرصوفة وإقامة محطات الرى وآبار جوفية للرى والصرف إلخ ، وذلك فى مساحة ٢٤٠٠٠ فدان، وأنه تم بالفعل زراعة ١٢٠٠٠ فدان منها، وهى تزرع فواكه ومحاصيل حقلية وخضرية وعلفية ، كما اقتنت المؤسسة عددا كبيرا من أحسن أنواع الحيوانات والدواجن . ويقيم ويعمل فى المديرية حوالى ٢٠ ألف نسمة ، يعيشون على أسس تعاونية ، وقد شيدت لهم أربع قرى ومركز صناعى بها حوالى ٢٥٠٠ مسكن عائلى مجهز بالأثاث ومزود بالكهرباء والمياه الصالحة للشرب والمجارى . كما أقيمت بالقرى والمركز المدارس والمساجد والمرافق العامة والأسواق التجارية والمستشفيات والعيادات والنوادى ، وأنشئت بالمديرية مصانع لتعبئة وحفظ الخضروات والفواكه وثلاجة بحيث يمكن تصدير الخضر والفاكهة الطازجة على نطاق واسع فى الأوقات المناسبة للتصدير[١] . كذلك أقيمت بها ورش ميكانيكية حديثة . كما يتم فى المديرية نفسها إنتاج جميع ما يلزمها من الأبواب والشبابيك والأثاث اللازم للمنازل ، وبوابات لفتحات الرى والمواسير وأعمدة الشبكة الكهربائية والطوب . وقد بلغت المصروفات خلال أربع سنوات (١٩٥٣ ـ ١٩٥٧) ١٠٫٣١٢٫٠٠٠ جنيه، منها[٢] أكثر من ٣ ½ مليون جنيه قيمة أصول ثابتة (الجرارات والآلات الميكانيكية والطلمبات وآلات الورش وغيرها) . كما بلغت تكاليف استصلاح وتصنيع وتعمير الفدان الواحد ٣٦٠ جنيها تقريبا . ويعزى ارتفاع هذه التكاليف إلى أن الأمر يتعلق بإحياء أرض موات ، كما أن المؤسسة تحملت بتكاليف تتحمل بها ميزانية الدولة عادة ،

---

(١) بدئ منذ عام ١٩٥٩ فى تشغيل محطة تعبئة الفواكه والخضر الطازجة، وأمكن تصدير بعض رسائل منها إلى الأسواق الأوربية ، بيان وزير الإصلاح الزراعى فى اجتماع المؤتمر العام للاتحاد القومى بالإقليم الجنوبى ، يونيو سنة ١٩٦٠ ، ص ٣٣ .

(٢) قدرت هذه النفقات فى سنة ١٩٦٠ بـ ١٩ مليونا من الجنيهات ، المرجع السابق ، ص ٣١ .

وهى الخاصة بتنفيـــذ عمليات الرى ومحطات الطلمبات وتوليد الـكهرباء والآبار الارتوازية ورصف الطرق والمدارس والمستشفيات الخ. كما ورد فى بيان آخر لوزير الإصلاح الزراعى ســنة ١٩٦٠ أنه فى نهاية السنة المالية ١٩٦٠ تـكون جملة المساحة التى استصلحت فى مديرية التحرير ٤١٠٠٠ فدان[١] .

وفى سنة ١٩٥٨ ألغيت المؤسسة المشار إليها ، وعهد بإدارة مديرية التحرير إلى هيئة استصلاح الأراضى الملحقة بوزارة الزراعة .

ويدافع عن هـــذا المشروع بأنه يعد تجربة جديدة سواء من الناحية الزراعية أوالعمرانية . فمن الناحية الأولى، يتضمن المشروع محاولة لزراعة الأراضى الصحراوية، بما يستدعيه ذلك من حل لمشاكل كثيرة خاصة بالرى والصرف والتربة . . إلخ ، وتلك أمور يجب التمرس بها استعدادا للقيام بالمشروع الـكبير الخاص بالسد العالى ، على نحو ماسنشير حالا . وأما من الناحية العمرانية، فقد تضمن المشروع محاولة لإقامة مجتمع ريفى على أسس جديدة من التنظيم والتعليم والتعاون ، وهو مجتمع يقوم اقتصاده على الزراعة والصناعة فى آن واحد .

والواقع فإن الحـكم على مشروع مديرية التحرير ، من الناحية الاقتصادية ، يجب أن يتم على أساس المقارنة بينه وبين المشروعات الزراعية البديلة عنه ، على أن نأخذ بعين الاعتبار كمية المياه اللازمة لتنفيذ كل من هذه المشروعات ، والآثار التى تترتب على تخصيص هذه الـكمية لها بالنسبة للأراضى الأخرى التى يجب ريها هى أيضا . كما يجب فى الحـكم على المشروع المذكور الموازنة بين إيراداته ومصروفاته بافتراض تمامه ، أى بافتراض استصلاح جميع الأراضى التى قام المشروع بزراعتها ، فقد ذكرنا حالا أن من أصوله الثابتة ، كالجرارات والمحطات الـكهربائية وسواها ، ما يسمح

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣١ .

بخفض نفقتها فى المتوسط إلى حد ما . كذلك يجب أيضا بحث ما إذا كان من المستطاع الوصول إلى نفس النتائج التى حققها المشروع مع ضغط فى نفقاته أو تقليل أوجه الاستغلالات القائمة فيه . ومهما يكن من أمر النتائج التى انتهى إليها مشروع مديرية التحرير ، فلابد من الإفادة من هـــذه التجربة عند التوسع فى استصلاح الأراضى إثر تنفيذ مشروع السد العالى ، على نحو ما سنشير إليه بعد قليل . كما يجب الاعتراف بأن المشروع تضمن محاولة جريئة لخلق مجتمع جديد ، وهو أمر يجب أن نضعه موضع الاعتبار ، خاصة فى بلد كمصر ، بقيت فيها الأوضاع الاجتماعية فى الريف جامدة لا تتحرك إلا ببطء شديد . وليس من المستطاع أن يتغير وجه الأمر فى مصر إلا إذا تغيرت القرية أولا ، فهى نواة الحياة فى البلاد ، وإذا كان هذا التغير ، على ضرورته ، صعبا فى القرية القديمة ، فإن من الواجب ، عنـد بناء القرية الجديدة فى مناطق الاستصلاح ، أن يتم ذلك على أسس صالحة ، فلا تـكون هذه القرية مجرد استمرار لتلك ، بل تـكون القرية الجديدة بالعكس ، مركز إشعاع ، ومبعث حركة تهدف إلى حياة أفضل[1] . على أن من الواجب أن يتم هدا الأمر مع مراعاة للظروف القائمة

(١) وقد عقدت الـكاتبة الإنجليزية دورين فارنر مقارنة فى هـذا الخصوص بين مشروع مديرية التحرير فى مصر والمشروعات الزراعية التى كانت تقابله فى العراق ، فى عهد الملـكية السابق. وفى رأيها أن المشروع المصرى يضع القيم البشرية فى المقام الأول ، أما المشروعات العراقيـة ، فلم يكن فيها ما يدل على أن الموارد تستخدم فيما ينفع الناس ، وإذا كان المشروع المصرى يبدو طموحا ، كما تبدل نفقاته باسطة ، فربما كانت تلك هى الوسيلة الوحيدة، فى نظر الـكاتبة المذكورة، لعمل شىء فى بلد قديم جدا كمصر .

" The contrast with Iraq is complete, there money for the dams is available and to spare. and foreign firms are doing the work which will bring the new water-supplies forward. But unless things change the water and land will be used to grow poor barley crops with half starved labour, there is no prospects that the resources will be used to serve the people. Egypt, on the other hand, has set its human values first. and gets the men and women and the land ready for the water: while raising funds and the whirlwind by playing great power politics. If the pitch seems rather too high, and the expenditure rather too lavish, that is probably the only way in which anything can be achived in this very old country",

Doreen Warriner. Land reform op cit. p. 54.

فى كل مرحلة من مراحل التطور ، والتزام الحرص الشديد فى الإنفاق ، والاعتدال والتدرج فيه .

وإلى جانب مشروع مديرية التحرير ، قامت بعض مشروعات أخرى مماثلة ، من أخصها تلك التى عهد بها إلى « الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف » ، والتى مولتها الحكومتان المصرية والأمريكية معا . وقد هدفت هذه الهيئة إلى استصلاح نحو ٢٨٠٠٠ فدان[١] فى منطقة أبيس البحيرة بالقرب من الإسكندرية . واحتاج ذلك إلى مجهود كبير ، بسبب أن المنطقة المذكورة تعتبر أصلا من بحيرة مريوط ، حيث تكثر الأملاح ، مما استلزم تركيب شبكة كبيرة للرى والصرف بها . وقد قامت الهيئة المذكورة ببناء قريتين فى المنطقة ، اشتملتا على مساكن للملاك الجدد ، وأخرى للموظفين والكتبة والعمال المهرة وأصحاب المهن والمشتغلين بالخدمات العامة والموظفين الفنيين ، كما اشتملتا على جامع ومدرسة ومركز اجتماعى وبعض المرافق العامة الأخرى ، وقد عممت مياه الشرب النقية فى جميع مبانى القرية ، وأضيئت طرقها ومرافقها العامة بإقامة محطة كهربائية بالمنطقة ، وتم وصلهما بالإسكندرية ، تسهيلا لتصريف منتجاتهما . كذلك فقد بدأ إنشاء قريتين جديدتين فى نفس المنطقة من ألف بيت يتم إنجازها فى عام ١٩٦١[٢] .

وكما عملت الهيئة المذكورة فى منطقة أبيس على هذا النحو ، كذلك فإنها عملت فى منطقتى قوته (٦٠٠٠ فدان)، وكوم أوشيم (٣٥٠٠٠ فدان) بالفيوم . وقدر أن تتم فى سنة ١٩٦٠ زراعة ٤٠٠٠ فدان جديدة فى « قوته » . كما بدئ فى بناء القرية الأولى بها ، وتتكون من ٥٥٠ منزلا .

---

(١) وحتى سنة ١٩٦٠ أنجز إصلاح ٢٠ ألف فدان منها تقريبا ، زرع منها ١٤ ألف فدان. كلمة وزير الإصلاح الزراعى فى مؤتمر الاتحاد القومى سنة ١٩٦٠ ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(٢) تقرير المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، المرجع السابق ، ص ٧٥ ـ ٧٦ . وكلمة وزير الإصلاح الزراعى فى مؤتمر الاتحاد القومى سنة ١٩٦٠ ، المرجع السابق ، ص ٣٣

كذلك عنى مجلس الإنتاج القومى باستغلال وادى النطرون ، عن طريق إقامة بعض المصانع فيه ، كصناعة السجاد والكليم وصناعات الأحذية والحصر وغيرها . كما عنى بالتوسع فى استصلاح أراضى الوادى واستغلالها فى الزراعة كلما أمكن توفير المياه الجوفية الصالحة للرى . كذلك تبذل العناية هناك لتربية أنواع ممتازة من الماشية والأغنام والدواجن .

هذا، وقد سار العمل مؤخرا على أن يعهد إلى الشركات الزراعية باستصلاح الأراضى، ويقتصر عمل الهيئات الحكومية على تخطيط مناطق الاستصلاح وترتيب أولويتها وتسلم الأراضى المستصلحة من الشركات واستزراعها وتوزيعها على صغار الزراع وتكوين الجمعيات التعاونية التى تنظم حياة المجتمع الجديد[١] .

وهذه المشروعات وأمثالها لابد أن تبقى ، رغم نفعها[٢] ، محدودة النطاق ، كبيرة التكاليف نسبيا ، وهو ما يرجع على الأخص إلى قلة كمية المياه التى يمكن التصرف فيها بحرية لرى مساحات جديدة من الأرض . ولا شك أن الطريقة الجديدة فى رى الأراضى الصحراوية ، برشها رشا بسيطا تؤدى ، حالة نجاحها ، إلى توفير كميات لا بأس بها من المياه ، كما أن من الواجب إعادة النظر فى كيفية استخدامنا لمياه الرى على وجه العموم ، حتى يمتنع التبذير فيها إطلاقا ، وتجب العناية أيضا على وجه الخصوص بدراسة المياه الجوفية ، وتحديد أفضل الوسائل إلى استغلالها وتصنيف

---

(١) وبناء على ذلك وزعت الأراضى البور على الشركات المحلية ، فخص شركة كوم أمبو ٣٥٫٥٠٠ فدان ، والشركة العقارية ٥٠٫٠٠٠ فدان ، وشركة المؤسسة الاقتصادية لاستصلاح الأراضى ١١٨٫٠٠٠ فدان إلخ . كما عهد إلى الشركة الإيطالية « إيتال كونسلت » باستصلاح ١٥٠٫٠٠٠ فدان . كلمة وزير الإصلاح الزراعى ، المرجع السابق ، ص ٢٩ — ٣٠ .

(٢) يقدر المرجع السابق عدد الذين يعملون فى استصلاح الأراضى خلال الأعوام الأربعة القادمة ، تنفيذاً للبرنامج العاجل، بحوالى ٦٠٠ ألف نسمة ، وعدد الذين يعيشون من استثمار هذه الأرض بـ ٦٠٠ ألف أيضا (ص ٢٤) .

التربة الزراعية حسب معدنها وطبيعة تكوينها والأملاح الموجودة ودرجة خصوبتها ، لكن تبقى رغم ذلك حقيقة كبيرة ، هى أن التوسع الكبير فى مساحة الأرض المزروعة فى الوقت الراهن يستلزم حجز كميات كبيرة من مياه النيل .

وقد كان ذلك بداية التفكير فى مشروع السد العالى . والفكرة فى هذا السد تختلف ، كما هو معلوم ، عنها فى الخزانات المقامة حاليا على النيل ، ومنها خزان أسوان ، فهى تقوم جميعها على أساس التخزين السنوى ، أى حجز بعض مياه النهر وقت الفيضان لاستخدامها أثناء « الفترة الحرجة » (من فبراير إلى يوليه من كل عام) ، وهو ما يعتبر بمثابة « حساب فى البنك يصفى عند آخر كل عام »[1] . والواقع فإن هذه الخزانات لا تمكّن إلا من الانتفاع بنسبة بسيطة من مياه النيل ، أما الباقى، فيذهب إلى البحر ، لأن محاولة حجزه وراء الخزانات الحالية تهدد برسوب الطمى فيها ، فتقل سعتها تدريجيا ، وقد تنعدم جدواها بسبب ذلك . كما أن هذه الخزانات لا تمكّن من الإفادة من إيراد النهر الكبير فى بعض السنين ، لتغطية العجز فى إيراده فى سنين أخرى ، مما يحول دون تحقيق توسع زراعى كبير ، حيث يتطلب هذا التوسع إمكان الحصول سنويا وبصفة منتظمة على كمية معينة من المياه ، ولا يكون ذلك مستطاعا إلا بتخزين مياه النهر تخزينا مستمرا، بحيث يحتفظ بالفائض فى تلك المياه، كى يستخدم فى السنين التى ينخفض فيها إيراد النهر ، فيوزع هذا الإيراد توزيعا حسنا على مر السنين ، ويمكن بذلك زيادة الرقعة المزروعة دون تخوف من عدم إمكان توفير المياه للزرع ، عند وقوع فيضانات منخفضة[2] .

---

(١) تقرير المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ — ١٧٣ .

(٢) كان قد وضع برنامج فى سنة ١٩٤٩ لمشروعات ضبط النيل ، يتضمن إقامة خزانات على البحيرات الاستوائية ، ثم خزان جنوبى حلفا عند مروى ، لكن هذه المشروعات كانت تقتصر على تخزين مياه لا تتجاوز فى المتوسط ١٤ ٪ من إيراد النهر ، فلم تكن تحقق الإفادة من مياه الفيضان .

وهذا التخزين المستمر لمياه النهر هو الذى وضع مشروع السد العالى على أساسه، وذلك بحيث يضمن سعة مقدارها ١٣٠ مليارا من الأمتار المكعبة[١] ، بينما تبلغ سعة خزان أسوان حاليا حوالى ٥ مليارات .

وتتلخص أهم الآثار الإنتاجية التى ينتظر تحققها بفضل هذا المشروع فى إمكان توسيع الرقعة الزراعية بحوالى مليونى فدان (بما فى ذلك تحويل ٧٠٠ ألف فدان فى الوجه القبلى من رى الحياض إلى الرى المستديم)[٢] ، مع ضمان زراعة ٥٠٠ ألف فدان أرز سنويا مهما كان إيراد النهر . بل إنه يضمن على وجه العموم الزراعة حتى فى أقل السنين إيرادا. كل ذلك مع الوقاية من أخطار الفيضانات ، وانخفاض مستوى المياه الجوفية بالوادى ، وإمكان صرف أراضى الوجه القبلى بالراحة دون حاجة إلى محطات صرف ، مما يوفر فى النفقات[٣]. وبذلك يحل السد العالى ، بدرجة محسوسة ، ولمدة طويلة نسبيا ، مشكلة من أهم مشاكل مصر، وهى ضيق الرقعة الزراعية بها[٤].

---

(١) يخصص منها ٣٠ مليارا من الأمتار المكعبة لمقابلة رسوب الطمى ، و٣٦ مليارا أخرى لوقاية البلاد من خطر الفيضانات — إذ تستخدم حاليا لهذا الغرض مناطق الحياض التى تطلق فيها مياه الفيضان فلا تتعرض البلاد للخطر ، ومن المنتظر أن تتحول هذه المناطق إلى رى دائم بعد تنفيذ المشروع .

(٢) قدرت مساحة الأراضى التى تروى بالحياض فى سنة ١٩٥٨ بـ ٩١٣ر٣٨٤ فدانا ، الإحصاء السنوى العام ، ١٩٥٧ — ١٩٥٨ ، ص ٢٠٠ — ٢٠١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٦٧ — ١٧٠ .

(٤) وتوضح بعض المصادر هذه الظاهرة بقولها إنه « لم تساير زيادة مساحة الرقعة المزروعة زيادة السكان . وفى سنة ١٩٦٠ أصبح نصيب الفرد من المساحة المحصولية ٣٥ر٠ فدان، مقابل ٤٨ر٠ فدان فى سنة ١٩٤٧ ، ٦١ر٠ فدان فى سنة ١٩٢٧ . وقد ساعدت الهجرة من الريف إلى المحافظات على تخفيض أثر الزيادة الطبيعية فى سكان الريف ، إذ أصبح سكان الحضر يمثلون ٣٧ ٪ من إجمال السكان فى سنة ١٩٦٠، مقابل ٢٣ ٪ فى سنة ١٩٢٧ . وأصبح نصيب الفرد من سكان الريف من المساحة المحصولية ٦ر٠ فدان فى ١٩٦٠، مقابل ٧ر٠ فدان فى ١٩٤٧، و ٨ر٠ فى ١٩٢٧ . بنك الإسكندرية — التقرير التجارى الشهرى، نوفمبر سنة ١٩٦٠ ، ص ٤ .

على أن مزايا السد العالى لا تقتصر على الناحية الزراعية ، بل يعد هذا المشروع أيضا لخدمة الصناعة خدمة كبيرة ، إذ أنه يشتمل على توليد قوة كهربائية تصل فى مرحلتها النهائية إلى نحو عشرة مليارات كيلوات ساعة ، مما يمكّن من تخفيض سعر الكهرباء فى منطقة السد إلى حوالى ٥ر٠ مليم للكيلوات ساعة ، فإذا نقل جزء منها إلى القاهرة ، أصبح سعر الكيلوات ملليمين ، وهـذا السعر أقل بكثير من الأسعار السائدة حاليا . وستستخدم مصر هذه الطاقة الكهربائية الهائلة فى التوسع فى بعض الصناعات القائمة ، وأخصها صناعة السماد ، أو فى إقامة صناعات جديدة . كما سيؤدى السد العالى إلى تحسين اقتصاديات كهربة خزان أسوان، عن طريق التحكم فى موازنات المياه بين السدين ، كذلك فإنه يؤدى إلى تحسين الملاحة لمجرى النيل على مدار السنة ، وضمان وجود فرق توازن على القناطر الموجودة على النيل ، مما يسمح بتوليد الكهرباء منها هى الأخرى .

وتقدر جملة تكاليف السد العالى والمحطة الكهربائية مع خطوط نقل الكهرباء إلى القاهرة حوالى ٢٠٢ مليون جنيه ، كما تبلغ تكاليف المشروعات المترتبة على إنشاء السد حوالى ٢٠٢ مليون جنيه .

وقد تطلب تنفيذ هـذا المشروع اتفاقا بين الحكومتين المصرية والسودانية على توزيع ميـاه النهر وتعويض الأهالى السودانيين الذين ستغمر مياه السد أرضهم . وتم هذا الاتفاق سنة ١٩٥٩ كما هو معلوم .

وأخيراً ، تجب الإشارة إلى مشروع الوادى الجديد ، وهو الخاص بتحديد إمكانيات زراعة بعض أراضى الصحراء الغربية ، بما يستلزمه ذلك من حصر الأراضى القابلة للإصلاح ، وتحديد المخزون من الميـاه الجوفية اللازمة لديها . وبيان نفقات الإصلاح والرى والإسكان وتحديد نوع وقيمة الحاصلات وتكاليف الحاصلات التى تستطيع تلك الأرض إنتاجها .

ويقدر البعض مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فى هـذا المشروع بما يزيد على ثلاثة ملايين من الأفدنة . وهـذا التقدير أولى ، إذ لا يزال المشروع فى حاجة إلى أبحاث تفصيلية كثيرة ، وإذا كان من الواجب ألا نبالغ فى التفاؤل بشأنه ، فإن من الواجب أيضا ألا نتشاءم ، إذ تقضى مصلحتنا بالإقدام على تنفيذ هـذا المشروع أو سواه ، بعـد تبين مدى صلاحيته ونفعه . وذلك على أساس ما يتم فى شأنه من دراسات علمية دقيقة .

* * *

هـذا عن الرقعة المزروعة ، أما عن تنويع الحاصلات وتجويد صنفها وزيادة غلتها ، فقد كان مجهود مصر فى هذا الصدد متجددا طوال المدة موضوع البحث .

فإذا بدأنا بأنواع الحاصلات ، فإنا نجد أن هذه المدة تتميز أساسا بتوكيد مركز القطن واحتلاله مكان الصدارة بين حاصلاتنا جميعها ، وذلك منذ عهد محمد على . كما تتميز الفترة منذ أواخر القرن الماضى حتى الآن بتزايد أهمية الأرز[1] .

وعلى أية حال ، فقد استقر توزيع الأرض بين الحاصلات الزراعيـة على أسس معينة ، من أخصها تلك القواعد المستمدة من الدورة الزراعية ، وإن كان هذا التوزيع يختلف إلى حد ما من وقت إلى آخر ، بحسب تفضيل الزارعين أحيانا بعض المحاصيل على البعض الآخر ، أو بحسب ما تعمل له السلطات العامة حسب الظروف من تشجيع زراعة بعض المحصولات أو التقليل من زراعة غيرها . ويلخص بعض الكتاب هذا الأمر فى قولهم « لقد استقرت أوضاع الزراعة فى مصر إلى حد كبير حتى أصبحنا نعتبر هذه الأوضاع قضية مسلما بها . فثلث الأرض للقطن وثلثها للقمح وثلثها للبرسيم

---

(١) وإن احتل الأرز ، من حيث الصادرات ، المحل الثانى بعد القطن حتى فى عهد محمد على. أنظر ، بوالكمت ، المرجع السابق ، ص ٢٣٣ .

والبقوليات الأخرى . ويتلو القمح أرز والبرسيم ذرة . ويحل القصب فى الوجه القبلى محل القطن مع تغيير يسير فى الدورة . ولقد استقر هـذا الوضع بعد شد وجذب بين الفلاح الذى يريد زيادة مساحة القطن لأنه مصدر إيراده النقدى وبين الحكومة التى تريد إنقاص هذه المساحة مدفوعة مرة برغبتها فى تقليل محصول القطن وبالتالى معالجة مشاكل تصريفه ، ومرة أخرى بالرغبة فى زيادة مساحة القمح ضمانا لإمداد السكان بحاجتهم من الحبوب ، وبين هذه وتلك استقرت الدورة أخيرا على هـذا النظام وإن اختلف فى بعض الجهات قليلا »[1] .

والواقع فإنه إذا كان معظم المحاصيل المصرية الراهنة قد عرف فى بلادنا من قديم الزمن ، فإن ذلك لا ينفى أن منها ما تزايدت أهميته بدرجة كبيرة فى الأوقات الحديثة ، وذلك سواء نظرنا إلى مساحة تلك الحاصلات ، أو إلى غلتها ، أو إلى نصيبها

---

(١) الإنتاج الزراعى بين الزيادة والنقص ، للدكتور عبد المنعم بلبع المدرس بكلية الزراعة فى جامعة القاهرة ـ الصحيفة الزراعية ، ١٩٥٨ ، ص ١ .

وانظر أثر تطور زراعة القطن فى اقتصاديات مصر : تقرير الأمم المتحدة عن الشرق الأوسط سنة ٥٦ ـ ٥٧ .

هـذا ويذكر بعض معاصرى محمد على أن تطبيق نظام الدورة الزراعية تطبيقا معقولا غير معروف فى مصر قط (تقرير دهاميل ، المرجع السابق ، ص٥١٤) . لكن يلاحظ أن موضوع تنظيم الدورة الزراعية هـذا لقى عناية حتى فى ذلك العهد ، فقد ذكر بوالكمت قول الوالى له « علمت فى إحدى رحلاتى الأخيرة أن الأرض تضعف ويقل محصولها ، إذا أنتجت صنفا واحدا بعينه سنوات متتالية ، فكان من أثر ذلك أن قررت تغيير نظام الزراعة ، وبدأت بمديرية الغربية ، وفيها من الأراضى المزروعة ٦٠٠ر٠٠٠ فدان ، أى ربع وادى النيل ، وقسمت هذه المساحة (أى الستمائة ألف فدان) ثلاثة أقسام ، وأمرت بأن يزرع القسم الأول حنطة ، والثانى ذرة ، والثالث برسيما أو خضراوات ، ثم عمدت إلى الأرض التى أنتجت الحنطة ، فزرعت بها ذرة فى العام التالى ، وستزرع برسيما أو خضراوات فى العام الثالث ، حتى إذا جاء العام الرابع ، بدأت الدورة الزراعية من جديد » . المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .

(٢) كما أن من المحاصيل القديمة ما اختفى الآن ، ونخص منها بالذكر الدخان والأفيون .

فى الدخل القومى . وقد كان لذلك أثره فى اقتصادنا الزراعى خاصة ، وفى اقتصادنا القومى على وجه العموم .

ويبين الجدول الآتى ما وقع من تطور فى المساحة المزروعة وفى الغلة ، وذلك بالنسبة لبعض محاصيلنا الهامة خلال المدة منذ أواخر القرن الماضى حتى الآن :

تطور الناتج من القطن والأرز والقمح من سنة ١٨٨٠ حتى سنة ١٩٥٧[1]

السنة[1]	قطن		أرز		قمح	
	بآلاف الأفدنة	بآلاف القناطير	بآلاف الأفدنة	بآلاف الضرائب	بآلاف الأفدنة	بآلاف الأرادب
١٨٨٠	٠٫٩٠١	٢٫٧٩٢	× ٠٠٠	× ٠٠٠	× ٠٫٠٠٠	× ٠٫٠٠٠
١٨٩٤	١٫٠٢٤	٤٫٦١٩	١٨١	× ٠٠٠	١٫٢٩٦	× ٠٫٠٠٠
١٩٠٢	١٫٢٧٦	٥٫٨٣٩	١٦١	× ٠٠٠	١٫٣٠٣	× ٠٫٠٠٠
١٩١٠	١٫٨٤٣	٧٫٥٠٥	٢٨٧	٥١٢	١٫٢٥٢	٥٫٩١٠
١٩٢٠	١٫٨٢٨	٦٫٠٣٦	١٥٩	٢٢٠	١٫١٤٧	٥٫٥٧٣
١٩٣٠	٢٠٨٢	٨٫٢٧٦	٣٤٦	٤٨٢	١٫٤٦٥	٧٫٢١٣
١٩٤٠	١٫٦٨٥	٩٫١٧٠	٥٠٩	٧٠٦	١٫٥٠٦	٩٫٠٧١
١٩٤٩	١٫٦٨٩	٨٫٦٩٨	٧٠٣	١٫٢٦٠	١٫٤١٧	٧٫٧٨٨
١٩٥٦	١٫٦٥	٧٫٢٣	٦٩٠	١٫٦٧	١٫٥٧	١٠٫٣٢
١٩٥٧	١٫٨٢	٩٫٠٢	٧٣٠	١٫٧٢	١٫٥١	٩٫٨٧

ويدل هذا الجدول على أنه خلال المدة من ١٨٨٠ إلى سنة ١٩٥٧ زادت المساحة المزروعة قطنا إلى حوالى المثلين ، كما ارتفع محصول القطن إلى حوالى أربعة الأمثال .

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى ، المجلد الثالث ، العدد الثالث ، سنة ١٩٥٠ ، ص ١٨٠ . وتدل علامة × فى هذا الجدول على أن الإحصاءات المطلوبة غير متوافرة . والمجلد الحادى عشر ـ العدد الأول ـ ١٩٥٨ . القسم الإحصائى .

كذلك زادت المساحة المزروعة أرزا . بحيث وصلت نسبة الزيادة فى بعض السنين إلى حوالى أربعة أمثاله فى سنة ١٨٩٤ ، كما ارتفع محصوله فى سنة ١٩٤٩ إلى ما يقرب من مرتين ونصف محصوله سنة ١٩١٠ . أما القمح فلم تزد مساحته إلا بنسبة ضئيلة طوال تلك المدة ، بينما زاد محصوله خلال نفس المدة بنسبة محسوسة ، وإن لم يبلغ فى ذلك نسبة الزيادة فى كل من القطن والأرز .

كذلك يبين الجدول الآتى تطور توزيع المساحة المزروعة بين مختلف المحاصيل، محسوبا على أساس النسبة المئوية التى يشغلها كل محصول منها فى المساحة المذكورة :

تطور توزيع المساحة المزروعة بين المحاصيل المختلفة

المحصول	١٨٩٤	١٩١٣	١٩٣٦	١٩٤٣	١٩٤٧	١٩٥٠	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٨	١٩٥٩ (١)
القطن	١٥ر٢	٢٢ر٤	٢١ر٢	٧ر٨	١٣ر٧	٢١ر٤	١٨	١٧ر٤		
القمح	٢٠ر٤	١٦ر٩	١٧ر٤	٢١ر٠	١٧ر٨	١٤ر٩	١٥	١٤ر٥		
الأذرة	٢٣ر٢	٢٤ر٠	٢٢ر٩	٢٩ر٣	٢٣ر٤	١٩ر٨	٢٢ر٤	٢٣		
البرسيم	١٨ر٨	٢١ر٦	١٨ر٦	١٨ر١	٢١ر٧	٢٣ر٧	٢٣ر٢	٢٣ر٦		
الفول	١٠ر٨	٦ر٢	٤ر٩	٤ر٢	٤ر٢	٣ر٩	٣ر٥	٣ر٤		
الشعير	٧ر٢	٤ر٨	٣ر٤	٤ر٦	٢ر٦	١ر٣	١ر٣	١ر٤		
الأرز	٢ر٨	٣ر١	٥ر٨	٧ر٠	٨ر٥	٧ر٦	٦	٧ر٢		
قصب السكر	١ر٢	٠ر٦	٠ر٨	١ر٠	١ر٠	٠ر٩	١ر٥	١ر١		
محاصيل أخرى	١ر٤	١ر٤	٠ر٥	٧ر٠	٧ر١	٦ر٥	٩ر٥	٨ر٤		
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		

(١) تفضل بإمدادى بالرقمين الأخيرين الدكتور بهجت الطويل مدير عام مصلحة الإحصاء والتعداد .

على أن التطور لم يقتصر على المحاصيل الرئيسية ، بل شمل أيضا زراعات أخرى[١] ، من أهمها الفواكه والخضر ، التى يلحظ اطراد التوسع فيها ، خاصة فى السنين الأخيرة ، وذلك تقليلا للمستورد من هـذه المنتجات وسدا لحاجة السكان المتزايدة إليها ، سواء بسبب تـكاثر عددهم ، أو بسبب ارتفاع مستوى المعيشة على الأقل عند بعض الفئات من الأمة . بل إن من هذه المحصولات ما يصدر إلى الخارج . وتقدر الزيادة فى مساحة الأرض المزروعة خضرا سـنة ١٩٥٦ عنها فى سنة ١٩٥٢ بـ ١٠٣٫٠٠٠ فدان ، والمحاصيل البقولية ١٢٫٠٠٠ فدان . كذلك وضعت برامج تهدف إلى توسع أكبر فى مساحة هـذه المزروعات ، كما تبذل بعض الجهود للتوسع فى زراعة محصول التيل وزيادة عدد الأشجار الخشبية ، والإكثار من نباتات وأزهار الزينة ، والنباتات الطبية والعطرية والاقتصادية . كما يجرى بحث استغلال الأراضى البور والأراضى الرملية فى زراعة البطاطا ، بحيث يكون هذا المشروع رهن التنفيذ فى الأوقات التى قد يصعب فيها لسبب ما استيراد القمح . كذلك جرى التفـكير ، فى بعض السنين الأخيرة ، فى زراعة البنجر فى منطقة ترعة النوبارية ، والعودة إلى إباحة زراعة الدخان ، على أن يكون ذلك فى مناطق محددة ـ لـكن يقال أن زراعة أىٍّ من هذين المحصولين لا تلقى ترحيبا جديا فى الوقت الراهن على الأقل ، وربما رجع ذلك إلى بعض أسباب اقتصادية ومالية لا مجال هنا لذكرها . وأخيراً فمن الـكتاب من يجيز التوسع فى زراعات معينة ، أخصها الـكتان والقصب والفول السودانى ، تأسيسا على أن هذه الحاصلات تستوعب أيدى عاملة كثيرة ، وهو ما نحتاجه فى القطر المصرى ، بسبب وفرة العمال خاصة فى قطاع الريف ، ولأنها حاصلات قابلة[٢] للتصنيع ، فهى بذلك

---

(١) ترى دورين فارنر أن نجاح المصريين يتوقف على ما إذا كانوا يستطيعون أن يحققوا فى شأن هذه المحاصيل ما حققوه فى شأن القطن خلال نصف القرن الأخير ، دورين فارنر ، المرجع السابق ، ص ٥٣ .

(٢) عبد المنعم بلبع ، المرجع السابق ، ص ٣ .

أفضل من كثير من المحاصيل الأخرى التى تستهلك طازجة أو بعد إعداد بسيط . ويشير كتاب آخرون[1] إلى أن « هيكل الإنتاج الزراعى ، أى أنواع المنتجات الزراعية ، لم يتغير كثيرا خلال الخمسين سنة الأخيرة ، وذلك هو العلة الرئيسية لبطء نمونا الاقتصادى » . على أن وجه التساؤل هو : كيف نغير أنواع إنتاجنا الزراعى تغييرا أساسيا ، وعلى نحو يكون هذا الإنتاج أكثر كفاية منه الآن .

هذا عن إدخال حاصلات جديدة ، أما عن ترتيب الحاصلات الحالية ، فمن المسلم أنه سيبقى كما هو أو يكاد مدة طويلة من الزمان ، فهو لن يتغير بشكل محسوس فى الزمن القريب . ولا يمنع ذلك من القول أن الرأى يتجه نحو التقليل نسبيا من أهمية القطن. وذلك تخفيفا من الاعتماد على هذا المحصول بالدرجة الملحوظة حاليا .

هذا من حيث التجديد فى نوع الحاصلات الزراعية ، لكن ثمة تجديدا آخر من حيث أساليب المحافظة على نقاوة المحاصيل ورفع رتبتها وتحسين خواصها الغذائية أو الصناعية ، وكذلك من حيث زيادة غلتها والمحافظة عليها من الضياع والتلف . ففى كل هذه الأمور تبذل منذ زمن طويل جهود كثيرة مثمرة ، قائمة على أساس من العلم والفن والمال . وقد قامت بهذه الجهود جهات حكومية وأهلية مختلفة ، من أخصها وزارة الزراعة والهيئة الزراعية المصرية وكليات الزراعة ، وفى ذلك وجه فرق ضخم بين الزراعة فى مصر الحديثة وبينها فى مصر حتى أوائل القرن التاسع عشر، حين كانت الزراعة تجرى على سنن قديمة متوارثة ، وحين كانت الحاصلات تترك نهبا للآفات أو لانحطاط صنفها تدريجيا تحت تأثير العوامل المختلفة .

ونحن نجد آثار العناية التى بذلتها وما زالت تبذلها ـ مصر الحديثة فى هذه الشئون متمثلة فى نواحى عدة :

---

(١) عبد المنعم الطناملى، تطور الاقتصاد الزراعى المصرى فى الخمسين سنة الأخيرة ، ص١١٨ .

فمن حيث العمل على زيادة غلة المحاصيل[١] والمحافظة على نقاوتها ورفع رتبتها وتحسين خواصها يلحظ ذلك كله فى زراعات هامة مختلفة ، وأخصها القطن، الذى كان موضع عناية خاصة منذ بداية انتشار زراعته فى البلاد . وقد بدئ باستيراد عدة أصناف منه كانت تزرع فى الخارج وذلك لأقلمتها محليا وإكثار ما يثبت نجاحه منها بعد ذلك ، ونتج عن تجاور هذه الأصناف حدوث عدة هجن طبيعية ، انتخب أجودها وأكثرها ملاءمة لمصر ، وظهر بذلك القطن الأشمونى سنة ١٨٦٠، باعتباره أول صنف مصرى حديث[٢] . وفى الفترة السابقة على إنشاء وزارة الزراعة ، عمل بعض المهتمين بشئون القطن على تحسينه واستنباط أصناف جديدة منه ، لكن هذه الجهود الفردية لم تكن قائمة ، على وجه العموم ، على دراسات متخصصة ، كما أنها أدت إلى فوضى الأصناف . ثم أنشئت أجهزة متخصصة بوزارة الزراعة عكفت على هذا الأمر سنين طويلة ، تمكنت بعدها من وضع نظام علمى دقيق لتربية القطن ، وبذلت العناية فى إنتاج وتربية أصناف جديدة منه ، مع المحافظة على نقاوة الأقطان الحالية المتداولة فى الزراعة، بتغذية السوق بصفة مستمرة ببذرة نقية مجددة من كل صنف ، كما عملت على تحسين الأصناف الحالية ، مع مقارنة السلالات والأصناف المستنبطة حديثا

---

(١) وفى ذلك تقول النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى إنه كان من شأن السياسات التى تنتهجها معظم البلاد والتى تستهدف تحديد الأسعار بما يجعل زراعة القطن مربحة رغم صعوبات التسويق أن أغرت كثيرا من الدخلاء بزراعة القطن والدخول فى منافسة قوية مع قدامى المنتجين . . « وهكذا أصبحت زراعة القطن وتجارته ضرباً من المقامرة ، ومن الخطر أن يقتصر الاعتماد على هذا المحصول ، كما أنه قد لا يكون من الحكمة أن تضمن الدولة لزراع القطن حدا أدنى للأسعار فى وقت تخضع فيه أسعار سائر الإنتاج الزراعى لرقابة محكمة صارمة . ولابد من تغيير هذه السياسة إذا أريد تنويع الإنتاج الزراعى وتحرير البلد من أخطار الاعتماد على محصول واحد » . النشرة الاقتصادية ، المجلد الحادى عشر ، العدد الثانى ، ص ١٩٥٨ ، ص ١١٣ .

(٢) محمود عبدالحميد حلمى : تربية القطن واتجاهاتها الحديثة فى مصر ، كتاب مؤتمر القطن، إبريل سنة ١٩٥٧ ، ص ٣٩ وما بعدها .

بعضها ببعض .. الخ . كذلك اتجهوا فى تربية القطن وإنتاجه إلى أن تكون الأصناف بحيث توافق رغبات الغزالين من حيث توافر الصفات الغزلية الجيدة ، كما تلائم المنتجين[١] من حيث وفرة الغلة ومقاومة الأمراض وارتفاع تصافى الحليج[٢] .

وما وقع للقطن فى هذا الشأن وقع مثله أيضا ، ولو بدرجات متفاوتة ، لبعض المحاصيل الهامة الأخرى ، إذ نجد اهتماما بتعميم البذور المنتقاة ، واستنباط أصناف وسلالات جديدة تفضل الأصناف والسلالات القديمة ، فى كل من القمح والأرز والقصب والذرة وبعض أصناف الفواكه . وقد أدت الجهود التى بذلت فى هذا السبيل إلى زيادة الغلة ومقاومة المحصول للأمراض وتحسين خواصه واستعمالاته[٣] .

والنتائج التى نصل إليها فى هذا المجال تعتبر أحيانا مشجعة للغاية[٤] . وعلى أية حال فمن الواضح أنه يجب عدم الوقوف فى الأبحاث والتجارب التى تجرى لهذه الأغراض عند حد معين ، بل يجب استمرار الأبحاث والتجارب المذكورة ، وتذليل

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٢) من بين الأصناف الجديدة التى ظهرت مؤخرا نتيجة مجهودات وزارة الزراعة والتى تتفوق فى المحصول وتصافى الحليج أو بتبكيرها فى النضج ومقاومتها الأمراض وفى بعض الصفات الغزلية الأخرى : صنف جيزة ٤٥ ، وجيزة ٤٧ ، وجيزة ٥١ ، وجيزة ٥٨ ، و ٥٩ (وهذا الأخير بديل للكرنك ويفوقه) ، وجيزة ٦٠ (ويحتمل أن يكون بديلا للأشمونى) ، وجيزة ٦١ (من طراز الأشمونى) .

بيان وزير الزراعة أمام مجلس الأمة ، المرجع السابق ، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢ .

(٣) أنظر فى تفصيل ذلك ، المرجع السابق ، ص ٣٣٢ وما بعدها .

(٤) ويضربون لذلك مثالا ماحدث من زيادة فى متوسط إنتاج الفدان من الأرز فى القطر بمقدار ٤٥٪ فى عام ١٩٥٦ نتيجة لتعميم صنف الأرز « نهضة » .

العقبات[١] التى تقف أحيانا فى وجه الإفادة من النتائج العظيمة التى يمكن تحقيقها من ورائها .

كذلك يتجه الاهتمام ، منـــذ وقت طويل نسبيا ، إلى تركيز حاصلات معينة فى مناطق القطر التى تصلح لها وتجود فيها ، بل قد يعمل على تطبيق هذا التخصص الإقليمى بالنسبة لـكل صنف من أصناف المحصول الواحد ، بحيث لا يزرع صنف معين من محصول معين إلا فى منطقة محددة بالذات . فمثلا يزرع الأرز أساسا فى شمال مصر، بينما يزرع القصب فى الصعيد[٢]. كما يركز كل من أصناف القطن[٣] المختلفة فى بعض المديريات ، بحيث لا يزرع فى غيرها ، وتعمل الجهات الحـكومية المختصة على رسم سياسة التخصص الإقليمى هذه على أساس دراسة ظروف التربة والجو وأحوال السوق الداخلية والخارجية لمعرفة أكثرها ملاءمة لمحصول أو صنف معين .

وأيضا فإن من أوجه التجديد فى إنتاجنا الزراعى اطراد استخدامنا للمخصبات، سعيا وراء زيادة الغلة ، وتعويضا للأرض عما فقدته من كميات الطمى السنوى التى كانت تحصل عليها حين كانت تغمرها مياه الحياض ، والتى امتنعت عليها منذ انتشار

---

(١) وتبدو هـــذه المشاكل والصعوبات الفنية بخصوص إنتاج السلالات الممتازة الصفات العالية المحصول ، لـكنها تبدو بشكل أكبر فى الإشراف الفنى على إكثارها وإنتاجها وتخزينها وتداولها إلخ .

وتتضح هذه المشاكل على الأخص بالنسبة لتقاوى الخضر والفاكهة ، إذ أن معظم تقاوى الخضر يقوم بإكثارها وإعدادها فئات مختلفة من الزراع وصغار التجار ممن ليست لهم أية دراية ودون أى إشراف أو رقابة فنية على إنتاجها أو تداولها — كل ذلك مع نقص فى القوانين اللازمة لتنظيم هذه العمليات . أنظر لجنة التخطيط ، تقرير لجنة الزراعة والإصلاح الزراعى ، سنة ١٩٥٩ ، ص١٦٥ .

(٢) ويحبذ البعض تركيز القمح فى منطقة مصر الوسطى ، وخفض مساحته فى الدلتا ، مقال الدكتور عبد المنعم بلبع ، المرجع السابق ، ص ٣ .

(٣) فى السنوات الأخيرة تركز صنف المنوفى فى مديريتى القليوبية والمنوفية ومركز ميت غمر، وصنف الـكرنك فى مديريتى الدقهلية وكفر الشيخ ، وصنف دندرة فى مديريتى قنا وأسوان ، وصنف الأشمونى فى باقى مديريات الوجه القبلى عدا مركز امبابة ، المرجع السابق ، ص ٣٢٩ .

الرى بالحياض ، ويظهر تزايد استخدامنا لهـــذه المخصبات من النظر فى إحصاءات المستورد منها[١] من سنة ١٩١١ حتى الآن .

السنة	الكمية بآلاف الأطنان	القيمة بآلاف الجنيهات
١٩١١	٦٠	٤٩٧ر
١٩٢٠	١٢٠	٢ر٩٠١
١٩٢٤	١٧٩	١ر٧٩١
١٩٣٢	٢٣٥	١ر٦٥٢
١٩٣٧	٦٤١	٣ر٣٩٠
١٩٤٩	٦٢١	١١ر٣٨٥
١٩٥٨	[٢]٧١٠	١٥ر٢٤٩

وقد امتنع الوارد من بعض أنواع الأسمدة (ونعنى به سماد السوبر فوسفات) ، بعد أن أصبح الإنتاج المحلى كافيا بحاجة الاستهلاك منه ابتداء من سنة ١٩٥٤ . كما أدى قيام بعض المصانع بإنتاج سماد نترات الجير عقب الحرب العالمية الثانية إلى نقصان المستورد منه ، وإن عاد استيراده إلى التزايد فى سنة ١٩٥٨ كما سنبين فيما بعد ، وإن دل ذلك على شىء ، فإنما يدل على تزايد الاستهلاك المحلى من الأسمدة .

ومن المهم أن نذكر فى هذا الخصوص أن الأمر لا يتعلق بتزايد كمية المخصبات المستخدمة فحسب ، بل إنه يتعلق أيضا بالجهود التى تبذل لحسن استخدام هـــذه

---

(١) نظام ومشروعات الرى فى مصر ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الثالث ، سنة ١٩٥٠ ، ص ١٨١ .

(٢) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات بالإقليم المصرى، سنة ١٩٥٨–١٩٥٩ ، ص١٦٣ . وهناك أنواع أخرى من الأسمدة الأزوتية ، غير نترات الجير ، وتستورد كلها من الخارج بكميات قليلة نسبيا .

المخصبات ، بحيث لاتعطى كل أرض إلا مايلائمها من الأسمدة ، وأن يتم ذلك بالقدر وفى الوقت الملائمين ، وذلك منعا للضياع ، وسعيا إلى زيادة الغلة[١] .

ومن وسائل زيادة الغلة أيضا نشر استخدام الآلات فى الزراعة . وتذكر بعض المصادر أن ذلك كان يلقى مقاومة ـ حتى من كبار الزراع ومتوسطيهم ـ فى عهد محمد على، فكان استخدام الآلات قاصرا حينذاك على المزارع النموذجية[٢] . كما أكثر من استخدامها إسماعيل باشا فى مزارعه الخاصة[٣] . على أن استخدام الآلات الزراعية لم يلبث أن أخذ فى الانتشار فى الزراعات الكبيرة والمتوسطة . ويقدرون أن الآلة تستخدم حاليا فى مصر بنسبة ٢٢٪ فى الحرث ؛ وفى الدراس بنسبة ١٣٪ من جملة المساحة المزوعة ، بمعدل زيادة سنوية تقدر بـ ٢٪ . أما فى عمليات الرى ، فقد كثر

---

(١) وتبذل جهود مشابهة لتحديد مقننات المياه اللازمة لكل محصول فى كل منطقة بالذات. ولهذه الجهود ، فوق ما سبق ، ميزة الاقتصاد فى كمية المياه سعيا إلى استخدام الفائض فى زرع جديد .

(٢) فيقول بورنج إنه « تلقى الآلات المستخدمة فى بدء استعمالها مقاومة فى كل مكان لا فى مصر وحدها ، ولهذا كان طبيعيا أن تتقدم الزراعة تقدما بطيئا . فما زال يستعمل ذلك المحراث القديم، وتلك الآلات البدائية التى ظلت تستخدم منذ مئات الأجيال . ولم أجد ، حتى بين المصريين والأتراك الذين زاروا أوربا، من عاد إلى بلاده ولديه أية رغبة فى محاولة النهوض بوسائل الزراعة، وتستخدم أرقى الآلات فى المزارع النموذجية التى أنشأتها الحكومة ، غير أن أثر هذه المزارع ما يزال ضئيلا حتى الآن » . المرجع السابق ، ص ٤٢٩ .

(٣) يذكر ألفريد بلنت أن إسماعيل كان ، حتى قبل أن يتبوأ العرش ، « يتبع فى إدارة ضياعه الشاسعة فى الوجه القبلى أحدث الأنظمة الزراعية . وكان موضع إعجاب السائحين الأجانب بسبب الآلات الزراعية التى أدخلها والمصروفات التى جعلها تعود بالفوائد » . لكنه يضيف « أنه (أى إسماعيل) أنفق الأموال الطائلة فى شراء الآلات الزراعية ، وعبثاً فرض على قرى وجهات بأسرها إمداده بعمال السخرة ، وعبثاً أنشأ المصانع فى أراضيه وجلب لها المديرين الأجانب بمرتبات فادحة . وقد نهبه أعوانه فى كل جهة » . ألفريد بلنت . المرجع السابق ، ص ٢٩ و ٣١.
وأنظر أيضا : Me. Coan فى كتابه : Egypt as it Is, 1877. pp 187-18&

استخدام الآلات فيها فى السنوات الأخيرة « مما يدعو إلى الظن بأنها ستغطى معظم احتياجات الرى فى الرقعة الحالية »

ورغم هذا التطور ، فلا تزال الآلات الحديثة قليلة الانتشار فى الزراعة المصرية إذا ما قورنت بالحال فى البلاد الأخرى . ويؤدى ذلك[١] إلى عدم أداء العمليات الزراعية فى الوقت المناسب وبالكفاءة المطلوبة ، وفقد فى محصول القمح والأرز وغيرهما لا يقل عن ١٠٪ ، وخفض فى إنتاج الماشية من اللحم واللبن ، وعدم سهولة التحكم فى عمليات الرى والصرف وإتمامها على النحو المطلوب . وتعلل قلة انتشار الآلات الزراعية عادة بعوامل معينة ، من أخصها كثرة اليد العاملة فى الزراعة ، وخفض نفقتها بسبب ذلك ، وعدم انفساح المجال أمامها للاشتغال فى أعمال أخرى إذ يقال إنه مادام هذا الوضع قائما فلن يكون من الصواب التوسع ، بدرجة مغالى فيها ، فى إحلال الآلات محل العمال فى قطاع الزراعة عندنا ، تلافيا لما قد يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية واجتماعية سيئة. كما أن ضعف قدرة الفلاح ماليا ، وصغر الوحدة الإنتاجية الزراعية[٢] ، وكثرة الترع والقنوات والمصارف التى تتخلل المزارع ، كل ذلك يقف عائقا أحيانا فى وجه استخدام الآلة الزراعية فى مصر ، وإن كان من المنتظر أن يؤدى انتشار الجمعيات التعاونية وتقويتها إلى الإقبال على ذلك ، وذلك بسبب قوة هذه الجمعيات المالية ، وقدرتها على تنظيم إفادة جميع أعضائها من الآلات المملوكة لها ، وبذلك تحل الجمعيات المذكورة محل كبار الملاك الذين كان الكثير منهم يقبل على استعمال الآلات فى أرضه . كذلك فإنه مما يعوق استخدام هذه الآلات عندنا صعوبة موالاتها أحيانا بالصيانة والإصلاح ، وارتفاع

---

(١) أنظر لجنة التخطيط ، تقرير لجنة الزراعة والإصلاح الزراعى ، سنة ١٩٥٩ ، ص٢١ .

(٢) كما يقال إن العكس صحيح أيضا ، فإن قلة استخدام الآلات يشجع على انتشار الاستغلالات الصغيرة ، بينما تكثر الاستغلالات الزراعية الكبيرة بكثرة استخدام الآلات فى الزراعة . أنظر Pierre Rimbert & Georges Bourgin فى : Le socialisme, 1952, p. 8

تكاليف ذلك، وكذلك بساطة العمليات الزراعية نسبيا فى مصر، تبعا لطبيعة أرضها وعدم ملاءمة بعض الآلات المستوردة من الخارج لظروف الزراعة فى بلادنا . وذلك ما عملت وزارة الزراعة مؤخراً على معالجته ، باختيار أكثر الآلات ملاءمة لظروفنا وإنشاء مركز لتدرب المشرفين والعمال على استعمال الآلات الزراعية وطرق صيانتها . وهو ما تعمل له أيضا الخطة العامة للتنمية الاقتصادية ، إذا اشتملت على برنامج محدد لإنشاء محطات للخدمة الآلية ومراكز للصيانة وإصلاح الآلات ومحطة اختبار للآلات . وإن كان من الملاحظ أن التوسع فى التصنيع ، بما يستتبعه من امتصاص لفائض اليد العاملة ، هو الذى يمكن من التوسع فى نفس الوقت من استخدام الآلات فى الزراعة .

لكن الاهتمام لم يقتصر على السعى فى زيادة الغلات الزراعية ، بل إنه وجه أيضا نحو صيانة هذه الغلات ومنع الفاقد منها . وفى سبيل ذلك بذلت الجهود ، خاصة فى السنوات الأخيرة ، نحو حماية الزراعة من الآفات والأمراض الزراعية المختلفة ، وذلك على أساس من البحث وباستخدام الوسائل العلمية الحديثة . ومن أهم مظاهر ذلك مقاومة الجراد ، وهو ما يتم بنجاح منذ سنوات عديدة ، وكذلك استخدام مبيدات حشرية ذات أثر فعال على دودة ورق القطن . أما ديدان اللوز ، وهى أشد فتكا بمحصول القطن ، فلا تزال مقاومتها أضعف بكثير من المستوى المطلوب . وكذلك الأمر بالنسبة لكثير من الآفات والحشرات الأخرى ، ومن المعروف أن هذه الآفات تسبب لمصر سنويا خسارة كبيرة[1] . كما يجرى الاهتمام بآفات الذرة والفاكهة والخضر .

---

(١) كان الجراد يتسبب قديما فى هلاك جزء كبير من المحاصيل بمصر ، وقد أشار إلى ذلك « بورنج » ، فقال « إن الأمل فى الحصول على محصولات كبيرة وفيرة الغلة قد ينهار فجأة بسبب غارات الجراد ، إذ تظهر منه الملايين فى السماء كأنها السحب ، فتهلك كل ما تصادفه . وقد شاهدت أسرابا كثيفة من هذا الوباء الفتاك ، تسير فى أعقابها جموع حاشدة من الصقور وغيرها =

كما بدئ فى إنشاء صومعتين كبيرتين للحبوب ، إحداهما بميناء الإسكندرية ، لاستقبال وخزن الحبوب المستوردة[١] ، والأخرى بالقاهرة . والغرض من هذا المشروع هو تلافى ما يقع حاليا من فقد نسبة هامة من الحبوب نتيجة خزنها بطرق بدائية تؤدى إلى إصابتها بالسوس والحشرات ، وغارة الطيور والقوارض عليها ، وتأثير الرطوبة والأمطار والخمائر البكتريا فيها[٢] .

***

وقد كان لمختلف العوامل السابقة أثرها فى كمية الإنتاج الزراعى ، إذ يقال إن هذا الإنتاج قد ازداد خلال الثلاثين سنة السابقة مباشرة على الحرب العالمية الثانية ، بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ و٣٠٪ عما كان عليه الحال سابقا ، فإذا تذكرنا أن مساحة المحاصيل المزروعة لم تزد فى نفس المدة إلا بنسبة ١٠ ٪ تقريبا ، فإنا نلمس أن زيادة الإنتاج الزراعى بأكثر من هذه النسبة إنما كان نتيجة ماحققته الزراعة فى المدة نفسها[٣] من رقى فنى يتلخص فى أمرين أشرنا إليهما ضمنا فيما سبق : فمن جهة ، عمد الفلاح المصرى تحت إشراف رجال وزارة الزراعة والباحثين الفنيين إلى تحسين أساليبه فى الزراعة ، كأن يتخير وقتا أصلح للبذر ، أو يروى أرضه على نحو أكثر ملاءمة

= من الطيور فتملأ أجواز الفضاء ، ثم تنقض على حقول القمح فتأتى عليها ، ثم تشد رحالها إلى مكان آخر فتدمره تدميرا . المرجع السابق ، ص ٣٩٦ — ٣٩٧ .

وتقدر الخسائر التى تصيب مصر فى الأوقات الحديثة بسبب الآفات وأمراض النباتات بحوالى ٦٠ مليونا سنويا . ومما زاد هذه المشكلة تعقيدا حتى الآن عدم اهتمام الزراع بالمقاومة اهتماما كافيا فيما عدا آفات القطن ، وعدم توافر الإخصائيين والعمال المدربين لإجراء عمليات المقاومة على النحو المطلوب .

(١) وتجهز هذه الصومعة بشفاطات ميكانيكية حتى يتم تفريغ الحبوب المستوردة من السفن دون تأخير أو فقد ، وذلك خلافا لما يقع حاليا بسبب تمام التفريغ بواسطة العمال مما يؤدى إلى تأخير السفن وتوقيع غرامات بسبب ذلك .

(٢) تقرير المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، المرجع السابق ، ص ٥٦ — ٥٧ . ويذكر هذا التقرير أنه كانت قد أقيمت قبلا ٧٠ مجموعة من الصوامع ، سعتها ٢٨٠ ألف أردب ، قرر الخبراء المختصون أنها أنشئت بطريقة بدائية لا تفى بالغرض .

(٣) عنشورى ، المرجع السابق ، ص ٥٢٣ — ٥٢٥ .

للنبات ، أو كأن يحسن استخدام المخصبات ، أو يجيد مقاومة الآفات ، فقد كان من شأن ذلك كله زيادة الناتج الزراعى . كما زاد هذا الناتج أيضا بفضل تخير الأنواع التى تزرع من بعض المحصولات الهامة ، كالقطن والقمح . فمن الواضح أن من هذه الأنواع مايلائم البيئة المصرية ، كما أن منها ماهو أوفر إنتـــاجا وأكثر مقاومة للآفات والحشرات من غيره . وقد أدت زراعة هذه الأنواع إلى زيادة الغلة فى المتوسط .

على أن هذه الزيادة فى متوسط الغلة لم تستمر على الدوام ، بل نقص متوسط غلة كثير من المحاصيل (وخاصة القمح والذرة) خلال الحرب الأخيرة وفى السنوات اللاحقة عليها . وكان ذلك نتيجة لما وقع حينذاك من اختلال الدورة الزراعية ، فقد عمدت الحـكومة منذ بداية الحرب إلى تحديد حد أقصى للمساحات المزروعة قطنا ، وألزمت الأهالى بالإكثار من زراعة القمح والمحصولات الغذائية الأخرى . وهدفت الحـكومة بذلك إلى التقليل من محصول القطن الذى لم يكن من اليسور تصريفه خلال الحرب ، كما هدفت بذلك أيضا إلى توفير المواد الغذائية لسكان البلاد والجيوش الوافدة إليها . على أن الإخلال بالدورة الزراعية على هـذا النحو ، وقلة المخصبات الـكيماوية الواردة من الخارج حينذاك ، أديا إلى نقصان متوسط غلة كثير من المحاصيل فى تلك الفترة ، وإن كان ذلك المتوسط قد بدأ فى الازدياد بعد ذلك ، حين تحسنت الأحوال تدريجيا برجوع الحياة الاقتصادية إلى مجراها الطبيعى[1] ، وبسبب المجهودات التى بذلت لرفع مستوى الإنتاجية من جديد .

---

(١) ويلاحظ البعض أنه إذا كان متوسط محصول الفدان من القطن قد زاد فى زمن الحرب بدلا من أن ينقص ، فإن ذلك يرجع إلى مزيد من العناية بذله الفلاح فى تلك الآونة للمحصول الرئيسى للبلاد . كما أنه يرجع إلى استعماله بعض المخصبات فى زراعة القطن ، وذلك رغم مطالبة الحـكومة إياه بتخصيص تلك المخصبات للقمح وغيره من المحصولات الغذائية .

ويبين الجدول الآتى تغير إنتاجية أهم الحاصلات من سنة ١٩١٣ حتى سنة ١٩٥٧.

إنتاجية أهم الحاصلات

(فترة الأساس ١٩٥٠/١٩٥٤ = ١٠٠)[1]

الفترة	قطن	أرز	قمح	ذرة شامية	ذرة رفيعة	قصب سكر	بصل	جملة الإنتاج النباتى
١٩١٣ — ١٩	٧٩	٨٣	٨٦	١٠٨	٩٥	٨٧	١١٨	٨٨
١٩٢٠ — ٢٤	٧٧	٨٧	٨٦	١٠٢	٩٧	٩٠	١٠٨	٨٤
١٩٢٥ - ٢٩	٩٢	٨٤	٨٨	١٠٩	١٠٤	٩٢	١١٣	٩٤
١٩٣٠ — ٣٤	٩١	٧٩	٩٤	١٠٨	١٠٤	٩٤	١١١	٩٤
١٩٣٥ — ٣٩	١٠١	٩٨	١٠٧	١١٦	١٠٨	١٠١	١١٧	١٠٩
١٩٤٠ - ٤٥	١١٤	٨٣	٨٩	٩٣	٩٤	٨٣	١١٢	١٠٠
١٩٤٦ - ٤٩	١١٣	١٠٤	٨٨	٩٧	٨٩	٨٠	١٠٨	١٠٤
١٩٥٠ — ٥٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٥٥ - ٥٧	٩٣	١٤٥	١١٧	١٠٠	١٠٩	١٠٩	٩٨	١٠٢
متوسط إنتاجية الفدان فى فترة الأساس	٤٧٣ قنطار	١٦٥ ضريبة	٥٥٣ أردب	٦٤٠ أردب	٨٤٤ أردب	٧٦٢ قنطار	١٣٣ قنطار	

كذلك تذكر الإحصاءات الخاصة بإنتاجية الفدان لأهم المحاصيل أن الرقم القياسى لمتوسط محصول الفدان من أهم المحاصيل بلغ فى كل من السنوات ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ (وبافتراض أن سنة الأساس ١٩٣٩ = ١٠٠) الأرقام الآتية على التوالى :

٩٦٫٢٣ — ٩٩٫٦٠ — ٩٦٫٧٢ — ٩٦٫٧٧ — ١٠٠٫٧ — ١٠٠٫٣[2]

---

(١) لجنة التخطيط القومى ، تقرير لجنة الزراعة والإصلاح الزراعى ، ١٩٥٩ ، ص ١١ .

(٢) الإحصاء السنوى للجيب سنة ١٩٥٨ ، ص ١٠١ و ١٩٥٦ ، ص ٨٧ — =

وفى ذلك ما يبين أن متوسط الإنتاج الزراعى فى السنوات الأربع الأولى نقص عنه فى سنة ١٩٣٩ ، ثم زاد على هذا المستوى زيادة طفيفة فى السنتين الأخيرتين .

على أن الإحصاءات توضح أيضا وفى نفس الوقت أن ثمة زيادة فى الرقم الإجمالى للإنتاج الزراعى فى السنوات الأخيرة ، وذلك على نحو ما يبين الجدول الآتى الخاص بالأرقام القياسية للإنتاج الزراعى (وبافتراض أن متوسط السنوات ١٩٣٥ — ١٩٣٩=١٠٠) .

= وأنظر أيضا عن سنتى ٥١ و ١٩٥٢ الإحصاء السنوى للجيب سنة ١٩٥٣ ص ٨٢ .

هذا ويذكر بورنج عن أحوال مصر فى عهد محمد على أن « الرأى السائد أن متوسط محصول الفدان من القطن لا يزيد على قنطارين ، وقد لا يتجاوز قنطارا واحـدا فى كثير من الجهات . ولـكنى علمت أن الفدان الواحد كثيرا ما يغل سبعة قناطير أو ثمانية إذا وجهت عناية خاصة إلى شئون الرى والزراعة وأعمـال الجنى ، كما علمت أن متوسط إنتاج الفدان — إذا التزمنا جانب الاعتدال — هو خمسة قناطير » . بورنج ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ . فإذا صدق تقدير بورنج ، فإن معنى ذلك أن متوسط غلة الفدان من القطن لم تزد فى القرن العشرين عنها فى أوائل زراعة القطن فى مصر ، بل إنها تكون قد نقصت عنها فى هذا التاريخ الأخير !، وهو ما لا نعتقده .

الأرقام القياسية للإنتاج الزراعى[1]

متوسط السنوات ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ = ١٠٠

المجموعات	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١
١ ـ نباتات الألياف	١٠١	٨١	٨٣	٨٦	٧٩	١١٢	٩٠
٢ ـ مجموعة الحبوب	١٣٠	١٣٥	١٢٦	١٣٠	١١٥	٩٠	٩٤
٣ ـ مجموعة البقول	٨٩	٧٥	٨٩	٨٤	٧٣	٨٠	٧٩
٤ ـ مجموعة الحبوب الزيتية	١١١	٩٦	٩٦	٩٦	٩١	١١٦	٩٤
٥ ـ الحاصلات الأخرى	١٨٠	١٦٨	١٧١	١٦٨	١٤٣	١٢٧	١٢١
٦ ـ مجموعة الخضر	٢٢٤	٢١٢	٢٠٠	١٩٣	١٧٠	١٦٢	١٢٩
٧ ـ مجموعة الفاكهة	٢٢٩	١٩١	٢٢٦	٢١١	٢١٥	٢٠٧	١٧٢
٨ ـ مجموعة الإنتاج الحيوانى	١٤٠	١٤٠	١٢٨	١٣١	١١٩	١٢٢	١٣٢
٩ ـ الرقم الإجمالى للإنتاج الزراعى	١٣٠	١٢٣	١١٩	١٢١	١٠٩	١١٠	١٠٥
١٠ ـ الرقم الإجمالى للإنتاج الغذائى	١٤٠	١٣٨	١٣٢	١٣٣	١٢٠	١١٠	١١٠

(١) الإحصاء السنوى العام ، ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ ـ ص ١٩٥ .

obeikan.com

***

ويحسن فى ختام الكلام عن التجديد فى الإنتاج الزراعى الإشارة إلى ما وقع فى هذا الخصوص بالنسبة للإنتاج الحيوانى ، وذلك لصلة هذا الإنتاج بالزراعة على وجه العموم ، وبالغذاء على وجه الخصوص . ويلاحظ أن التطور فى هذا الميدان ظل بطيئا جدا ، مما أدى إلى قلة نصيب الفرد فى مصر من المنتجات الحيوانية[١] ، كاللحم واللبن والبيض والأسماك ، إذ لا وجه للمقارنة فى هذا الخصوص بين مصر وكثير من غيرها من البلاد ، كبريطانيا والدانمارك والولايات المتحدة ، ويقال إن ذلك يرجع فى أغلبه إلى أنه لم تكن لمصر سياسة سليمة مرسومة لرفع الكفاءة الإنتاجية للحيوان الزراعى ، أو للمحافظة على الثروة الحيوانية من الأوبئة والطفيليات والأمراض. وفى تقدير وزارة الزراعة أن البلاد تفقد سنويا ما لا يقل عن عشرين مليونا من الجنيهات نتيجة نفوق الحيوانات أو ضعف الإنتاج[٢] .

كما تدل مراجعة إحصاءات تعداد الماشية ودواب النقل على أن عدد هذه الحيوانات يتزايد ببطء شديد أحيانا[٣] .

وقد بذلت بعض الجهود منذ وقت طويل فى سبيل زيادة الإنتاج الحيوانى ، وكان ذلك بفضل بعض الجهات الحكومية ، وأخصها كلية الطب البيطرى والأقسام المختصة فى وزارة الزراعة ، وكذلك بعض الجهات الأهلية وكبار الملاك . وقد زادت هذه الجهود بدرجة محسوسة فى الأوقات الأخيرة ، وهى تتلخص أساسا فى العمل على

---

(١) والواقع فإن هذه الملاحظة قائمة من عهد محمد على . أنظر تقرير أحد الصناع الإنجليز عن الصناعة والزراعة فى مصر ، المرجع السابق ، ص ٧٤١ ، وديهامل ، المرجع السابق ، ص ٣١٤ وما بعدها .

(٢) تقرير المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، المرجع السابق ، ص ٦٠ .

(٣) مجموعة البيانات الإحصائية الأساسية ، ص ٢٩ .

تجربة وتكوين السلالات ذات الإنتاج العالى[١] فى الحيوان الزراعى ونشرها بين المربين عن طريق توزيع الطلائق الممتازة ، أو بتعميم التلقيح الصناعى . كما تشجع الجهات الحكومية المختصة تربية حيوانات اللبن ، وتدرس إمكانيات تجميعه وتوزيعه وتصنيعه . كما أنشئت بعض مصانع اللبن المبستر ومنتجاته فى القاهرة والاسكندرية، وأنشىء معمل لتجفيف اللبن فى سخا . كذلك تبذل العناية لنشر بعض الأصناف الجديدة من الدواجن، بغرض رفع محصولها من البيض ، كما عملوا على نشر تربية دودة الحرير والنحل ، وإحلال بعض السلالات الجديدة الصالحة منه محل غيرها . كما يجرى الاهتمام بالثروة المائية ، سواء فى النهر أو الترع أو البحيرات أو فى البحرين المتوسط والأحمر ، وذلك بإنشاء أو تدعيم معاهد الأحياء المائية ، ومحطات تربية الأسماك ، وإجراء الدراسات الحيوية على الأنواع المختلفة من الأسماك وتزويد الباحثين بالأجهزة الفنية اللازمة لذلك ، وإنشاء المشروعات لاستقبال الأسماك وحفظها ونقلها، ولتجميد الجمبرى تمهيدا لتصديره . وأخيرا فثمة جهود تبذل لمقاومة أمراض الحيوان والدواجن ، عن طريق تعميم الخدمات البيطرية المجانية ، بحيث تكون موزعة توزيعا عادلا على جميع القرى ، ويتضمن ذلك إنشاء مئات من الوحدات البيطرية بمختلف أنحاء القطر ، وإنتاج اللقاحات والأمصال والمواد المشخصة . وقد أمكن بذلك القضاء على أهم الأوبئة الخطيرة ، كالطاعون البقرى والتسمم الدموى ومرض النجمة وأمراض الطيور . كما تم إنشاء وتوسيع أماكن الحجر البيطرى ، دفاعا عن الثروة الحيوانية فى البلاد[٢].

---

(١) ويضيف البعض أن من الواجب التقليل من حيوانات العمل ، وذلك باستخدام الآلات عوضا عنها ، توفيراً فى مساحة البرسيم التى تخصص لتغذية هذه الحيوانات والتى يقدرونها بـ ٤٠٠ ألف فدان سنويا . أنظر الدكتور بلبع ، المرجع السابق ، ص ٤ — ٦ .

(٢) ورغم ذلك فلا يزال لإنتاجنا الحيوانى مشاكله التى تعمل الحكومة ، فى إطار الخطة العامة على معالجتها ، المرجع السابق ، ص ٨٤ . هذا وتلخص بعض المصادر هذه المشاكل =

* * *

تلك هى أهم أوجه التجديد التى طرأت على الإنتاج الزراعى فى مصر خلال الفترة موضوع البحث . وثمة أوجه أخرى ، كالتجديد فى التمويل الزراعى وفى تسويق المنتجات الزراعية ، ثم فى دور الزراعة فى الاقتصاد المصرى الداخلى والخارجى ، وسنعرض لهذه المواضيع فيما بعد .

ويهمنا الآن أن نلاحظ أنه إذا كان الإنتاج الزراعى سريع الخطى فى بعض مراحل تاريخنا الحديث فإنه سار ببطء نسبى فى غيرها من المراحل، وهو ما يتبين من بعض الأرقام التى أوردناها قبلا فى هذا الشأن. ويلخص بعض الكتاب هذه الظاهرة بقولهم إن متوسط الزيادة السنوية فى الإنتاج النباتى (وهو يمثل ٧٢ ٪ من قيمة الإنتاج الزراعى فى مصر) بلغ ١ ٪ فى المدة السابقة على الحرب العالمية الثانية (من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٣٩)، وأنه فى خلال المدة من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥٨، بلغ معدل الزيادة السنوية فى الإنتاج النباتى، وكذلك فى جملة الإنتاج الزراعى، حوالى ١و٨ ٪ . ومعنى ذلك أن نسبة الزيادة السنوية فى الإنتاج الزراعى كانت فى تلك السنين أقل من نسبة زيادة عدد السكان فى مصر . وهذه الظاهرة التى أشرنا إليها قبلا، تهدد مستوى

= فى أمور أهمها : « انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية للأصناف المصرية بصفة عامة ، ونقص التغذية ، وخاصة فى الصيف ، نظراً للنقص فى مواد العليقة الجافة وعدم وجود مكان فى الدورة الزراعية السائدة فى العرف الزراعى لإنتاج أعلاف خضراء فى الفترة بين جفاف البرسيم وزراعته التالية . وانتشار العقم بنسبة كبيرة وخاصة فى الجاموس نتيجة لعدم وجود الفحول الكافية للوثب لدى المزارعين . وتوزيع ملكية الماشية الزراعية الحالى ، حيث نجد نحو ٨٠ ٪ من الماشية يملكها صغار الزراع مما يجعل من العسير تسجيل إنتاجها وأنسابها ويجعل من الصعب إجراء عملية انتخاب الأفراد العالية الكفاءة التى يمكن منها إنتاج الطلائق الممتازة لإجراء التحسن الوراثى فى القطيع الأهلى من الماشية المحلية كما يقف ذلك أيضا عقبة فى التحسين باستيراد ماشية أجنبية عالية الكفاية صالحة للظروف المصرية ، وعدم تعميم مراكز رعاية الحيوان فى الإقليم المصرى . . » لجنة التخطيط القومى ، تقرير لجنة الزراعة والإصلاح الزراعى ، سنة ١٩٥٩ ، ص ٢١ .

معيشة الأفراد بالانخفاض ، فضلا عما تمثله هذه الظاهرة من عجز الدخل الزراعى عن مساندة التنمية الاقتصادية مساندة فعالة من الناحية المالية. ويزيد هذا الأمر سوءا أن تباطؤ الإنتاج الزراعى على نحو ما أسلفنا يصاحبه زيادة عدد المشتغلين بالزراعة ، مما ترتب عليه ظهور آثار قانون الغلة المتناقصة فى الزراعة المصرية .

وهذا الحال هو الذى يتطلب السير قدما فى مشروعات التنمية الزراعية ؛ الأفقية والرأسية ، التى ذكرنا أهمها قبلا .

على أن الأمر يجب ألا يقتصر على المشروعات المذكورة ، بل يعدوها إلى المزرعة المصرية نفسها . إذ يلاحظ أن الزراع المصريين ، فيما عدا حالات قليلة تخص كبارهم ومتوسطيهم ، يجهلون كثيرا من أصول إدارة المزرعة الحديثة ، سواء من الناحية الفنية أو المالية . ولا ينفى ذلك اجتهاد معظمهم فى العمل ، بل وإرهاقهم أنفسهم فيه أحيانا ، لكن من المعلوم أن لإدارة المزرعة أصولاً علمية تكفل لصاحبها زيادة الغلة وتقيه خطر الخسارة. والزارع المصرى قليلا ما يعلم هذه الأصول، وهو يضيف إلى جهله بها ، عجزه عن التمويل، لذلك فإنه كثيرا ما يخطىء فى تحديد حجم مزرعته أو يقصر فى استغلالها من أوجهها المختلفة ، نباتية وحيوانية وصناعية . كما أنه يلاقى عادة مصاعب جمة فى التمويل ، وكثيرا ما يغلب على أمره عند التسويق ، وهو فى جميع أحواله يتعرض لمخاطر كثيرة قد تودى بإنتاجه كليا أو جزئيا .

ولا شك أننا نجد فى هذه الأمور تفسيراً لكثير من أوجه الضعف التى تنتاب إنتاجنا الزراعى إذا ما قورن بمثيله فى البلاد الأخرى . ويتضح من ذلك أنه ليس يكفى أن نفكر فى زيادة الرقعة المزروعة أو فى زيادة الغلة بتحسين أنواع الحاصلات الخ ، بل يجب أن نضيف إلى ذلك تفكيرا جديا فى إصلاح حال المزرعة نفسها ، فهى الوحدة الإنتاجية القائمة حاليا بالاستغلال تحت إشراف الزارع ، مالكا كان أو غير مالك . وبمعنى آخر ، فإنه لابد من العمل على رفع مستوى المزرعة المصرية،

سواء من النواحى الفنية أوالمالية أوالإدارية ، ويكون ذلك أساساً بطريقين ، الأول خاص بالزارع نفسه ، والثانى خاص بمدى استقلاله فى تصريف شئون مزرعته .

فأما عن الزارع ، فإنه يجب على الأخص العمل على رفع مستواه الثقافى والفنى. وقد لانكون مخطئين إذا قلنا إن الجهود التى تبذل لتبصير الزراع بوسائل زيادة الإنتاج المادى أكثر بكثير من تلك التى تهدف إلى تعريفهم بالإدارة السليمة للمزرعة، رغم أن هذا الأمر لايقل أهمية عن سابقه . بل إنا نعتقد أنه يجب أن نمد التدريب المهنى إلى الزراعة ، فلانقصره على الصناعة، مادام أن الزراعة هى الأخرى فن له أصوله وتعاليمه . ويكفى أن نقارن بين حال الزارع فى مصر وحال زميله فى أمريكا فى هذا الخصوص كى ندرك مابينهما من فرق شاسع : فمثلا يذكر لنا شبارد كلاو أنه « كان من نتائج التوسع فى تطبيق الأساليب العملية فى الزراعة أن صار الفلاح العادى فى أمريكا ، بيطريا هاويا وخبيرا بالحشرات وعالما بالحقل ، كما أن التوسع فى استخدام الآلات الميكانيكية صيره ميكانيكيا هاويا ، أما أساليب الزراعة التجارية فقد جعلته ملما بإمساك الدفاتر وربما بالعلوم المالية أيضا . وإذن فقد قضت عليه ظروف عمله بأن يصير بخاريا وكهربائيا وسباكا وفارسا وأصبح لا مبرر للنظر إليه . وإن كان هناك مبرر فيما مضى ، لكلف أو مواطن ريفى غبى ، إنه الآن رجل حريص ذو علم بفن المساومة ، بل استحال إلى شخص ملم بشئون كثيرة فى مجتمع اتسم أعضاؤه بطابع التخصص وتلك هى الصفة التى أكسبت صناعة الفلاحة بهاء وبهجة[1] » .

وأما عن استقلال الزارع بتصريف شئون مزرعته ، فإنا نعتقد أن هذا الاستقلال يجب ألا يكون كاملا، فإن أول من يضار بالاستقلال الكامل هو الزارع نفسه، فوق إضرار ذلك بالصالح العام أيضا .

والواقع فإن مؤدى هذا الاستقلال أن يباشر الفلاح الزراعة حسب هواه ، فهو

---

(١) المرجع السابق ، ص ٧١ .

يزرع المحصول الذى يشاء ، غير مقيد فى ذلك إلا بقواعد الدورة الزراعية العرفية ، أو بأحكام بعض القوانين التى تحدد ما يزرع من هذا المحصول أو ذاك ، وفى ذلك ما يؤدى إلى اختلاف الزراعات وتفتت الحيازات وكثرة نفقاتها وقلة غلتها . كما أنه يؤدى إلى وقوف الزارع وحيدا أملم مشكلات التمويل والتسويق وتقلبات الأسعار والتأمين ضد المخاطر، وقد تكون هذه المشكلات من الجسامة بحيث تعرض مركز الزارع الاقتصادى للخطر . وفى ذلك كله ما يظهر وجوب إقامة نظام تعاونى قوى سليم بين المنتجين الزراعيين ، سواء كانوا فى مناطق الإصلاح الزراعى أو فى خارجها ، على أن يكون هذا النظام مرنا ، فيحقق المنافع المترتبة على الاشتراك فى الجهود، كما يضمن فى نفس الوقت مزايا المبادءة الفردية .

وأخيرًا ، فلا ريب أن شيئا كثيرا من تقدم الزراعة يتوقف على مدى التعاون الصادق بين الزراع ورجال السلطة العامة المختصين بشئون الزراعة[1] . فإنه إذا ما اكتسب هؤلاء ثقة الزراع ، وأحسنوا التصرف معهم ، وشجعوا عندهم روح المبادءة

---

(١) وقد أشارت بعض المصادر إلى ضعف الصلة بين الجهاز المركزى الزراعى وبين الزراع الذين لا تربطهم أو تمثلهم هيئات ريفية منتظمة ، وذلك رغم الجهود الكثيرة التى بذلتها الحكومة فى هذا السبيل . وأرجعوا ذلك إلى أسباب أهمها : صغر حجم الحيازات الزراعية وكثرتها ، وانفصال الأجهزة الإرشادية والتعاونية وعدم ارتباطها ببرنامج منسق فى العمل، والمشاكل الكثيرة التى واجهتها الجمعيات التعاونية ، وضعف جهاز الإرشاد الزراعى ، وكذلك ضعف التمثيل المحلى للزراع فى مجالس إدارة الوحدات الزراعية أو الوحدات المجمعة ، وعدم وجود منظمات أو هيئات شعبية على مستويات القرى والمراكز تتعاون مع الأجهزة الحكومية فى النواحى الزراعية .

كما أشارت تلك المصادر إلى أن ضعف الاتصال المذكور أدى إلى صعوبات فى رقابة وإشراف الأجهزة الزراعية الحكومية المحلية والمركزية، كما أدى إلى عدم ملاءمة بعض التشريعات لواقع الحال فى الزراعة ، وعدم تنفيذ بعض هذه القوانين تنفيذا كافيا فى العمل .

أنظر لجنة التخطيط ـ تقرير لجنة الزراعة والإصلاح الزراعى ، سنة ١٩٥٩ ، ص ٢٣ ـ ٢٤ .

والتحرر وحسن التدبير والتعاون فى سبيل الخير العام ، فلا بد أن يحدث ذلك كله أثره فى حياتنا الزراعية ، التى هى جوهر حياتنا عموما حتى الآن . ويرجى أن يحقق نظام الحكم المحلى الذى بدأ تطبيقه فى الإقليم المصرى هذه السنة ، بالتعاون مع لجان الاتحاد القومى فى القرى والمراكز والمحافظات ، كثيراً مما نؤمل فى نهضة القرية المصرية .

وإذا كان من الواجب العمل على زيادة إنتاجية الزراعة المصرية على نحو ما سبق بيانه ، كذلك يجب الاهتمام بإحسان توزيع هذا الناتج بين الأفراد ـ وهو ما عمل له بصدق قانون الإصلاح الزراعى كما رأينا ، وهو أيضا ما يمكن استكماله من بعض الوجوه الأخرى ، وسنعود فنشير إلى هذا الموضوع فيما بعد .